جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على السكان في محافظة نابلس

إعداد

محمد غنام عبد القادر أبوعصيدة

إشراف

د. أحمد رأفت غضية

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2012م

المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على السكان في محافظة نابلس

إعداد

محمد غنام عبد القادر أبوعصيدة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/11/18 م، وأجيزت.

أعضاءُ لجنة المناقشة	التوقيع
- الدكتور أحمد رأفت غضية (مشرفًا ورئيسا)	.....
- الدكتور وائل عنّاب (ممتحنًا داخليّ)	.....
- الدكتور رائد نعيرات (ممتحنًا داخليّ)	.....
- الدكتور وليد مصطفى (ممتحنًا خارجيّ)	.....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى الذين رحلوا عن دنيانا إلى جوار ربنا..... شهداء فلسطين الأبطال

إلى اللذين علماني أن أمسك اليراع وأحاطاني بالدعاء والرضا.....أمي وأبي، أبقاهما الله

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

إلى كل محب لوطنه..... مدافع عن دينه.....غيور على مقدساته

إلى كل من علمني حرفاً

إلى كل من قدم لي يد العون

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين، الحمد لله الذي منحني الإرادة والمقدرة، وأمدني بالعلم والمعرفة على إنجاز هذه الدراسة، وبعد:

أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان، للدكتور أحمد رأفت غضية، الذي لم يدخر جهداً ووقتاً في إرشادي وتوجيهي لإنجاز هذه الدراسة، والإشراف عليها إلى أن أصبحت حقيقة، فله مني كل المحبة والإحترام.

والشكر موصول أيضاً إلى أساتذتي الأفاضل الذين تفضلوا بمناقشة هذه الدراسة، وإثرائها بآرائهم النيرة.

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، أساتذتي الكرام، أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الجغرافيا بجامعة النجاح الوطنية، وإلى المدرسة الثانوية الإسلامية التي أعتز بالانتماء إليها بإدارتها وهيئتها التدريسية وطلابها.

كما أتوجه بالشكر إلى كل المؤسسات الحكومية والخاصة التي قدمت لي المساعدة والتوجيه أثناء إعداد هذه الدراسة، وأخص بالذكر، معهد الأبحاث والدراسات التطبيقية (أريج)، والمركز الجغرافي الفلسطيني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ودائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية، وسلطة جودة البيئة، وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل في ميزان حسناتي يوم القيامة.

محمد غنام أبوعصيدة

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على السكان في محافظة نابلس

أقر أن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى .

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الاهداء	ج
	شكر وتقدير	د
	الاقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ي
	فهرس الاشكال	ك
	فهرس الخرائط	ل
	فهرس الصور	ن
	الملخص	س
	الفصل الاول : مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1:1	مقدمة	1
2:1	مشكلة الدراسة	2
3:1	أسئلة الدراسة	4
4:1	أهمية الدراسة	5
5:1	أهداف الدراسة	5
6:1	منهجية الدراسة	6
7:1	منطقة الدراسة	7
8:1	الدراسات السابقة	9
9:1	صعوبات الدراسة	14
10:1	مفاهيم ومصطلحات الدراسة	14
	الفصل الثاني : الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة	18
1:2	التقسيمات الإدارية لمنطقة نابلس	19
1:1:2	التقسيمات في عهد الدولة العثمانية (1516م– 1917م)	19
2:1:2	التقسيمات في عهد الإنتداب البريطاني (1917م– 1948م)	19
3:1:2	التقسيمات في عهد الحكم الأردني (1948م– 1967م)	20
4:1:2	التقسيمات في عهد الاحتلال الإسرائيلي (1967م– 1994م)	22

5:1:2	التقسيمات في عهد السلطة الفلسطينية (1994م)	22
2:2	الموقع الجغرافي	23
3:2	التضاريس	23
4:2	المناخ	27
5:2	مصادر المياه	29
6:2	التجمعات السكانية	34
7:2	السكان	36
8:2	الطرق والمواصلات	39
9:2	الحياة الإقتصادية	44
1:9:2	القوى العاملة	44
2:9:2	الصناعة والتجارة	46
3:9:2	الزراعة	49
4:9:2	الخدمات العامة	51
	الفصل الثالث : المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الدراسة	53
1:3	مقدمة	54
2:3	أهداف ودوافع إقامة المستعمرات الإسرائيلية	55
1:2:3	الدوافع التاريخية والدينية	55
2:2:3	الدوافع الاستراتيجية والأمنية	57
3:2:3	الدوافع السياسية	58
4:2:3	الدوافع الإقتصادية	59
5:2:3	الدوافع المائية والديموغرافية	61
6:2:3	الدوافع النفسية	62
3:3	أهم المشاريع والخطط الاستيطانية الاستعمارية في الضفة الغربية	62
1:3:3	خطة ألون	62
2:3:3	خطة غوش إمونيم	65
3:3:3	خطة شارون	66
4:3:3	خطة متتياهو دروبلس	69
5:3:3	مشروع غاليلي	69

4:3	المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية	71
1:4:3	التوزيع الجغرافي للمستعمرات والبؤر الاستعمارية في الضفة الغربية	71
2:4:3	أعداد المستعمرين في الضفة الغربية	75
3:4:3	النشاط الاستعماري المتزايد في الضفة الغربية	77
5:3	التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس	79
1:5:3	مستعمرات الطوق حول مدينة نابلس	80
2:5:3	مستعمرات المحور الشرقي لمحافظة نابلس المطلة على غور الاردن	93
3:5:3	مستعمرات المحور الجنوبي لمحافظة نابلس	98
4:5:3	المستعمرة المخلاة حومش	107
6:3	أنواع المستعمرات المنتشرة في محافظة نابلس ومراحل تأسيسها	110
7:3	المعسكرات والنقاط العسكرية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في محافظة نابلس	112
	الفصل الرابع :تأثير المستعمرات الإسرائيلية على التجمعات السكانية في محافظة نابلس	115
1:4	مقدمة	116
2:4	تأثير المستعمرات على الأراضي المزروعة بالزيتون في محافظة نابلس	116
3:4	تأثير المستعمرات على البيئة في محافظة نابلس	125
1:3:4	التلوث الناتج عن المياه العادمة	125
2:3:4	التلوث الناتج عن النفايات الصلبة	131
3:3:4	التلوث الناتج عن المصانع المنتشرة في المستعمرات الإسرائيلية	133
4:4	تأثير المستعمرات على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين في محافظة نابلس	138
1:4:4	الطرق الالتفافية في محافظة نابلس	138

2:4:4	الحواجز ونقاط التفتيش التابعة لسلطات الاحتلال في محافظة نابلس	146
5:4	تأثير المستعمرات على الموارد المائية في محافظة نابلس	151
1:5:4	السيطرة والاستنزاف الجائر للمياه الفلسطينية	152
2:5:4	تلويث المياه الفلسطينية	153
3:5:4	القيود الإسرائيلية المفروضة على حفر الآبار وإنشاء شبكات المياه الفلسطينية	154
6:4	تأثير الاحتلال والمستعمرات الإسرائيلية على المواقع والمعالم الدينية والأثرية في محافظة نابلس	160
	الفصل الخامس : توسيع المستعمرات والنشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي المتزايد في محافظة نابلس	164
1:5	مقدمة	165
2:5	النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي المتزايد في محافظة نابلس	166
3:5	التقسيم الجيوسياسي الإسرائيلي لمحافظة نابلس وتاثير ذلك على استخدامات الأراضي فيها	187
4:5	مناطق الإحتكاك (النقاط الساخنة) في محافظة نابلس	182
5:5	موقف السلطة الفلسطينية من المستعمرات الإسرائيلية	187
	الفصل السادس : نتائج وتوصيات الدراسة	189
1:6	النتائج والتوصيات	190
2:6	قائمة المصادر والمراجع	195
3:6	**Abstract**	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(1)	التجمعات السكانية في محافظة نابلس	34
(2)	أعداد السكان في محافظة نابلس لعدد من السنوات	36
(3)	أطوال الطرق في محافظة نابلس	42
(4)	توزيع نسبة المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي في محافظة نابلس	46
(5)	عدد المنشآت الاقتصادية في محافظة نابلس لعام 2007	47
(6)	أعداد الثروة الحيوانية في محافظة نابلس للعام الزراعي 2010	50
(7)	أهم المرافق الخدماتية الموجودة في محافظة نابلس 2010	52
(8)	توزيع المستعمرات والبؤر الاستعمارية في الضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2011	68
(9)	عدد المستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية حسب المحافظة 2009	76
(10)	مستعمرات محافظة نابلس من حيث المساحة والنوع وسنة التأسيس وعدد السكان عام 2010	111
(11)	أهم معسكرات جيش الاحتلال الإسرائيلي في محافظة نابلس	113
(12)	اعتداءات وانتهاكات المستعمرين على أشجار الزيتون والمزارعين في محافظة نابلس 2011	124
(13)	المستعمرات وأماكن تصريف مياهها العادمة في محافظة نابلس	128
(14)	المصانع الموجودة في المستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس.	136
(15)	اعتداءات المستعمرين على حركة تنقل المواطنيين الفلسطينيين في محافظة نابلس 2011	145
(16)	الحواجز العسكرية الثابتة في محافظة نابلس	148
(17)	الأراضي المصادرة والممنوع الدخول إليها والمغلقة عسكرياً في محافظة نابلس لغاية عام 2012	166
(18)	تصنيف الأراضي في محافظة نابلس حسب اتفاقية أوسلو 1993	175
(19)	اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين على المنشآت والمواطنين الفلسطينيين حسب المحافظة من1-1-2011 إلى 30-6-2011	182

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
(1)	المعدلات الشهرية لدرجة الحرارة في محافظة نابلس من الفترة الممتدة بين (1997–2010)	28
(2)	المعدلات الشهرية للهطول المطري/ملم في محافظة نابلس للفترة الزمنية بين (1997–2010)	29
(3)	توزيع السكان حسب نوع التجمع في محافظة نابلس **2007**	38
(4)	التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة نابلس حسب مركبات القوى العاملة 2009	45
(5)	عدد المستعمرين في المستعمرات في الضفة الغربية حسب السنة 1988–2008	77
(6)	نسبة التوسع في مساحة المستعمرات الصهيونية في الفترة ما بين الأعوام 1996 و2000	78
(7)	نسبة الزيادة في مساحة المستعمرات الصهيونية في الفترة الواقعة ما بين 2000 و2007	79
(8)	الأراضي المصادرة والأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق حسب المستعمرة في محافظة نابلس 2012	168
(9)	أكثر القرى الفلسطينية تضرراً من عمليات المصادرة ومنع الوصول إلى الأراضي الزراعية إلا بتنسيق في محافظة نابلس 2012	170
(10)	النسبة المئوية لاستخدامات الأراضي في محافظة نابلس 2012	179
(11)	نسبة اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين على التجمعات السكانية في محافظة نابلس حسب التجمع لعام 2011	183

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
(1)	موقع محافظة نابلس على خريطة محافظات الضفة الغربية	8
(2)	ألوية محافظات الضفة وقطاع غزة حسب التقسيم الأردني والمصري بين عامي 1948 – 1967	21
(3)	أهم الجبال والسهول والأودية في محافظة نابلس	26
(4)	توزع الآبار والينابيع في محافظة نابلس	33
(5)	التجمعات السكانية في محافظة نابلس	35
(6)	توزيع طرق النقل والمواصلات في محافظة نابلس	43
(7)	خطة "ألون" الاستعمارية في الضفة الغربية	64
(8)	خطة شارون الاستعمارية	68
(9)	خطة دروبلس الاستعمارية	70
(10)	توزيع المستعمرات والبؤر الاستعمارية الاسرائيلية في الضفة الغربية	74
(11)	مستعمرات الطوق الإسرائيلية المحيطة بنابلس	92
(12)	المستعمرات الإسرائيلية الواقعة في المحور الشرقي لمحافظة نابلس	97
(13)	المستعمرات الإسرائيلية الواقعة في المحور الجنوبي لمحافظة نابلس	106
(14)	التوزيع الجغرافي للمستعمرات والبؤر الاستعمارية الإسرائيلية في محافظة نابلس	109
(15)	التوزيع الجغرافي للمعسكرات الإسرائيلية الموجودة في محافظة نابلس	114
(16)	المياه العادمة المتدفقة من المستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس	130
(17)	عدد مكبات النفايات الصلبة في محافظة نابلس قبل وخلال الانتفاضة الثانية	133
(18)	التوزيع الجغرافي للمستعمرات الصناعية الإسرائيلية في محافظة نابلس	135
(19)	الطرق الالتفافية الموجودة في محافظة نابلس	142
(20)	خطة الطرق والأنفاق الأسرائيلية في الضفة الغربية.	144

(21)	الحواجز ونقاط التفتيش والبوابات الحديدية في محافظة نابلس 2008	150
(22)	الأراضي المصادرة والممنوع الوصول إليها والمغلقة عسكرياً في محافظة نابلس	174
(23)	تصنيف الأراضي في محافظة نابلس حسب اتفاقية أوسلو 1993	178
(24)	استخدامات الأراضي في محافظة نابلس 2012	181
(25)	مناطق الاحتكاك (المناطق الساخنة) بين المستعمرين الإسرائيليين والمواطنين الفلسطينيين في محافظة نابلس	186

فهرس الصور

الرقم	الصورة	الصفحة
(1)	قطع وتكسير عشرات أشجار الزيتون في قرية عينبوس جنوب نابلس	120
(2)	إحراق عشرات الدونمات المزروعة بالزيتون في قرية عصيرة القبلية جنوب غرب نابلس	121
(3)	المياه العادمة لمستعمرة ألون موريه في أراضي دير الحطب وعزموط	127
(4)	هدم آبار مياه جوفية في قرية النصارية قرب نابلس	155
(5)	الاعتداء على مسجد النورين في قرية قصرة جنوب شرقي محافظة نابلس	161

المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على السكان في محافظة نابلس

إعداد

محمد غنام عبدالقادر أبوعصيدة

إشراف

الدكتور أحمد رأفت غضية

الملخص

تعد المستعمرات الإسرائيلية أحد أبرز قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، والمتعلق بالصراع على الأرض والسيطرة عليها واستغلال خيراتها ومواردها، وتعتبر المستعمرات الإسرائيلية المنتشرة في الأراضي الفلسطينية قضيةً رئيسة للنقاش في جميع المفاوضات التي تهدف إلى إنهاء الصراع في المنطقة، فالفلسطينيون (السكان الأصليون وأصحاب الحق الشرعي) يعانون من سياسة المصادرة والطرد والتهجير من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومستعمريها لصالح المشروع الاستيطاني الاستعماري في الضفة الغربية، لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، مع التركيز على المستعمرات في محافظة نابلس.

تأتي هذه الدراسة في وقت حرج وحساس من تاريخ القضية الفلسطينية المتمثلة في وقف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وأهم أسباب ذلك المستعمرات الإسرائيلية وتوسعها المستمر والمتزايد مع تقدم الوقت والزمن، وتأتي هذه الدراسة للوقوف على التطور والتوسع الاستيطاني الاستعماري وأسباب قيامه وتأثيره على السكان في محافظة نابلس، حيث أحدثت المستعمرات أثاراً تدميرية طالت نواحي حياة المواطن الفلسطيني جميعها، وصودرت أرضه ومياهه وقيدت حركته، في حين يتمتع المستعمرون بحرية مطلقة.حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس، وتم اتباع المنهج التاريخي للحصول على معلومات تتعلق بالمستعمرات ومراحل تأسيسها، بالإضافة إلى دراسة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن محافظة نابلس أكثر محافظات الضفة الغربية تعرضاً لهجمات واعتداءات المستعمرين، وكانت أكثر التجمعات السكانية الفلسطينية تعرضاً لهذه الاعتداءات بورين وقصرة ومادما وعصيرة القبلية، وقد بلغت مساحة المواقع الإحتلالية 44.6% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، حيث استحوذت المعسكرات على 0.5%، والمستعمرات 3.8%، والطرق الالتفافية 0.8%، والأراضي المغلقة عسكرياً 17.5%، والأراضي المصادرة بجانب المستعمرات 12.1%، والأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق 9.9% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، وتوصي الدراسة بتشجيع سكان الخرب والتجمعات السكانية الفلسطينية الصغيرة في المحافظة على التشبث بالأرض وعدم تركها وايصال الخدمات لها، وتعزيز دور الإعلام باختلاف وسائله في مقاومة المشروع الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وعلى السلطة الفلسطينية القيام بعمليات تنمية مستدامة وخاصة في مجال الزراعة والمياه؛ وهي التي ركز عليها الاستيطان الاستعماري في الاراضي الفلسطينية .

الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1:1 مقدمة

2:1 مشكلة الدراسة

13: أسئلة الدراسة

14: أهمية الدراسة

15: أهداف الدراسة

16: منهجية الدراسة

7:1 منطقة الدراسة

8:1 الدراسات السابقة

9:1 صعوبات الدراسة

10:1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

1:1 مقدمة

يعد الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي جزءاً من تاريخ المشروع الصهيوني في فلسطين، فهو سلسلة من الوقائع المفروضة على الأرض الفلسطينية، بل هو التطبيق العملي للصهيونية في فلسطين، ولا تخفي إسرائيل الأهداف الحقيقية للاستعمار كتغيير الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للأرض الفلسطينية في حركة دائمة تختلف في قوتها من مكان لآخر لإحداث التغيير المطلوب ضمن استراتيجية واضحة.[1]

إن للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي أهمية بالغة في الفكر الصهيوني، وقد هدفت إسرائيل من وراء هذا الاستعمار إلى وضع حقائق على الأرض، تفرض نفسها في أي مفاوضات مع أي طرف في النزاع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية والمائية والأمنية، كانت الدوافع التاريخية والدينية المزعومة تستخدم كستار للتوسع الاستعماري وهدفاً لإقامة المستعمرات من أجل السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية[2]، ويلاحظ أن للدافع الديني والتاريخي الأهمية الكبرى لدى القائمين على حركة الاستيطان الاستعماري، والدليل على ذلك، أن كل موقع استعماري حاول القائمون عليه ربطه بجذور تاريخية ودينية توارتية مزعومة .[3]

يتفق معظم الباحثين في الشأن الاستعماري الصهيوني أنه نوع مغاير من أشكال الاستيطان الاستعماري المتبعة والمعروفة عبر التاريخ، لكونه تذرع وما زال على عقائد دينية وفكرية وسياسية، وقد تميزت ظاهرة الاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين بارتباطها بالعنف والاستيلاء على أراضٍ مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة، مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان واستئصال حضارتهم والقضاء على وجودهم.[4]

---

[1] قيطة، محمد أمير، **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (دراسة جيوبولوتيكية)**، مكتبة ومطبعة دار المنار، ص1.

[2] عبد العاطي، صلاح، 2007، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين حتى عام 1948**.

[3] غلمي، محمد عودة، 2001، **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس (1967 – 1998)** ، دار الريان للطباعة، نابلس، فلسطين، ص97 – 99

[4] منصور، جوني، 2005، **الاستيطان الإسرائيلي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأسوار، ص 7 – 17

بدأ النشاط الاستيطاني الاستعماري منذ إقامة أول مستعمرة على أرض فلسطين (بتاح تكفا) عام 1882م، وكان تركيز هذا النشاط في بداية الأمر في مناطق استراتيجية ومهمة من مختلف النواحي، ومنها منطقة السهل الساحلي الفلسطيني وسهل مرج بن عامر، ومنطقة بحيرة طبريا وسهل الحولة، وكذلك الحدود الشمالية لفلسطين مع كل من سوريا ولبنان، بالإضافة إلى محور الصراع العربي الإسرائيلي وهي مدينة القدس، وبعد ذلك انتقل الاستيطان الاستعماري إلى كل المناطق الفلسطينية بما في ذلك محافظة نابلس، حيث كانت محافظة نابلس قبل عام 1995م تضم أكبر التجمعات الاستعمارية على أراضيها، أي قبل انفصال محافظتي طوباس وسلفيت عنها، حيث كان يوجد فيها 53 مستعمرة من أصل 183 مستعمرة منتشرة في الضفة الغربية، أما في العام 2011 فيوجد في محافظة نابلس 13 مستعمرة إسرائيلية من أصل 200 مستعمرة منتشرة في الضفة الغربية.

2:1 مشكلة الدراسة

لمنطقة نابلس أهميتها ومكانتها على الخريطة الفلسطينية، حيث يحتل موقعها الجغرافي مزايا استراتيجية عديدة، فقد تعرضت منذ 1967 إلى هجمة استيطانية استعمارية واسعة بدوافع تاريخية ودينية وعسكرية مزعومة.

تتمثل المشكلة في وجود المستعمرات ذاتها فوق الأراضي الفلسطينية، وسيطرتها على المناطق الجبلية والسهلية وحتى الغورية، وبذلك غيرت هذه المستعمرات معالم المناطق وقلبت طبيعتها، وأحدثت هذه المستعمرات خللاً جغرافياً واضح المعالم، حيث سيطرت على الأراضي بالقوة وأقامت مكانها المستعمرات أو المناطق العسكرية المغلقة، وقامت بإغلاق أراض وإعلانها أملاكا لصالح الاستيطان الاستعماري، أو محميات طبيعية، وقد أخذ الاستعمار اليهودي في منطقة الدراسة أشكالاً متعددة من حيث النشأة والتطور والتكوين والدوافع، وذلك على نحو جعل موضوع المستعمرات واحداً من أبرز الطروحات والموضوعات التي تحتاج إلى البحث والدراسة والتحليل.

لقد تناولت عدة دراسات موضوع الاستيطان الاستعماري سواء بشكل عام أو بشكل خاص، ونظراً للديناميكية والمرونة العاليتين اللتين يتمتع بها الاستيطان الاستعماري، كان لا بد من مواصلة البحث في هذه القضية الخطرة، فالاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أشبه ما يكون برمال متحركة من حيث عدد المستعمرات والمستعمرين، وكالنار التي تأكل الأخضر واليابس، فمع تقدم الوقت يزداد النشاط الاستيطاني وبالتالي الأضرار على الأرض والإنسان الفلسطيني، حيث يتعرض المواطنون في التجمعات السكانية الفلسطينية للهجمات المتكررة من ساكني المستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس، كما تتعرض أراضي السكان الفلسطينيين للمصادرة وإلحاقها بالمستعمرات، والتعدي على المزارع بالحرق والإتلاف والاقتلاع.

لقد قامت السلطات الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال بتسخير الإمكانيات الهائلة في محاولة لتغيير الحقائق على الأرض، من خلال إقامة المستعمرات وتوسيعها، ولم تتوقف هذه المحاولات سواء في أوقات السلم أو في الحرب، وذلك ضمن استراتيجية البناء والهدم؛ بناء مجتمع إسرائيلي على الأرض المحتلة، وهدم المجتمع الفلسطيني من خلال تقطيع أوصال التجمعات الفلسطينية ومنع ترابطها وإحكام السيطرة عليها. [1]

3:1 أسئلة الدراسة

1- ما هو التوزيع الجغرافي للمستعمرات في منطقة الدراسة ؟

2- ما هي أهداف الاستيطان الاستعماري في منطقة الدراسة ؟

3- ما هي أهم الخطط الاستيطانية الاستعمارية في منطقة الدراسة ؟

4- ما هو تأثير المستعمرات على المساحة المزروعة بالزيتون في منطقة الدراسة ؟

5- ما هو تأثير الاستيطان الاستعماري على حياة السكان في منطقة الدراسة ؟

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير السنوي 2007، رام الله، فلسطين ، ص23

6- ما هو تأثير المستعمرات على البيئة الطبيعية في منطقة الدراسة؟

7- ما هو تأثير المستعمرات على مصادر وموارد المياه في منطقة الدراسة ؟

8- ما هو تأثير المستعمرات على تنقل السكان وطرق المواصلات في منطقة الدراسة ؟

9- ما هو تأثير المستعمرات على المعالم الدينية والأثرية في منطقة الدراسة ؟

10- ما هي المناطق التي تتعرض للاعتداءات المتكررة من المستعمرين في منطقة الدراسة؟

11- كم تبلغ مساحة الأراضي المصادرة والأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق بجانب المستعمرات في منطقة الدراسة؟

4:1 أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة في وقت حرج وحساس من تاريخ القضية الفلسطينية المتمثلة في وقف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والسبب في ذلك هو النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي المتزايد والمستمر مع تقدم الوقت، وتأتي هذه الدراسة لتوضح التطور والتوسع الاستيطاني الاستعماري وأسباب قيامه، وكذلك أثر الاستيطان الاستعماري على مختلف الجوانب في منطقة الدراسة، كما يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تزويد العاملين في مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية وكذلك الباحثين والطلاب بمعلومات هامة عن طبيعة الاستيطان الاستعماري في منطقة الدراسة.

5:1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1. التعرف على التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في منطقة الدراسة .
2. معرفة الهدف من إقامة المستعمرة وتأثيرها على الفلسطينيين في منطقة الدراسة .

3. كشف الأخطار والأضرار الناتجة عن التوسع الاستيطاني الاستعماري على الأرض والإنسان الفلسطيني.

4. إبراز الخطط الاستيطانية الاستعمارية في منطقة الدراسة الرامية إلى ابتلاع الأراضي العربية وتفريغها من أهلها لإحلال المستعمرين اليهود مكانهم، وتوزيع المستعمرات على حساب الأرض الفلسطينية.

5. إبراز موقف السلطة الفلسطينية من قضية المستعمرات الإسرائيلية الجاثمة على الأراضي الفلسطينية

6:1 منهجية الدراسة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المناهج التالية :

1) **<u>المنهج التاريخي:</u>** تم الحصول على معلومات تاريخية عن النشاط الاستعماري في منطقة الدراسة، والفترة الزمنية التي تأسست فيها هذه المستعمرات، ومراحل تطورها وتوسعها مع مرور الزمن والوقت وتأثيرها على الأرض والإنسان في منطقة الدراسة .

2) **<u>المنهج الوصفي التحليلي:</u>** تم استخدام هذا المنهج في دراسة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها تحليلاً وتفسيراً، بهدف شرح الوضع الراهن لتوضيح سياسة الاحتلال الاستعمارية، وانعكاس ذلك على مجمل الأوضاع للسكان في منطقة الدراسة من أجل الوصول الى توصيات ونتائج مبنية على أسس واقعية، وقد تم استخدام نظام المعلومات الجغرافي GIS من أجل انتاج مجموعة من الخرائط لإظهار التوزيع الجغرافي للمستعمرات وتفسير تأثيرها على التجمعات السكانية في منطقة الدراسة .

7:1 منطقة الدراسة

تقع محافظة نابلس في الجزء الشمالي من الضفة الغربية بين دائرتي عرض ً32,12َ,50° و ً32,21َ,03° شمالي خط الاستواء، وبين خطي طول ً35,16َ,11° إلىً35,27َ,02° شرق خط غرينتش.[1]

تقع محافظة نابلس وسط شمالي الضفة الغربية، وهي قلب فلسطين لربطها شمالها بجنوبها وشرقها بغربها، حيث تتمتع بموقع جغرافي هام، فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية، وتعد حلقة وصل في سلسلة المدن الجبلية من الشمال إلى الجنوب، ويحيط بها من الشمال والشمال الغربي جنين وطولكرم ومن الجنوب والجنوب الشرقي ورام الله وأريحا ومن الشرق طوباس ومن الغرب قلقيلية وسلفيت، وتقع على مفترق الطرق الرئيسة التي تمتد من الناصرة وجنين شمالاً حتى الخليل جنوباً، ومن نتانيا(أُم خالد) ويافا غرباً حتى جسر دامية شرقاً، وتبعد عن القدس 69 كم وعن البحر المتوسط 42 كم، وتبلغ مساحة المحافظة 605 كم^2، أي حوالي 10.7 % من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وتضم المحافظة 64 تجمعاً، منها 3 مخيمات للاجئين^2.

---

[1] حمادة، صفاء عبد الجليل كامل، 2010، **دراسة في الخصائص الطبوغرافية وتأثيرها على الغطاء النباتي في محافظة نابلس باستخدام GIS والاستشعار عن بعد**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص2.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 ، **كتاب محافظة نابلس للإحصاء السنوي**، رام الله ، ص29 – 31

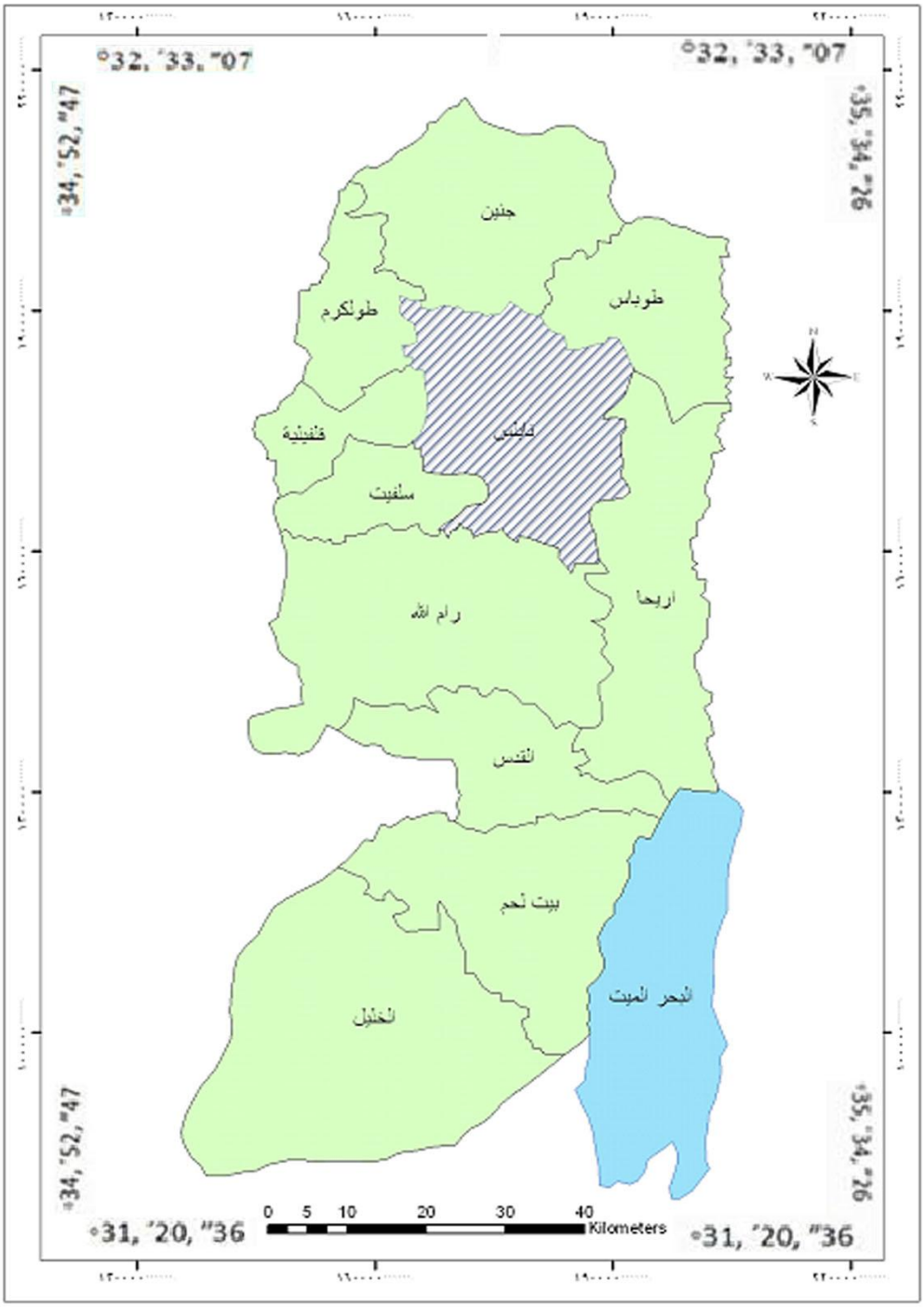

خريطة رقم (1): موقع محافظة نابلس على خريطة محافظات الضفة الغربية.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على An Atlas of Palestine (the West Bank and Gaza),ARIJ,2011

8:1 الدراسات السابقة:

1) دراسة أحمد المصري، عام 2000 م، تحت عنوان (التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967 – 2000)، وتناولت هذه الدراسة الاستيطان من حيث أهدافه وأنماطه ومقوماته، بالإضافة إلى أهم المشاريع الاستيطانية، وكذلك الخصائص السكانية والعمرانية للمستعمرات، وقد خصص الباحث اهتمامه على محافظة القدس، وأشار إلى التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية فيها، وقد خلص الباحث إلى أن هناك علاقة قوية بين اختيار الموقع الأكثر ارتفاعاً وإقامة المواقع الاستيطانية. [1]

2) دراسة سمير أحمد معتوق لعام 1989م، تحت عنوان (الأساس الجغرافي للاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية 1967–1985)، وقد تناولت هذه الدراسة أهداف الاستيطان ودوافعه، والمقومات الجغرافية للاستيطان وأهم المشاريع الاستيطانية، وسياسة توزيع المستعمرات حسب المناطق الجغرافية، وآثار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الضفة الغربية.[2]

3) دراسة أسماء راتب معروف شهوان، لعام 2010، تحت عنوان (الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية 1967–2000)، أوضحت هذه الدراسة المراحل التي مرت فيها عملية الاستيطان الصهيوني في الجولان وخصائص كل مرحلة، وكذلك الموقف العربي والسوري من الاستيطان في الهضبة، وقد أظهرت الدراسة أن إسرائيل قد استغلت خصائص المنطقة ومميزاتها عند إقامة المواقع الاستيطانية التي بلغ عددها 34 مستعمرة حتى نهاية عام 2000 . وقد أحدث الاستطيان الصهيوني آثاراً تدميرية طالت جميع مناحي الحياة، وأثرت على حياة

---

[1] المصري، محمد أحمد، 2000، **دراسة في التخطيط الاقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية من 1967–2000**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين.

[2] معتوق، سمير أحمد، 1989، **دراسة في الأساس الجغرافي للاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية 1967–1985**، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المواطنين السوريين الذين صمدوا في وجه الاحتلال في القرى الخمسة المتبقية من مجموع 139 قرية دمرتها آلة الحرب الصهيونية.[1]

4) دراسة طارق يوسف محمد قاسم، عام 2008م، تحت عنوان (الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن 1967-2005)، وتناولت هذه الدراسة وادي الأردن على أنه أحد المناطق الجغرافية المميزة في فلسطين، فانخفاض المنطقة جعلها ذات مناخ معتدل شتاء وحار صيفاً، ومع احتلال الضفة الغربية، عمدت إسرائيل إلى تهجير سكان وادي الأردن في خطوة تهدف إلى إفراغه من سكانه الأصليين، وزرع مستوطنين مكانهم كخطوة أولى تمهيداً لضمه لكيانها. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لأهمية وادي الأردن الزراعية، إذ تعد سلة غذاء فلسطين، وخصوبة أرضه جعله يزرع بمختلف أنواع الخضار والفواكه، وقد بلغ عدد المواقع الاستيطانية المحاذية لنهر الأردن 29 موقعًا، بينما انتشرت أكثر من 11 موقعا استيطانيا على السفوح الشرقية، كما تناولت الدراسة أساليب الاستيطان وأثره على منطقة وادي الأردن. [2]

5) دراسة محمود عبدالله محمد سليمية، عام 2006م، تحت عنوان (المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل)، وقد تم العمل من خلال هذه الدراسة على تحليل وتقييم الواقع الحالي للتجمعات السكانية الفلسطينية في محافظة الخليل في ظل وجود المستعمرات الإسرائيلية، وتم البحث في موضوع الطرق الالتفافية التي أقيمت حول المدن الفلسطينية بحجة تسهيل تنقل المستوطنين، وكذلك موضوع الجدار الذي تبنيه إسرائيل حول المحافظة، كونهما يشكلان عاملاً داعماً لأهداف الاستيطان الإسرائيلي وانعكاساته السلبية على العمران الفلسطيني. وأشارت الدراسة إلى أن استمرار وجود الاحتلال وبقاء المستعمرات من شأنهما أن يفاقما المشاكل العمرانية ويدمرا النمو الحضاري الفلسطيني ويعرقلا محاولات النهوض بالتجمعات السكانية الفلسطينية، ويمنعا الفلسطينيين من ممارسة حقهم المشروع في

---

[1] شهوان، أسماء راتب معروف، 2010، **دراسة في الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية 1967-2000** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

[2] قاسم، يوسف محمد، 2008، **دراسة في الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن 1967-2005**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

نمو حضاري وعمراني كباقي شعوب العالم، وكذلك فإن المستعمرات الإسرائيلية تجعل المناطق الفلسطينية في عزلة، وتفصلها بعضها عن بعض، وتعمل على أيجاد تواصل بين المستعمرات عبر الطرق الالتفافية.[1]

6) دراسة إحسان شريف محمد إعيبة، عام 2005، تحت عنوان (المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967–2002)، وقد ركزت هذه الدراسة على الموارد المائية باعتبارها من الموارد الطبيعية التي تنازعت عليها الدول منذ زمن بعيد، لما لها من أهمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي حضارة، لذا فقد تناولت هذه الدراسة محور الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعتبرت المياه أحد أهم محاوره، وقد ركزت على إبراز دور المياه في توجيه الاستيطان من حيث الانتشار وتركيز المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م. وقد خلص الباحث إلى أن تكثيف الاستيطان في المناطق المحتوية على مياه جوفية، مثل الأغوار لتكون هذه المستعمرات بمثابة خط الدفاع الأول ضد أي هجمات يشنها العرب من ناحية الشرق، وقد بلغ استهلاك المستعمرات من المياه عام 1995 حوالي 180 مليون م^3 سنوياً، وارتفع عام 2003 إلى 256 مليون م^3 سنوياً، ويتوقع أن يصل عام 2010 إلى 283 مليون م^3 سنوياً.[2]

7) دراسة صلاح حسن محمود أبو الرب، عام 2005، تحت عنوان (الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967–2000)، وقد بينت هذه الدراسة أن إسرائيل تعد مدينة الخليل منطقة ذات أهمية تاريخية دينية لليهود، فقد أجمعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أهميتها الدينية والتاريخية، وعدتها بنفس أهمية مدينة القدس، وقد حاولت إسرائيل تحويل مدينة الخليل العربية إلى مدينة يهودية، والحرم الإبراهيمي إلى كنيس يهودي من خلال إقامة البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل، مما حولها إلى ثكنة عسكرية وخاصة البلدة القديمة منها،

---

[1] سليمية، محمود عبد الله محمد، 2006، **دراسة في المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة نابلس**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

[2] اعيبة، احسان شريف محمد، 2005، **دراسة في المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967–2002**، (رسالة ماحستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

وقد تناولت الدراسة منطقة الخليل من الناحية الجغرافية والإدارية، وكذلك عن الاستيطان في منطقة الخليل خلال مراحل تاريخية معينة، وأوضحت هذه الدراسة أثر الاستيطان الإسرائيلي في منطقة الخليل على جميع جوانب حياة سكانها. [1]

8) دراسة محمد رشيد عناب حسين، عام 2001، تحت عنوان (الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993)، حيث شكلت القدس جوهر القضية الفلسطينية التي شكلت محور الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أدى الاستيطان المكثف في مدينة القدس إلى تغيير في الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها، ويعد التغير الديموغرافي جوهر السياسة الإسرائيلية المتبعة في القدس، والهادفة إلى غلبة التعداد السكاني اليهودي على العربي، وقد أظهرت الدراسة مكانة القدس والاستيطان في الفكر الصهيوني، وكذلك يلقي الضوء على مقاومة السكان للاستيطان في المدينة، وقد أظهرت هذه الدراسة اندفاع الاستيطان الصهيوني للمدينة المقدسة بشراسة بعد حرب حزيران 1967 للاستيلاء على الأراضي فيها. [2]

9) دراسة غازي حسين، عام 2003، تحت عنوان (الاستيطان الصهيوني في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية)، وقد تناولت هذه الدراسة الاستعمار الاستيطاني، وخلق مشكلة اللاجئين، وكذلك الموقف الإسرائيلي من المستعمرات، وموقف العالم والعرب من الاستيطان الصهيوني، كما تناولت بشكل خاص الاستيطان في الخليل من حيث تهويد المدينة والحرم الإبراهيمي، وقد أشارت هذه الدراسة إلى المعاملة الوحشية العنصرية والإرهابية للمستوطنين ضد لسكان الأصليين لإذلالهم وكسر إرادتهم إخضاعهم ودفعهم إلى الاستسلام أمام غطرسة القوة والاستعمار الاستيطاني. [3]

---

[1] أبو الروب،صلاح حسن محمود، 2005، **دراسة في الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967-2000**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

[2] حسين، محمد رشيد عناب، 2001، **دراسة في الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

[3] حسين، غازي، 2003، **دراسة في الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.

10) دراسة نبيل محمود السهلي، عام 2002، تحت عنوان (انتزاع أراضي فلسطين ومراحل الاستيطان فيها)، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة النشاط الاستيطاني الصهيوني في أراضي فلسطين قبل الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى هدف الحركة الصهيونية من الاستيطان ومستقبل الأراضي في فلسطين، وكذلك التصورات الإسرائيلية إزاء مستقبل الاستيطان، وأظهرت الدراسة أن عبارة " فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" شعار اعتمدته الحركة الصهيونية للتسلل إلى أراضي فلسطين، والسيطرة عليها، وإقامة المستعمرات، وقد بلغ الزحف الصهيوني ذروته خلال فترة الانتداب البريطاني، وتوجت العملية بإنشاء الكيان الصهيوني في عام 1948، وبذلك أُنشئ الكيان على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت السياسات الإسرائيلية إلى انتزاع القسم الأكبر من ملكية الفلسطينيين في أراضيهم في الجزء المحتل عام 1948 أو في الضفة والقطاع، وتعد انتفاضة الأقصى وانتفاضة 1987 من أهم التعبيرات التي أكد عليها الشعب الفلسطيني لرافض احتلال أرضه وتهويدها. [1]

حيث ستضيف هذه الدراسة معلومات حديثة عن الإستمرار في توسيع المستعمرات والنشاط الاستيطاني الاستعماري المستمر والمتزايد مع تقدم الوقت في محافظة نابلس، وذلك من خلال مصادرة المزيد من الأراضي بجانب المستعمرات القائمة والقريبة منها، هذا بالإضافة إلى منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم أو بحجة إغلاقها عسكرياً، وقد تم تناول التقسيم الجيوسياسي للمحافظة إلى مناطق(A،B،C) وتأثير ذلك على مشاريع التنمية والتخطيط وإستخدامات الأراضي في محافظة نابلس، بالإضافة إلى دراسة مناطق الإحتكاك(النقاط الساخنة) وهي التي تتعرض لهجمات وإعتداءات متكررة من المستعمرين الإسرائيليين المحتلين وتأثيرهم على الأرض والانسان الفلسطيني في محافظة نابلس.

[1] السهلي، نبيل محمود، 2002، **انتزاع أراضي فلسطين ومراحل الاستيطان فيها**، دراسة منشورة في مجلة صامد الاقتصادي، المجلد 23-24، العدد 125 – 127 ، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن .

9:1 صعوبات الدراسة

1- سياسة الإغلاق والمنع التي تنتهجها سلطات الاحتلال، حيث صعوبة الانتقال والوصول إلى بعض المناطق لرصد الانتهاكات والاعتداءات وجمع البيانات والمعلومات، هذا بالإضافة إلى استحالة زيارة المستعمرات الاسرائيلية الجاثمة في منطقة الدراسة، حيث تم الحصول على بيانات من التجمعات السكانية الفلسطينية المحيطة بالمستعمرات في منطقة الدراسة.

2- عملية الربط بين مصادر البيانات المختلفة، فعلى الرغم من كثرة المعلومات والكتب والمراكز التي تناولت موضوع الاستيطان الاستعماري إلا أن كثرة المعلومات والإحصائيات أدت إلى تضارب في بعض المعلومات والأرقام، مما شكل صعوبة حقيقية لدى الباحث للوصول إلى الأرقام والمعلومات الحقيقية والدقيقة، حيث تم تحري الدقة من أجل الوصول إلى الأرقام الحقيقية، من خلال الإعتماد على المؤسسات الرسمية وبعض مراكز الأبحاث المختصة بهذا الموضوع مثل معهد أريج ومركز أبحاث الأراضي.

3- سياسة التضليل التي تتبعها سلطات الاحتلال بعدم نشر معلومات صحيحة ودقيقة حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى قلة البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة ومنطقتها بشكل خاص، فتم الإعتماد على معلومات وبيانات من بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية المستقلة مثل حركة السلام الآن وحركة بيتسيلم.

10:1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

- **المحافظة:-** هي تقسيم إداري مطبق في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، حيث تشمل الأراضي الفلسطينية 16 محافظة حسب التقسيمات الإدارية المعتمدة نهاية العام 1997، فالمحافظة منطقة إدارية تشمل على مساحة واسعة ولها مركز محافظة تكون إحدى المدن الرئيسية ويديرها المحافظ ولها مجلس بلدي منفصل، وتضم كل محافظة عدة تجمعات.

- **التجمع السكاني:**- هو مساحة من سطح الأرض مأهولة بالسكان بشكل دائم ولها سلطة إدارية خاصة رسمية، أو أي مساحة من سطح الأرض مأهول بالسكان بشكل دائم، ومنفصل جغرافياً عن أي تجمع مجاور لها ومعترف بها عرفياً، وليس لها سلطة إدارية مستقلة.
- **الطريق الرئيسي:**- هو الطريق الذي يمتد على مستوى القطر، أو من محافظة إلى أخرى، ويشمل امتداد الطريق داخل التجمع.
- **الطريق الإقليمي:**- هو الطريق الذي يتفرع من طريقين رئيسين، أو يؤدي إلى طريقين رئيسين، ويشمل امتداد الطريق داخل التجمع.
- **الطريق المحلي:**- هو الطريق الذي يخدم حركة المرور الداخلية ضمن التجمع.
- **الطريق الالتفافي:**- هو طريق منشأ من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهدف ربط المستعمرات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية مع بعضها البعض ومع الأراضي المحتلة عام 1948.
- **طريق مستعمرة:**- هو الطريق الذي يربط أجزاء المستعمرة مع بعضها البعض أو الذي يربط المستعمرة بالطرق الالتفافية.
- **بكدار:**- هو المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار.
- **المستعمرات:**- هي مساحة من الأرض مخصصة للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي بأغراضه المختلفة، أقامها المستعمرون الإسرائيليون على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.
- **البؤر الاستعمارية:**- هي مساحة من الأرض مخصصة للبناء الاستعماري الإسرائيلي، لم يتم الإقرار بإنشائها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وغالباً ما يتم الإقرار بها فيما بعد، وذلك لاختيار التوقيت السياسي المناسب، وقد تتحول من بؤر استعمارية إلى مستعمرات أو معسكرات في المستقبل.

- **نقطة ناحال:-** وهي عبارة عن معسكرات تابعة لمجموعات خاصة من الشباب اليهودي المقاتل الذي كان يجمع بين النشاط العسكري والنشاط الاستيطاني الاستعماري في فترة قيام الدولة الإسرائيلية، وبعد فترة من الوقت كان يتم تحويل المعسكرات إلى مستعمرات رسمية.
- **تنظيم جباية الثمن:-** هو تنظيم استيطاني استعماري إرهابي متطرف، يقوم بعمليات إرهابية ضد الفلسطينيين بالأساس، ويوقع عملياته ونشاطاته المختلفة باسم جباية الثمن، وقد ظهر هذا التنظيم في منتصف العام 2008، ومنذ ذلك التاريخ وهو يقوم بعمليات ونشاطات إرهابية تجاه التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة والأراضي المحتلة عام 1948، وضد دعاة السلام الإسرائيليين الذين يعارضون الاستيطان الاستعماري وكذلك ضد أذرع الحكم في إسرائيل التي تطالب بإخلاء البؤر الاستعمارية.
- **المواقع الاحتلالية:-** وتشمل المستعمرات بأنواعها المختلفة والبؤر الإستعمارية والشوارع الإلتفافية والحواجز والمعسكرات التابعة لجيش الإحتلال الإسرائيلي المنتشرة في الأراضي الفلسطينية.
- **مناطق الاحتكاك (النقاط الساخنة):** وهي المناطق التي تتعرض لاعتداءات وانتهاكات المستعمرين المحتلين، كالاعتداء على التجمعات الفلسطينية وقطع وإغلاق الطرق والاعتداء على الممتلكات الفلسطينية وغير ذلك من الاعتداءات.
- **الأراضي المصادرة:-** وهي مساحة من الأرض، استولت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلية أو المستعمرات الإسرائيلية بالقوة، ويمنع أصحابها من الوصول إليها نهائياً.
- **أراضي التنسيق:-** وهي مساحة من الأرض تكون قريبة من المواقع الاحتلالية الإسرائيلية، بحيث يمنع أصحابها من الوصول إليها ودخولها لحراثتها وزراعتها والاهتمام بها إلا بعد موافقة سلطات الاحتلال على ذلك، وتكون الفترة الممنوحة لذلك محدودة للغاية .
- المناطق المصنفة A : وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية (الكاملة) أمنياً وإدارياً وتشكل ما نسبته 18.8% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس.

- المناطق المصنفة B : هي المناطق التي تقع فيها مسؤولية النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل 39% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس.
- المناطق المصنفة C : هي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية باستثناء المدنيين الفلسطينيين القاطنين فيها، وتشكل 42.2% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس.

الفصل الثاني: الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة

2 : 1 التقسيمات الإدارية لمنطقة نابلس

2 : 1 : 1 التقسيمات في عهد الدولة العثمانية

2 : 1 : 2 التقسيمات في عهد الانتداب البريطاني

2 : 1 : 3 التقسيمات في عهد الحكم الأردني

2 : 1 : 4 التقسيمات في عهد الاحتلال الإسرائيلي

2 : 1 : 5 التقسيمات في عهد السلطة الفلسطينية

2 : 2 الموقع الجغرافي

2 : 3 التضاريس

2 : 4 المناخ

2 : 5 مصادر المياه

2 : 6 التجمعات السكانية

2 : 7 السكان

2 : 8 الطرق والمواصلات

2 : 9 الحياة الاقتصادية

2 : 9: 1 القوى العاملة

2 : 9 : 2 الصناعة والتجارة

2 : 9 : 3 الزراعة

2 : 9 : 4 الخدمات العامة

1:2 التقسيمات الإدارية لمنطقة نابلس:

1:1:2 التقسيمات في عهد الدولة العثمانية : (1516م – 1917م)

تمكن العثمانيون من بسط سيطرتهم على بلاد الشام بعد معركة مرج دابق عام 1516م التي انتصروا فيها على المماليك، حيث سيطر العثمانيون على سورية وفلسطين ولبنان والأردن، وأصبحت فلسطين تابعة للامبراطورية العثمانية بما فيها نابلس[1]، وقد أبقى العثمانيون على التقسيمات الإدارية نفسها زمن المماليك باستثناء تغيير في أسماء وحداتهم الإدارية، فغيروا اسم النيابة إلى اسم ولاية[2]، وأصبحت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات هي: حلب، وطرابلس، ودمشق، وكانت نابلس تعد سنجقاً أو لواءً تابعاً لولاية دمشق[3].

وفي عام 1860 م تم إضافة ولاية جديدة إلى ولايات بلاد الشام الثلاثة، هي ولاية صيدا، وألحق سنجق نابلس بولاية صيدا، وبعد ذلك تم استحداث ولاية بيروت وأصبحت نابلس متصرفية تابعة لهذه الولاية، وفي عام 1915م كانت فلسطين تضم ثلاثة ألوية هي القدس، ونابلس، وعكا، وكان لواء نابلس يضمّ ثلاثة أقضية وأربع مدن و215 قرية[4].

2:1:2 التقسيمات في عهد الانتداب البريطاني: (1917م – 1948م)

وقع الاحتلال البريطاني لفلسطين في أواخر عام 1917 وبداية 1918، فتغيرت وضعية نابلس الإدارية كونها مركزاً للواء أو جزءاً من لواء، أو مركزاً لقضاء(5)، وبدأ الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين في عام 1923، عندما أقرّت عصبة الأمم صك الانتداب، وقد جعل هذا

---

[1] العزيزي، هاني عبد الرحيم، 2008، **نابلس شمس لا تغيب**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص12.

[2] على، سعادة علي سعادة، 2004، **بلدية نابلس إبان الانتداب البريطاني (1918 – 1948)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص20.

[3] العباسي، مصطفى، 1990، **تاريخ آل طوقان في جبل نابلس**، مطبعة دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، شفا عمرو، فلسطين، ص17.

[4] أشتية، محمد، وآخرون، 2004، **البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين**، الطبعة الأولى، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، رام الله، فلسطين، ص128 – ص133.

[5] الدباغ، مصطفى مراد، 1988، **بلاد فلسطين**، الجزء السادس، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، ص12.

الانتداب المدن الفلسطينية الكبرى ومن ضمنها نابلس مقراً أساسياً لقواته، ويشتمل على مكاتب القيادة العليا في المدينة وعلى معتقل للثوار، وبات يعرف هذا المقرّ بـ "المقاطعة" [1].

كانت نابلس مركز القضاء، ثم تحولت إلى مركز لواء، فمركز محافظة بعد عام 1948، وفي عام

1945 بلغت مساحة القضاء 1592 كم[22]، أي ما نسبته 5.9% من مساحة فلسطين الكلية البالغة 27027 كم[2]، وبلغ عدد سكان قضاء نابلس في ذلك الوقت حوالي 232 ألف نسمة[3].

3:1:2 التقسيمات في عهد الحكم الأردني (1948م – 1967م):

ألحقت الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية يوم 1948/12/1م، ومن ضمنها مدينة نابلس عندما عقد مؤتمر أريحا، ولقد وضعت الحكومة الأردنية في ذلك الوقت نظامها الإداري على الضفة الغربية، واستمر حكم المملكة الأردنية لنابلس حتى عام 1967 عندما احتلتها إسرائيل[4]، وفي عام 1949م أصبحت الضفة الغربية تتألف من الوحدات الإدارية التالية: (متصرفية القدس وتتبعها قوائم رام الله وبيت لحم وأريحا، ومتصرفية نابلس وتتبعها قائمتا طولكرم وجنين، ومتصرفية الخليل)[5].

ضم لواء نابلس حتى عام 1965م، مدينة نابلس و130 قرية صغيرة وكبيرة مقسومة إلى مجاميع، وأصبحت نابلس محافظة شمالي الضفة الغربية لتضم كلاً من جنين وطولكرم وقلقيلية وطوباس وسلفيت، أما مساحتها فبلغت 2473 كم[2] أي 43.9% من مساحة الضفة الغربية البالغة

---

[1] اشتية، وآخرون، مصدر سابق، ص134 – ص137.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، 1998، المجلد الرابع (ل–ي)، ط1، دمشق، سوريا، ص419.

[3] الدباغ، مصطفى مراد، مصدر سابق، ص18.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **كتاب محافظة نابلس الاحصائي رقم 1**، مصدر سابق، ص31.

[5] حمادة، صفاء عبد الجليل كامل، ص17.

5633 كم^2 عدا مساحة البحر الميت التابعة للضفة الغربية [1]. وفي عام 1961 بلغ عدد سكان لواء نابلس حوالي 170000 نسمة.[2]

خريطة رقم(2): ألوية محافظات الضفة وقطاع غزة حسب التقسيم الأردني والمصري بين عامي 1948 – 1967

المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، 2004، رام الله، بتصرف الباحث.

---

[1] أبو حجر، آمنة، 2003، **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية**، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص897.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، مصدر سابق، ص419.

4:1:2 التقسيمات في عهد الاحتلال الإسرائيلي:- (1967م – 1994م)

في عام 1967م احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية بما فيها نابلس، حيث قام الاحتلال بتغيير التقسيم الإداري لهذه المحافظة الذي يضم نابلس وطولكرم وجنين، فسلخ المدن الثلاث وقراها عن بعضها إدارياً مسمياً كل مدينة لواءً منفصلاً عن الآخر، وبهذا قلّص الاحتلال الإسرائيلي مساحة منطقة نابلس، وبعد فترة قصيرة من ذلك قام بخطوة جديدة؛ حيث سلخ منطقة طوباس وألحقها بلواء جنين، وسلخ منطقة سلفيت وألحقها بلواء طولكرم، أما قلقيلية فقد كانت تابعة لطولكرم. ولقد كان غرض الإحتلال الإسرائيلي من وراء هذه التقسيمات إحكام سيطرته من النواحي العسكرية والأمنية والإدارية على المناطق الفلسطينية المحتلة، وبلغت مساحة المحافظة زمن الاحتلال الإسرائيلي 1548 كم^2 أي 15% من مساحة الضفة الغربية.[1]

5:1:2 التقسيمات في عهد السلطة الفلسطينية (1994م):

في عام 1996م تولّت السلطة الفلسطينية زمام الأمور في مدينة نابلس، وسيطرت بدورها على كامل المواقع التي انسحب منها الاحتلال عقب اتفاق أوسلو الذي وقع في عام 1993م، حيث يقضي بتسليم المدن الفلسطينية إلى سلطة فلسطينية كخطوة أولى لحين متابعة المفاوضات لوضع اتفاق نهائي للقضية الفلسطينية[2]، وأعلنت السلطة الفلسطينية تقسيمها الإداري الجديد للضفة الغربية، حيث قسمت إلى تسع محافظات (جنين، وطولكرم، وقلقيلية، ونابلس، ورام الله والبيرة، وأريحا، والقدس، وبيت لحم، والخليل) ومنطقتين (طوباس، وسلفيت)، وبتاريخ 2007/11/18 أصبح عدد محافظات الضفة الغربية 11 محافظة، حيث تم إعتبار طوباس وسلفيت محافظات.

أما مساحة المحافظة فقد بلغت 848 كم2 أي ما نسبته 15.1% من مساحة الضفة الغربية عام 1998م [3]، وبلغ عدد سكان المحافظة عام 2007م 317391 نسمة، وبسبب التقسيم

---

[1] حمادة، صفاء عبد الجليل كامل، **مرجع سابق**، ص18 – ص19.

[2] الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، 2007، مقالة بعنوان، مسار التفاوض، تاريخ زيارة الموقع 20-11-2012، انظر إلى الرابط الالكتروني. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cad99e9b-baaf-4365-9f44-59c3f1b7e6a1

[3] حمادة، صفاء عبد الجليل كامل، مرجع سابق، ص18.

الإداري الجديد الذي اعتبر طوباس وسلفيت محافظات أصبحت مساحة محافظة نابلس 605 كم^2 أي 10.7% من إجمالي مساحة الضفة الغربية[1].

2:2 الموقع الجغرافي:

تقع محافظة نابلس في وسط شمالي الضفة الغربية، وبذلك فهي تربط شمالها بجنوبها وشرقها بغربها، كما أنها تتمتع بموقع جغرافي هام، فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية الفلسطينية بشكل عام وجبال نابلس بشكل خاص[2]، ويحيط بمحافظة نابلس من الشمال والشمال الغربي جنين وطولكرم ومن الجنوب والجنوب الشرقي ورام الله وأريحا ومن الشرق طوباس ومن الغرب قلقيلية وسلفيت.

تتكون محافظة نابلس من مدينة نابلس و64 تجمعاً سكانياً بينها 3 مخيمات للاجئين الفلسطينيين[3]، وأهم مركز في المحافظة هو مدينة نابلس، وتقع فلكياً على خط عرض (َ13-ْ32) شمال خط الإستواء وعلى خط طول (َ16-ْ35) شرق خط غرينتش، وتبعد مدينة نابلس 114كم عن مدينة عمان، 69كم عن القدس، 42كم عن البحر المتوسط [4]. وتعد محافظة نابلس حلقة في سلسلة المناطق الجبلية من الشمال الى الجنوب، وتقع المحافظة على مفترق الطرق الرئيسة التي تمتد من الناصرة وجنين شمالاً وحتى الخليل جنوباً، ومن أُم خالد (نتانيا) ويافا غرباً حتى جسر دامية شرقاً، وتربطها بقراها وبمدن أخرى شبكة من الطرق [5].

3:2 التضاريس:

تتميز محافظة نابلس بالطابع الجبلي، حيث تعد جبال نابلس امتدادا للسلسلة الممتدة من سهل مرج بن عامر إلى جبال القدس جنوباً، ويتخلل المحافظة العديد من المظاهر التضاريسية

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 1**، مصدر سابق، ص33.

[2] السجدي، آمال عزت عبده، 2006، **بلدة نابلس القديمة في صور**، ط1، مطابع الفنار، عمان، الأردن، ص12.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 1**، مصدر سابق، ص32.

[4] **الموسوعة الفلسطينية**، مصدر سابق، ص415.

[5] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2010، **كتاب محافظة نابلس الاحصائي 2**، رام الله، فلسطين، ص29.

كالجبال والسهول والوديان والأحواض[1]، وتمتد جبال نابلس باتجاه شمالي غربي _ وجنوبي شرقي وجنوبي، وتتميز جبال نابلس بأنها من أكثر مرتفعات فلسطين تنوعاً وتعقيداً في بنيتها، وتظهر فيها الصدوع، وقد لعبت عوامل التصدع والطي أدوارا متفاوتة في بناء المرتفعات، فإلى جوار البنيات المحدبة والمقعرة هناك الكثير من الأحواض التكتونية والأودية الانهدامية التي تتعامد على محاور الطي. كما شكلت حركات التخلع الصدعية نوعاً من الانقلاب التضاريسي البنائي، بعد أن نهضت قيعان الطيات المقعرة فوق مناسيب الطيات المحدبة، ويعد جبلا جرزيم وعيبال أبرز الأمثلة الواقعة ضمن مقعر نابلس، ومن المرجح أن يكون المظهر الحالي نتيجة حركات التصدع[2].

ومن أهم جبال محافظة نابلس جبل عيبال، حيث يرتفع عن سطح البحر 940م، ويقع شمالي مدينة نابلس مباشرة، ويدعى جبل صلحون، ويعرف اليوم بـ "الجبل الشمالي" وكذلك جبل "ستي سلامية"، وهو من أعلى جبال نابلس، أما جبل جرزيم فيرتفع عن سطح البحر 881م، ويقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس، ويدعى "جبل الطور" وكذلك "الجبل القبلي"[3]، وهناك العديد من الجبال في المحافظة، ومن أهمها جبل العرمة ويبلغ إرتفاعه 843م، ويقع بين قريتي يانون وبيتا، أما جبل باطن السهل الذي يقع بين قريتي قريوت وترمسعيا فيبلغ إرتفاعه 803م، وجبل النوبة قرب قرية برقة، وجبل الكبير الذي يقع شمال قريتي دير الحطب وعزموط بإرتفاع 767م ، وجبل عين عيناء الذي يقع إلى الشرق من قرية تلفيت، ويعتبر ثاني أعلى جبال نابلس حيث يرتفع 904م فوق مستوى سطح البحر، وجبل الركبة ويقع بين قريتي قبلان وجوريش، ويرتفع 891م وهو ثالث قمم نابلس إرتفاعاً[4]، وجبل سلمان الفارسي الذي يقع بجوار عصيرة القبلية ومادما وعوريف،

---

[1] صبرة، رنا أمين محمد، 2003، **الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص33.

[2] **موسوعة المدن الفلسطينية**، 1990، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ص706–ص707.

[3] أبو حجر، آمنة، مرجع سابق، ص47.

[4] بحيص، محمد، وآخرون، 2004، **مجزرة نابلس**، الطبعة الاولى، القدس، فلسطين،ص13.

ويرتفع 800م، وجبل رهوات الذي يقع بين قريوت واللبن الشرقية، ويرتفع 700م، وجبل القرين الذي يقع إلى الشرق من مجدل بني فاضل، ويرتفع 377م.[1]

وعلى سفحي جبلي عيبال وجرزيم تقع مدينة نابلس، وتطل فتحة وادي نابلس الشرقية على الغور ويشتمل على عدد من الأودية أهمها وادي الباذان ووادي الفارعة، وتجري مياههما معظم أيام السنة. أما الفتحة الغربية فتسمى وادي التفاح، وتتجمع فيه المياه من جبلي عيبال وجرزيم، وهناك العديد من الأودية الأخرى بالإضافة إلى الأودية الجافة التي تقع بين جبال المحافظة. ومن أهم السهول في المحافظة سهل حوارة أو بورين(مخنة)، ويمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي على إمتداد قاعدة جبل جرزيم، وسهل سالم جنوبي قرية سالم بجوار قرية بيت دجن وبيت فوريك، وسهل عسكر قرب مخيم عسكر، وسهل الساوية الذي يقع بالقرب من قرية الساوية.[2]

[1] مصطفى، مراد الدباغ، **مصدر سابق**، ص25.

[2] صبرة، رنا أمين محمد، **مرجع سابق**، ص33.

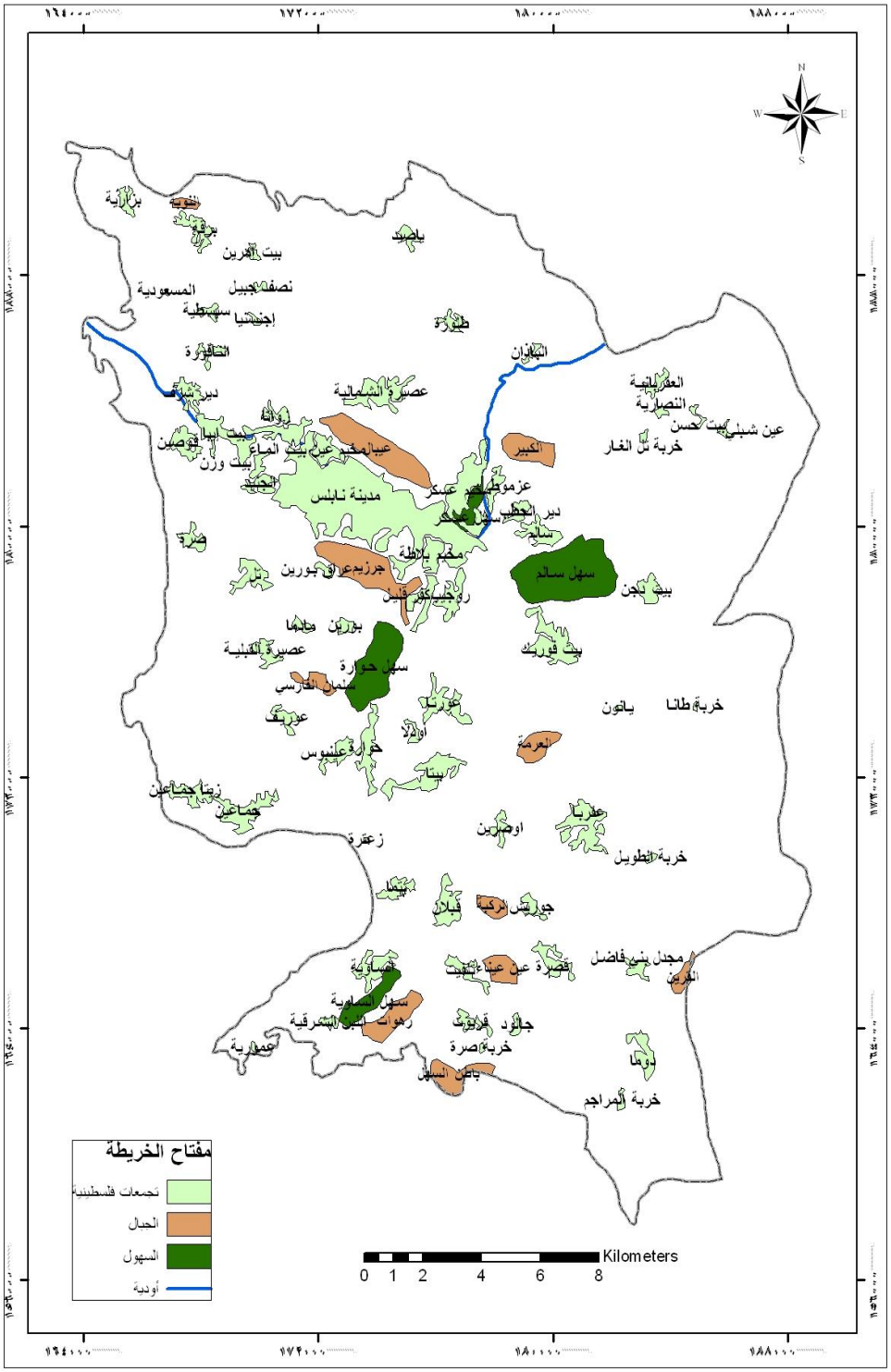

خريطة رقم (3): أهم الجبال والسهول والأودية في محافظة نابلس.

المصدر: اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات من المركز الجغرافي الفلسطيني 2011.

4:2 المناخ :

يعد مناخ نابلس جزء من مناخ فلسطين الذي يفرضه الموقع الفلكي، وتحدد تفاصيله طبوغرافية المنطقة، والقرب أو البعد عن المسطحات المائية. وبما أن محافظة نابلس تشتمل على تنوع طبوغرافي كبير فإنها تتميز بالتنوع المناخي، وتخضع المحافظة بصورة عامة لمناخ حوض البحر المتوسط، الذي يتصف بصيف حار جاف، وشتاء معتدل إلى بارد ماطر، أما في المناطق التي تنحدر باتجاه غور الأردن، فإن المناخ السائد فيها هو المناخ شبه الجاف الحار صيفا والمعتدل شتاءً، وتظهر تأثيرات محلية ناجمة عن موقع المحافظة وتضاريسها، إلا أنها لا تؤدي إلى شذوذ عن النمط العام للمناخ المتوسطي، كما يمتاز شتاؤها بالاضطراب والقصر، وصيفها بالجفاف والطول، أما الربيع والخريف فهما فصلان انتقاليان بين الصيف والشتاء[1].

يتراوح متوسط درجة الحرارة بين 9ْ مئوية في شهر كانون الثاني و24ْ مئوية في شهر تموز[2]، أما المتوسط السنوي لدرجة الحرارة فيبلغ حوالي 17ْ مئوية، وهي تختلف من منطقة لأخرى حسب الموقع الفلكي والجغرافي والتأثيرات البحرية والصحراوية[3]، بينما تتراوح الرطوبة النسبية بين 50-70% [4]، واتجاه الرياح المحليّة المسيطر في نابلس شمالي جنوبي وجنوبي شرقي باتجاه وادي نابلس من جبلي عيبال وجرزيم، وتهب على نابلس الرياح الغربية المرافقة للمنخفضات الجوية شتاءً، وتهب عليها رياح صيفية شمالية وشمالية غربية من مراكز الضغط الجوي المرتفع [5].

---

[1] **موسوعة المدن الفلسطينية**، مصدر سابق، ص116 – ص117.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، مصدر سابق، ص416.

[3] صبرة، رنا أمين محمد، مرجع سابق، ص35.

[4] بدلية نابلس، 2008، قسم التخطيط، **كتاب التنظيم الهيكلي**.

[5] عمران، عمار عادل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص23.

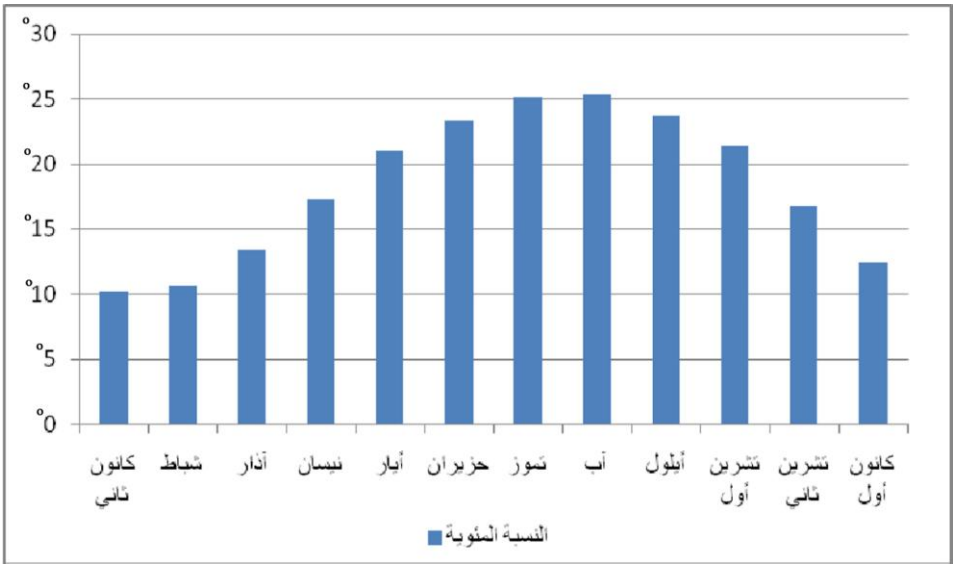

شكل رقم(1): المعدلات الشهرية لدرجة الحرارة في محافظة نابلس من الفترة الممتدة بين (1997–2010)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النقل والمواصلات، هيئة الأرصاد الجوية، رام الله، فلسطين

وتزيد كمية الأمطار السنوية الهاطلة على محافظة نابلس على 640 ملم، وإن كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى ومن شهر إلى آخر، وتتركز الأمطار في أشهر الشتاء وتبلغ ذروتها في شهر كانون الثاني، وتتفاوت كمية الأمطار من جهة إلى أخرى داخل مدينة نابلس؛ فتتلقى جبال نابلس كميات أكبر مما تتلقاه الأودية والسهول الداخلية، ففي حين تسقط على الأطراف الغربية والشمالية والجنوبية كميات من الأمطار تتراوح بين 600 – 700 ملم، فإن الأطراف الشرقية لا تزيد فيها كمية الأمطار عن 200 – 300 ملم في العام، وذلك بسبب قربها من المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي، ووقوعها في مناطق ظل المطر، وبعدها عن البحر، كما تسقط الثلوج إبان موسم الشتاء على القمم الجبلية التي يزيد ارتفاعها عن 700 متر بصورة متفرقة[1]. انظر الشكل رقم (2).

[1] العزة، رئيسة عبد الفتاح، 1999، مرجع سابق، ص34 – 35.

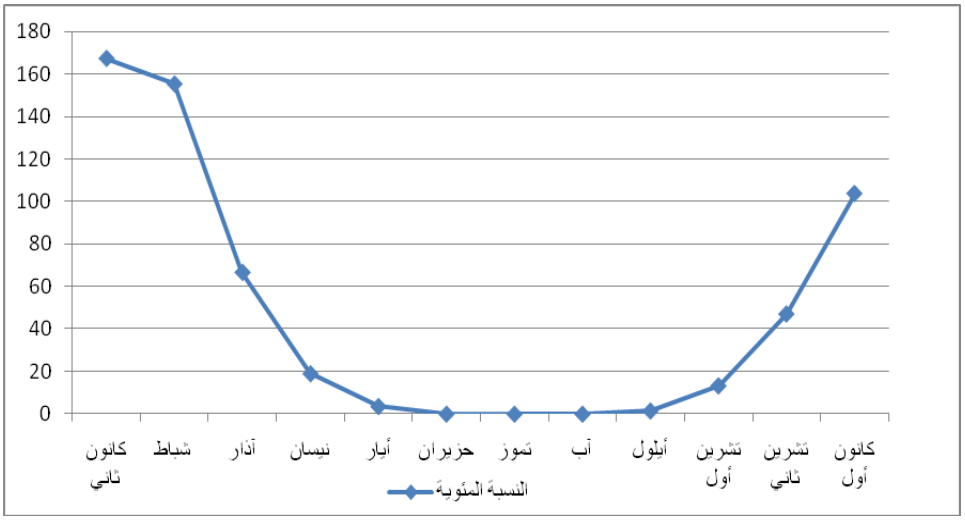

شكل رقم (2): المعدلات الشهرية للهطول المطري/ملم في محافظة نابلس للفترة الزمنية بين (1997–2010)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النقل والمواصلات، هيئة الأرصاد الجوية، رام الله،فلسطين.

5:2 مصادر المياه :

الماء شريان الحياة للشعوب، وبالقرب من مصادره نشأت الحضارات القديمة، وفيما يتعلق بموارد المياه في المحافظة، هناك ثلاثة مصادر للمياه، أهمها:

1. مياه الأمطار : تعد المورد الأساسي الذي يعتمد عليه السكان والمزارعون في هذه المنطقة، وتتصف الأمطار في المنطقة بالتفاوت في معدلاتها السنوية، وتظهر الفروق في كميات الأمطار السنوية والانحرافات عن المتوسط بين سنة وأخرى، وكميات الأمطار الهاطلة على منطقة نابلس كافية لإنبات المزروعات المختلفة، كما يقوم سكان القرى بجميع مياه الأمطار في آبار خاصة (آبار الجمع) في موسم الشتاء، وتساهم مياه الأمطار في تغذية العيون والينابيع وتزويد خزانات المياه الجوفية بالمياه، وقد أسهمت تضاريس المحافظة ومدى الارتفاع في اختلاف كمية الأمطار من منطقة إلى أخرى[1]، وتستخدم هذه المياه في الشرب والاستخدامات المنزلية وريّ المحاصيل الزراعية واستخدامات أُخرى .

[1] العزة، رئيسة عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص35.

يلاحظ من الشكل رقم (2) ان الأمطار تبدأ بالهطول من شهر تشرين أول وتزداد قوتها في شهري كانون ثاني وشباط، ثم تأخذ بالإنحسار حتى شهر نيسان وآيار، وتنعدم من شهر حزيران حتى أيلول، ويعتبر شهر كانون ثاني أكثر الشهور مطراً بمعدل 167.3 ملم، ويبلغ معدل سقوط الامطار على محافظة نابلس في السنة الواحدة 640 ملم بشكل عام، ويتراوح عدد أيام الهطول خلال موسم الأمطار من 50–60 يوماً[1]، وهي كافية لإحداث جريان سطحي على شكل سيول ومجاري مائية في الأودية وخاصة أثناء فترة الهطول أو بعد ذلك بفترة قصيرة، أما بالنسبة للتبخر فيتناسب طردياً مع إرتفاع درجة الحرارة وعكسياً مع إرتفاع كمية الأمطار، فيرتفع في فصل الصيف كنتيجة طبيعية لإرتفاع الحرارة وزيادة معدل ساعات السطوع الشمسي، ويصل أعلى معدل للتبخر في فترة الزمنية الممتدة (1978– 2008) خلال شهر آب حيث وصل إلى 240 ملم، أما في فصل الشتاء فتتراجع معدلات التبخر في شهري كانون أول وكانون ثاني لتصل إلى 49 ملم[2].

2. مياه الينابيع والعيون والآبار الارتوازية:

تنتشر الينابيع والعيون في أماكن متعددة من المحافظة، ويتركز كثير منها في جبل جرزيم الذي يتفجر من منحدراته الشمالية حوالي 22 عيناً؛ منها رأس العين وعين القريون وعين بيت الماء، كما تنتشر العيون والينابيع بشكل كبير في المناطق الريفية التابعة للمحافظة نابلس حيث بلغ عددها 46 عيناً، وبذلك يبلغ عددها في المحافظة 68 نبعاً، ويتم الاعتماد عليها بشكل كبير، وتستخدم للشرب والريّ واستخدمات أُخرى [3]، بالإضافة إلى ذلك هناك قنوات تنقل مياه العيون والينابيع إلى الأودية المنخفضة، ويكون تصريفها عرضة للتفاوت من سنة إلى أخرى، ومن فصل إلى آخر، حيث يزداد تصريفها في الشتاء ويقل في الصيف، كما أن بعض هذه الينابيع تجف مياهها أثناء فصل الصيف الأمر الذي يؤدي إلى أزمة مائية في بعض القرى التي تعتمد عليها لتأمين احتياجاتها المختلفة.

---

[1] **موسوعة المدن الفلسطينية**، مصدر سابق، ص712.

[2] حمادة، صفاء عبد الجليل كامل، **مرجع سابق**، ص39.

[3] شراب، محمد محمد حسن، **مرجع سابق**، ص698.

أما بخصوص الآبار الارتوازية المنتشرة على أرض المحافظة فيبلغ عددها 35 بئراً ارتوازياً، أي 6.2% من إجمالي عدد الآبار في الضفة الغربية البالغة 561 بئراً [1]، ومن أهم هذه الآبار بئر الباذان وبئر الفارعة اللذان يقعان إلى الشمال من مدينة نابلس على بعد 12 و 15 كم على التوالي، وبئر أودله جنوبي المدينة على بعد 15 كم، وبئر دير شرف على بعد 9 كم غرب نابلس[2]،كما تشتري المحافظة المياه من بئري (حوارة وبيت ايبا) التابعين للشركة الإسرائيلية (ميكروت)، ففي عام 2007 بلغت كمية المياه المشتراه من شركة المياه الإسرائيلية في محافظة نابلس 3,149.000 م^3 [3].

3. الشبكات القطرية التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية (الميكروت):

يتم اللجوء إلى الشراء من هذا المصدر بسبب النقص الكبير في مصادر المياه المتاحة، والسبب الرئيسي في ذلك هو سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على الموارد المائية، وعدم قدرة مياه الأمطار والينابيع والعيون على سد الحاجة المستمرة للسكان وخصوصاً في فصل الصيف حيث يزداد الاستهلاك، وتصبح الينابيع والآبار غير قادرة على ضخ الكميات اللازمة، ويتم ذلك ضمن اتفاقيات مبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتميز ذلك المصدر بارتفاع أسعار المياه الذي بلغت في معدلها حوالي 2.56 شيقل/م^3 [4]، وهناك أيضاً عدد من القرى في المحافظة لا توجد بها شبكات مياه، بلغت 24 قرية عام 2007، وتعتمد على مياه الأمطار وعلى شراء صهاريج المياه من تلك الشبكات القطرية لسد حاجاتها من المياه، وهذه القرى هي (تل، ويانون، وياصيد، ومجدل بني فاضل، ومادما، وكفر قليل، وقصرة، وقريوت، وبيت دجن، وبيت فوريك، وعوريف، وعورتا،

---

[1] مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، 2012، مكتب الدراسات والابحاث، نابلس، فلسطين.

[2] أبو الهدى، كفاية خليل إبراهيم، 2001، **النفايات السائلة في مدينة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص28–ص31.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009، **إحصاءات المياه في الاراضي الفلسطينية 2008**، رام الله، فلسطين، ص51.

[4] **المصدر السابق**، ص55.

وعمورية، وعقربا، وعصيرة القبلية، وعراق بورين، وصرة، ودوما، وجوريش، وجالود، وتلفيت، وبورين، وأُصرين، والعقربانية)[1]

ومن الجدير بالذكر أن محافظة نابلس تقوم على ثلاثة أحواض مائية هي:- [2]

1) الحوض الشرقي الذي تبلغ مساحته 261 كم^2 من أراضي المحافظة.
2) الحوض الشمالي الشرقي الذي تبلغ مساحته 298 كم^2 من أراضي المحافظة.
3) الحوض الغربي الذي تبلغ مساحته 40 كم^2 من أراضي المحافظة.

[1] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار(بكدار)، 2007، **وافع المياه في الأراضي الفلسطينية**، رام الله، فلسطين، ص12- ص18.

[2] إعبية، إحسان شريف محمد، 2005، **المياه وأثرها في توجيه الاستطيان الإسرائيلي في الضفة الغربية (1967-2002)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص200.

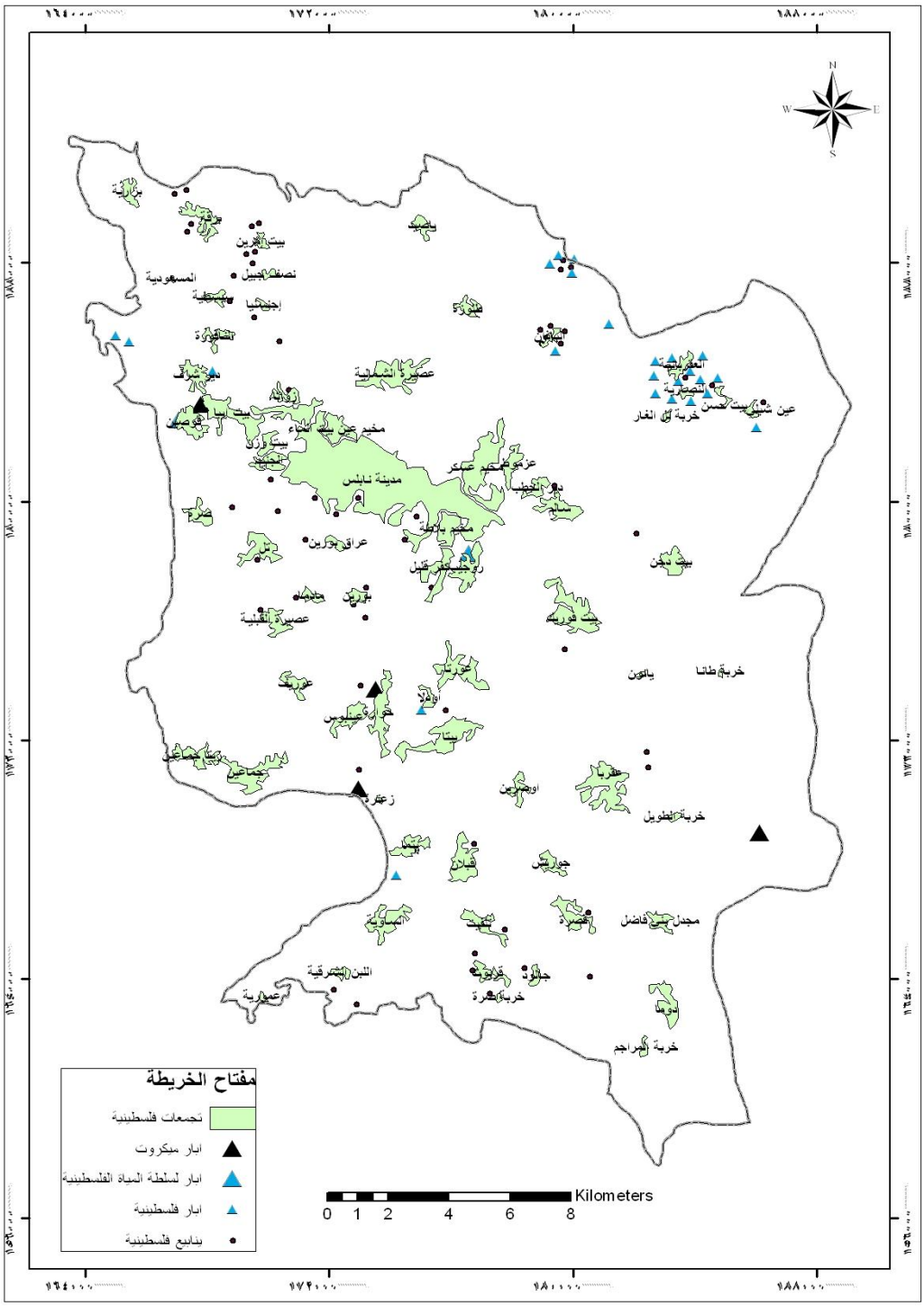

خريطة رقم(4): توزع الآبار والينابيع في محافظة نابلس

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2011.

6:2 التجمعات السكانية :

تضم المحافظة 64 تجمعاً بينها 3 مخيمات للآجئين الفلسطينيين، وهذه تجمعات هي: [1].

جدول رقم (1):التجمعات السكانية في محافظة نابلس

المدن	المخيمات	القرى
نابلس	مخيم عين بيت الماء مخيم بلاطة مخيم عسكر	بزارية، بُرْقة، ياصيد، بيت امرين، نصف جبيل، سبسطية، اجنسنيا، طلوزة، الناقورة، الباذان، دير شرف، عصيرة الشمالية، النصارية، زواتا، العقربانية، قوصين، بيت إيبا، بيت حسن، بيت وزن، عين شبلي، عزموط، دير الحطب، صرّة، سالم، عراق بورين، تل، بيت دجن، روجيب، كفر قليل، فروش بيت دجن، مادما، بورين، بيت فوريك، عصيرة القبلية، عورتا، عوريف، أودلا، حوارة، عينبوس، يانون، بيتا، الرجمان، زيتا جماعين، جماعين، أوصرين، عقربا، زعترة، تل الخشبة، يتما، قبلان، جوريش، قصرة، تلفيت، الساوية، مجدل بني فاضل، اللبَّن الشرقية، قريوت، جالود، عمورية، دوما

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 1**، رام الله، فلسطين، ص32.

حيث يلاحظ زيادة تركز التجمعات السكانية في المناطق الوسطى والغربية من محافظة نابلس، حيث مناخ البحر المتوسط المعتدل وفير الأمطار والقريب من الساحل، أما المناطق الشرقية فيقل تركز التجمعات السكانية فيها، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة المناخ شبه الجاف والجاف السائد في المناطق الشرقية حيث الحرارة والجفاف صيفاً والدفئ وقلت الأمطار شتاءً والبعيد عن الساحل.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 1**، مصدر سابق، ص32.

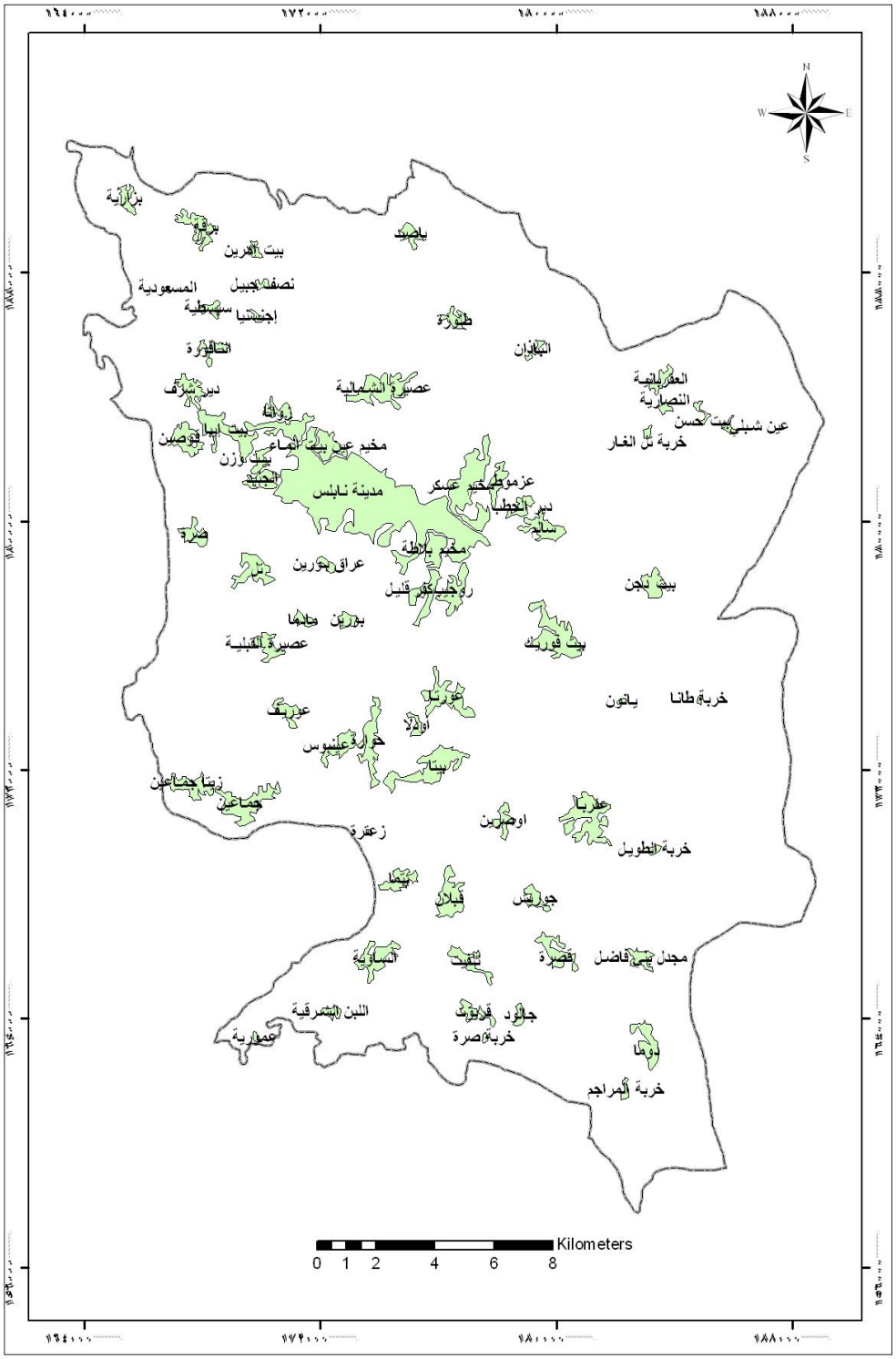

خريطة رقم(5): التجمعات السكانية في محافظة نابلس

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات من المركز الجغرافي الفلسطيني، 2011.

7:2 السكان :

كان للتسميات والمصطلحات التي أطلقت على منطقة نابلس، مثل: الديار النابلسية، جبل نابلس، سنجق نابلس، وغير ذلك من التسميات، كان لها مدلولات جغرافية سياسية وسكانية، فهذه التسميات لها علاقة بزيادة أو نقصان كل من مساحتها وعدد سكانها، أو تمدد في نفوذها السياسي أو تقلص في تبعيتها الإدارية، تبعاً للظروف الموضوعية التي تمر بها المنطقة، وعند البحث في النمو السكاني في محافظة نابلس، نرى أن هذا النمو يزداد ويتقلص حسب كبر أو صغر المنطقة إدارياً وجغرافياً، أي حسب المعطيات المفروضة عليها من القوى التي تتحكم بها، وهذا بطبيعة الحال خارج عن إرادة سكانها. [1]

جدول رقم(2) : أعداد السكان في محافظة نابلس لعدد من السنوات.

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1904	137494	1974	117450
1917	155372	1980	262548
1922	125201	1992	304826
1931	156445	1997	251392
1945	232220	2002	281366
1961	341748	2005	302133
1965	402813	2007	317391
1967	108700	2011	348023

المصدر : 1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 1** ، ص37

2. الدباغ، مصطفى مراد، 1988، **بلادنا فلسطين**، الجزء السادس، ط4، دار الطليعة، بيروت، ص17-ص21

3. غلمي، محمد عودة، 2001، **تاريخ الاستطيان اليهودي في منطقة نابلس (1967-1998)**، ط1، دار الريان للطباعة، نابلس، ص39.

[1] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص36-ص37.

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك انخفاضاً في عدد سكان المنطقة بعد عام 1967 بشكل غير مسبوق حيث إنخفض عدد السكان من 402813 نسمة عام 1965 إلى 108700 عام 1967، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف التقسيم الإداري للمنطقة بعد الاحتلال الإسرائيلي، حيث وضعت حدوداً جغرافية جديدة للمنطقة، وسلخت عنها مناطق جنين وطولكرم وما تبعهما، وبعد ذلك سلخت عنها منطقتي سلفيت وطوباس والقرى المحيطة بهما من ناحية، ومن ناحية أخرى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى البلدان المجاورة نتيجة حرب حزيران عام 1967، وبالتالي فإن هذه الحرب أحدثت خللاً ديمغرافياً حاداً.

ويلاحظ كذلك إنخفاض عدد سكان المنطقة من 304826 نسمة عام 1992 إلى 251392 نسمة عام 1997، ويرجع سبب ذلك إلى قدوم السلطة الفلسطينية، واستلامها زمام الأُمور، فوضعت تقسيم إداري جديد؛ قلت بموجبه مساحة محافظة نابلس من 1548 كم^2 إلى 848 كم^2.

ويتضح كذلك من خلال الجدول الزيادة السكانية في المنطقة بعد العام 1997 حتى 2011 م، ويعود ذلك إلى الزيادة الطبيعية السنوية وكذلك عودة جزء من الذين غادروا المنطقة قسراً بعد حرب حزيران في عام 1967 ، وعودة أعداد أخرى من مواطني المنطقة بتصاريح مؤقتة واستمروا في المكوث في المنطقة، إضافة إلى تحسن نوعية الحياة وفرص الحصول على الخدمات الطبية، وتحسن الوعي الصحي وتحسن الوضع الاقتصادي.

واجه الباحث صعوبة في الحصول على بيانات عن أعداد السكان قبل عام 1994، حيث اختلفت فيه التقديرات بسبب عدم وجود إحصائيات رسمية يمكن الوثوق بها، إضافة إلى اختلاف مصارد البيانات الإحصائية (الإحصاءات الإسرائيلية)، وكذلك اختلاف التقسيم الإداري للمنطقة بين فترة وأخرى، وبعد إجراء أول عملية إحصاء فلسطينة مستقلة في آذار عام 1997م، أصبح من السهل الاعتماد على أرقام حقيقية قريبة من الواقع، لأنها بعيدة عن الاعتبارات السابقة للاحتلال، ومنسجمة مع المصالح الفلسطينية.

أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب المناطق في منطقة الدراسة، فيتوزع السكان على ثلاثة مناطق سكنية هي: سكان الحضر (المدينة) ، وسكان الريف، وسكان المخيمات. وأظهرت نتائج التعداد السكاني النهائية لعام 2007، كما هو موضح في الشكل (3) أن 174403 نسمة يقيمون في المناطق الحضرية بنسبة 55.2% من المجموع الكلي للسكان في المحافظة وعددها 8 تجمعات حضرية، و111197 نسمة يقيمون في المناطق الريفية بنسبة 35.2% من المجموع الكلي للسكان في المحافظة وعددها 53 تجمعا ريفيا، و 30356 نسمة يقيمون في المخيمات بنسبة تصل إلى 9.6% من المجموع الكلي للسكان في المحافظة وعددها 3 مخيمات.[1]

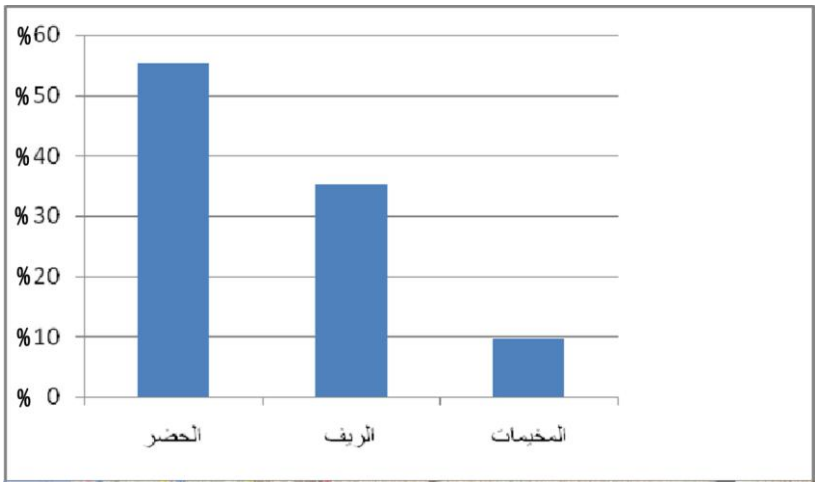

شكل رقم(3): توزيع السكان حسب نوع التجمع في محافظة نابلس 2007

إعداد الباحث.

وبالمقارنة مع الضفة الغربية لعام 2007، فقد بلغت نسبة سكان الحضر 68.7% من مجموع السكان، أما نسبة سكان الريف فبلغت 25.9% ، وأما في محافظة القدس فبلغت نسبة سكان الحضر فيها 87.2% من مجموع السكان في المحافظة، وفي محافظة الخليل بلغت 85.3% من مجموع السكان، وفي رام الله والبيرة بلغت 51.9% من مجموع السكان في المحافظة، بينما بلغت في محافظة نابلس 55.2% من مجموع السكان الكلي.[2]

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007**، تقرير السكان، محافظة نابلس، رام الله، ص41.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات 2007**، الضفة الغربية، رام الله، ص61–ص62.

8:2 الطرق والمواصلات :

تحتل محافظة نابلس موقعاً متوسطاً بالنسبة لمدن فلسطين، بالإضافة إلى أنها تقع ضمن المرتفعات الجبلية الفلسطينية، مما جعل منها حلقة وصل للمدن الفلسطينية، حيث تمرّ منها الطرق الرئيسة التي توصلها بغيرها من المدن، ولقد أثرت عمليات التكوين الطبيعي لجبال نابلس على أهمية الموقع، مما أدى لانفتاحها على المناطق المجاورة منذ القدم، واستخدامها طريقاً لمرور التجارة والهجرات البشرية والغزوات الحربية، وذلك لقلة الممرات الموصلة بين الشرق والغرب وانحسارها بالأودية الصدعية فقط حيث تشكل المدينة إحداها [1]، وجعل من تلك الممرات مسالك لطرق المواصلات حتى الوقت الحاضر رابطة منطقة نابلس بغيرها من المناطق المجاورة في غور الأردن شرقاً والسهل الساحلي لفلسطين غرباً، وكذلك الربط بين المناطق الجنوبية والشمالية.[2]

إن تتبع التطور التاريخي لأحوال الطرق منذ مطلع الخمسينات خلال فترة الحكم الأردني يشير إلى استئثار محافظة نابلس بالنسبة الأكبر من الطرق على مستوى محافظات الضفة الغربية، فقد بلغت أطوالها بأنواعها في محافظة نابلس 318.5 كم من مجموع أطوال الطرق في الضفة الغربية والبالغة 778 كم أي بنسبة 41% عام 1952م، وفي عام 1965 بلغت أطوالها 839 كم من مجمل أطوالها لنفس العام في الضفة الغربية والبالغة 1897 كم وبلغت نسبتها 44%، وهي نسبة أعلى من كل المحافظات الأخرى، ويعود ذلك إلى أنّ نابلس شكلت في حينه المحافظة الكبرى بين محافظات الضفة الغربية من حيث المساحة. أما بعد عام 1967 فقد تقلّص الاهتمام بالطرق في المناطق الفلسطينية بسبب الممارسات والإجراءات الإسرائيلية، بينما تم شق الكثير من الطرق لخدمة الأهداف العسكرية والوصول إلى المستعمرات الإسرائيلية.[3]

وحسب التقسيم الإداري للسلطة الفلسطينية نلاحظ أن أطوال الطرق البرية المعبدة بأنواعها في محافظة نابلس قد بلغت 427.7 كم أي ما نسبته 9.7% من مجمل أطوالها في الضفة الغربية

---

[1] موسوعة المدن الفلسطينية، **مصدر سابق**، ص706.

[2] البيشاوي،سعيد عبد الله ، **مرجع سابق**، ص36.

[3] جرار، مازن توفيق محمد سعيد، 2000، **النقل البري في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص28 – ص30.

البالغة حوالي 4389.3 كم [1]. إن احتفاظ نابلس بالنسبة الأكبر من أطوال الطرق يفسر على أساس الموقع الذي تلعبه هذه المحافظة داخل الضفة الغربية، فهي تشكل نقطة تجمّع والتقاء العديد من الطرق القديمة الرئيسة [2]، وتقسم الطرق في محافظة نابلس على أساس تحمّل واستيعاب حركة وسائل النقل إلى الأنماط التالية[3]:

1. طريق رئيسي (Main Road) :

وهي الطريق التي تصل بين المدن المختلفة في الضفة الغربية، وتتميز هذه الطرق في معظمها بأنها ذات مسرب واحد في كل اتجاه باستثناء بعض المناطق التي تتكون من مسربين، وتشكل هذه الطرق الشرايين الرئيسة التي تربط محافظات الضفة الغربية مع بعضها ببعض.

2. طريق ثانوي (Secondary Road) ويمكن تسميتها باسم طرق إقليمية (Regional Road) :

وهي الطرق التي تتفرع عن الطرق الرئيسة لتصل بين عدة قرى وتربطها بشبكة الطرق الرئيسة، وهي أقل اتساعاً من الطرق الرئيسة، وتقوم بتغذية حركة النقل على الطرق الرئيسة، ولا تسمح هذه الطرق بالغزارة في حركة المرور مقارنة مع الطرق الرئيسة، وتزيد أهمية هذه الطرق داخل المحافظة كونها الوسيلة المتاحة للتنقل في ظل غياب النقل بالسكك الحديدية، أو بوسائل أخرى، ويتراوح عرض هذه الطرق ما بين (4-6) أمتار.

3. الطرق المؤدية إلى قرية واحدة أو طريق محلي (Local Road) :

وهذا النوع من الطرق هو الذي يتفرع عن الطرق الرئيسة والثانوية وهي غالبا ما تكون ذات مسرب واحد أي لا يسمح بمرور أكثر من مركبة واحدة في آن واحد ، وهي أقل اتساعاً من النوعين السابقين، حيث تربط أجزاء القرية بعضها ببعض وبالقرى الأخرى المجاورة، ومن الناحية الفنية تعد

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، **إحصاءات النقل والاتصالات 2010**، رام الله، فلسطين، ص45.

[2] جرار، مازن توفيق محمد سعيد، **مرجع سابق**، ص28 – ص30.

[3] صبرة، رنا أمين محمد، **مرجع سابق**، ص45 – ص47.

هذه الطرق رديئة وغير مجهزة بشكل جيد وتكاد تخلو من أي إشارات للإرشاد أو التحذير، ولا يتجاوز عرضها (3-4) أمتار.

4. الطرق الترابية :

وهي الطرق غير المغطاة بأي طبقة من الأسفلت أو مادة أخرى، وبرز دور كبير لهذه الطرق في فترة انتفاضة الأقصى، وذلك بسبب منع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من المرور على الطرق المعبّدة، مما اضطرهم اللجوء إلى طرق ترابية عبر الجبال للوصول للمدن والقرى الفلسطينية، وتربط هذه الطرق القرى بالأراضي الزراعية البعيدة عن التجمعات السكانية، وهذا النوع من الطرق يعاني مشاكل كثيرة منها ما هو طبيعي، وخاصة عند سقوط الأمطار مما يعيق الحركة ويغلق الطريق، وكذلك الحال في فصل الصيف بسبب الغبار الكثيف.

5. الطرق الالتفافية (By Pass Road) :

استخدم هذا المصطلح لأول مرة بعد إعلان اتفاقية المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993م، وذلك لوصف الطرق التي قامت سلطات الاحتلال بإنشائها لتجنب التجمعات السكانية الفلسطينية، وتنتشر هذه الطرق في الضفة الغربية وبعضها في محيط وداخل محافظة نابلس؛ حيث أقيمت هذه الطرق للربط بين المستعمرات الإسرائيلية داخل الضفة مع أراضي عام 1948م، وكذلك ربط المستعمرات مع بعضها البعض وتأمين الحماية والأمن للمستعمرين أثناء التنقّل [1]، ولهذه الطرق آثار سلبية عديدة على الفلسطينيين وسوف يتم شرح ذلك فيما بعد.

[1] جرار، مازن توفيق محمد سعيد، **مرجع سابق**، ص33 – ص36.

جدول رقم (3): أطوال الطرق في محافظة نابلس

نوع الطريق	الطول (كم)
طريق رئيسي	107.4
طريق ثانوي(إقليمي)	74.1
طريق محلي	175.8
طريق التفافي	52.8
طريق مستعمرة	17.6
المجموع	**427.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، **إحصاءات النقل والاتصالات 2010**، رام الله، فلسطين، ص45.

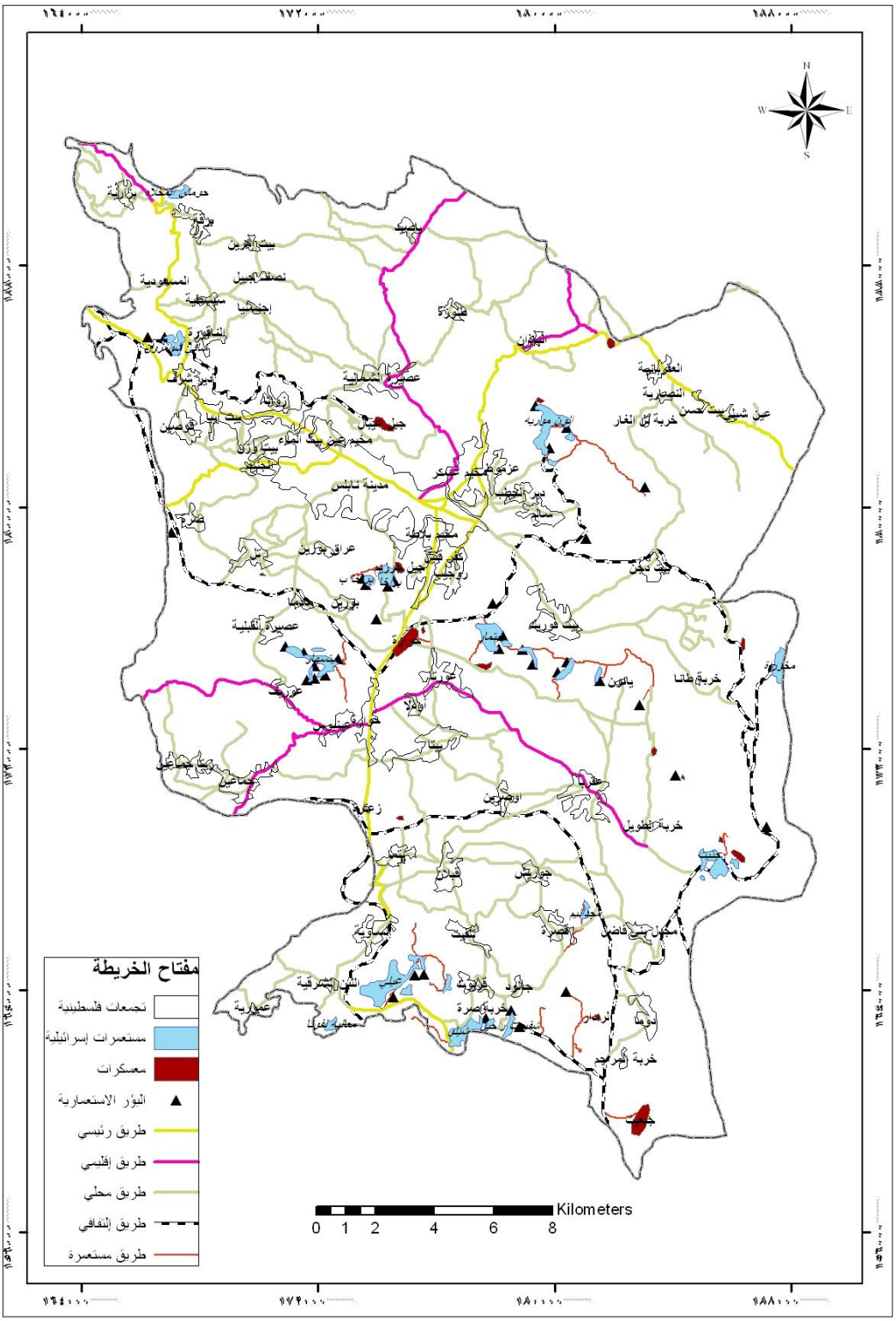

خريطة رقم (6): توزيع طرق النقل والمواصلات في محافظة نابلس

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من المركز الجغرافي الفلسطيني، 2011.

9:2 الحياة الاقتصادية :

ظلت محافظة نابلس عاصمة فلسطين الاقتصادية، حيث كانت تعد المركز التجاري والصناعي الرئيس في الضفة الغربية، بل في فلسطين كلها، حيث وهبها موقعها الجغرافي المميز وأمطارها الوفيرة أهمية اقتصادية كبيرة كونها مركزاً لإنتاج وتبادل المنتجات الزراعية.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي عانت المحافظة من الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية على موارد الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً سيطرتها على الأرض –باعتبارها أكبر مورد إنتاجي– والموارد المائية والأيدي العاملة، وبذلك أحكم الاحتلال سيطرته على مصير الاقتصاد الفلسطيني، حيث انتهج الاحتلال سياسات مدمرة للاقتصاد الفلسطيني؛ في سيطرته ونهبه لأهم موارد إنتاج هذا الاقتصاد، وقد ترافق ذلك مع عدم وجود تشريعات وقوانين عمل قادرة على تنظيم العمل وإعطاء الطبقة العاملة حقوقها، كما عمل الاحتلال على استغلال هذه الطبقة وتسخيرها للأعمال التي تخدم سياسات الاحتلال والمتمثلة في إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي [1].

1:9:2 القوى العاملة:

توصلت نتائج مسح القوى العاملة لعام 2009 إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة (للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة فأكثر) في محافظة نابلس قد بلغت 41.9% من إجمالي القوى البشرية في المحافظة[2]، وبالمقارنة مع الضفة الغربية، نجد أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في الربع الأول من عام 2010 حوالي 43.2%، وفي قطاع غزة وصلت إلى 36.3% [3].

وقد وصلت نسبة العاملين من كلا الجنسين في محافظة نابلس إلى 87.1% من إجمالي المشاركين في القوى العاملة، منهم 2.8% عمالة محدودة. وكما تشير النتائج إلى أن نسبة البطالة

---

[1] غلمي، محمد عودة، مرجع سابق، ص73.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي 2**، مصدر سابق، ص41.

[3] عودة، زينب، 2010، **مقابلة حول إحصائية الفلسطينيين في الضفة والقطاع**، تاريخ زيارة الموقع13-5-2011، إنظر الى الرابط الالكتروني184http://www.falasteen.com/spip.php?article

من المشاركين في القوى العاملة وصلت إلى 12.9%، وكانت أدنى نسبة للبطالة في محافظة أريحا بمقدار 7% وتليها محافظة نابلس. [1]

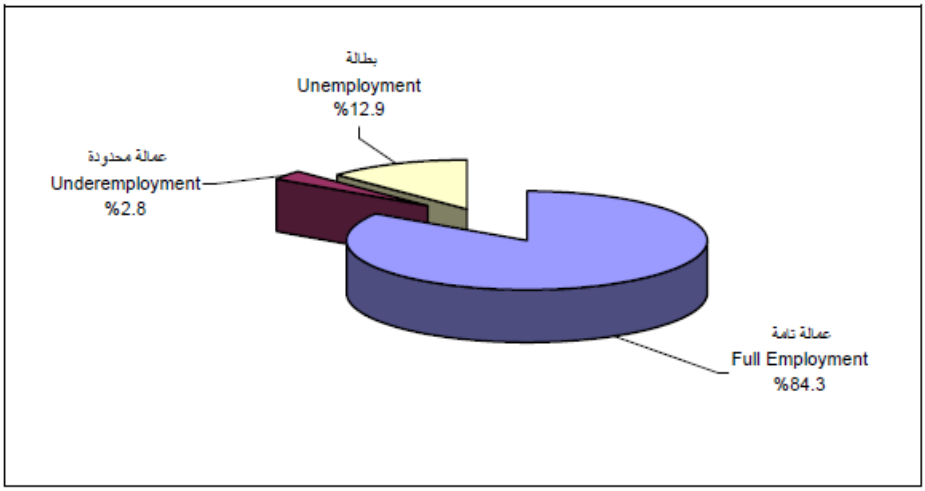

شكل رقم(4): التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة نابلس حسب مركبات القوى العاملة 2009.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي 2**، رام الله، فلسطين، ص41.

فالنشاط الاقتصادي يعبر عن الحقل أو الميدان أو المجال الذي تعمل به المؤسسة أو المنشأة التي يعمل لديها الفرد العامل أو نوع السلعة أو الخدمة التي يقدمها الفرد الذي يعمل خارج المنشآت كالباعة المتجولين. [2]

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي 2**، مصدر سابق، ص41.

[2] حسيبا، قيس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، مشروع **النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد**، محافظة نابلس، رام الله، ص34.

جدول رقم (4): توزيع نسبة المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي في محافظة نابلس 2007

النشاط الاقتصادي	النسبة (%)
الزراعة والصيد	6.1
الصناعة والمحاجر والتعدين	21.1
البناء والتشييد	21.8
التجارة والمطاعم والفنادق	19.3
النقل والتخزين والاتصالات والوساطة المالية	6.2
الخدمات والفروع الأخرى	25.4

المصدر: حسيبا، قيس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، **مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، محافظة نابلس**، رام الله، فلسطين، ص33–ص35.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأعلى حيث بلغت 25.4%، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة لعدد العاملين في الوظائف الخدماتية بمختلف أنواعها، وهذه الوظائف ضرورية بالنسبة للسكان مثل: التعليم والصحة والمواصلات وغير ذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نسبة فرص العمل التي يوفرها قطاع الزراعة والصيد قليلة، وصلت إلى 6.1% في المحافظة، وتسود هذه الأنشطة في التجمعات الريفية وعلى السفوح الجبلية في المحافظة، في حين يوفر قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر 21.1% من فرص العمل في المحافظة.

2:9:2 الصناعة والتجارة :

تشتهر محافظة نابلس منذ القدم ببعض الصناعات التي أعطتها شهرة مميزة مثل صناعة الصابون والحلويات والغزل والنسيج والمواد الغذائية، وقد تطورت هذه الصناعات مع الزمن، وتقسم

الصناعة في نابلس إلى مصانع وورش ومنشآت صناعية، وهي عبارة عن مؤسسة أو جزء من مؤسسة تقع في موقع معين يمارس فيها نشاط إنتاجي واحد.[1]

بلغت أعلى نسبة من المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية في محافظة الخليل 21.3% من إجمالي عدد المنشآت، وجاءت محافظة نابلس في المرتبة الثانية بنسبة 17.6% من إجمالي عدد المنشآت.[2]

جدول رقم(5): عدد المنشآت الاقتصادية في محافظة نابلس لعام 2007.

التصنيف	عاملة	متوقفة	تحت التجهيز	نشاط مساند	مغلقة نهائياً	المجموع
العدد	14882	822	68	1305	424	17201

المصدر: الإحصاء الفلسطيني، 2008، **المنشآت الاقتصادية**، النتائج النهائية، رام الله، فلسطين، ص51.

لقد تراجعت كثير من الصناعات في محافظة نابلس بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي وبسبب منافسة الصناعات الإسرائيلية كصناعة المواد الغذائية، واستيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي للعمل في قطاع الخدمات والزراعة والبناء والصناعة، وفرض الضرائب والرسوم الجمركية العالية لإستيراد المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع والتحكم التام بها، بالإضافة إلى وضع اقتصاد السلطة الفلسطينية الضعيف، بحيث لا يوجد سياسة تجارية وصناعية مبلورة عند السلطة الفلسطينية للنهوض بقطاع الصناعة وتطوره، من خلال عدم توفر بنية تحتية ملائمة لقيام صناعات حقيقية قادرة على المنافسة.

وفيما يلي عرض لأهم الصناعات السائدة في المحافظة عام 2008 :[3]

---

[1] صبرة، رنا أمين محمد، **مرجع سابق**، ص55.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **المنشآت الاقتصادية**، مصدر سابق، ص34.

[3] بلدية نابلس، 2008، **التجارة والصناعة في نابلس**، تاريخ زيارة الموقع13-5-2011، إنظر الى الرابط الالكتروني
http://www.nablus.org/content.php?id-itemeoutet.....

1) **صناعة الصابون والصناعات الكيماوية:** تشتهر نابلس منذ القدم بصناعة الصابون، ويوجد فيها العديد من المصابن، إلا أنها آخذة بالتناقص، حيث انخفضت من 50 إلى 6 مصابن؛ وذلك لأن المنظفات الكيماوية أخذت تحل شيئاً فشيئاً محل الصابون[1]، وتشمل كذلك الصناعات الكيماوية ودبغ الجلود والورق والكرتون والدهانات والعطور، حيث بلغ عدد المنشآت 133 منشأة أي بنسبة 7% من المنشآت الصناعية العاملة في المحافظة.

2) **الصناعة النسيجية:**- وتشمل صنع المنسوجات وغزل الألياف وصنع الأقمشة وصنع الملابس، حيث بلغ عددها 551 منشأة أي بنسبة 29% من مجموع المنشآت الصناعية.

3) **الصناعات الإنشائية:** بسبب طبيعة صخور المحافظة الكلسية والطبيعة الجبلية للمحافظة، أدى ذلك إلى وجود المحاجر وصناعة الجير والجبس وغير ذلك، وقد بلغ عددها 535 منشأة أي بنسبة 27% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة.

4) **الصناعات الغذائية:** وتشمل إنتاج اللحوم وحفظ الفواكه والخضار وصنع الزيتون والألبان، وبلغ عدد المنشآت 237 منشأة أي بنسبة 15% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة.

5) **الصناعات الجلدية:** وتشمل صنع الحقائب والأحذية والسروج، حيث بلغ عدد المنشآت 104 منشأة أي بنسبة 6% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة.

6) **الصناعات المعدنية:** وتشمل الحديد الصلب وصنع المنتجات المعدنية مثل الخزانات والأوعية المعدنية وصنع الأدوات اليدوية المعدنية، حيث بلغ عدد المنشآت 301 أي بنسبة 16% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة.

كما وتعد نابلس العاصمة التجارية الحاضرة للضفة الغربية، حيث تمتاز بوجود المؤسسات المالية الأكثر تطوراً كالسوق المالي الفلسطيني، وكانت نابلس مركزاً للإدارات الإقليمية للمصارف الفلسطينية والعربية الموجودة في الضفة الغربية قبل أن يتم نقل معظمها إلى

[1] أبو الهدى، كفاية، **مرجع سابق**، ص108.

رام الله مع تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث تنطلق الخدمات والبضائع من المدينة نحو التجمعات الريفية المجاورة، وتتعدى ذلك إلى المحافظات المجاورة مثل جنين وطولكرم، ويعد سوق نابلس المركزي من أكبر الأسواق المركزية في الأراضي الفلسطينية، حيث يؤمه تجار المواد الغذائية من كافة المناطق الفلسطينية الشمالية والجنوبية.[1]

3:9:2 الزراعة:

تساهم الزراعة في محافظة نابلس بنسبة قليلة من الدخل إذا ما قورنت مع محافظات أخرى في الضفة الغربية، ويتركز الإنتاج الزراعي على السفوح الجبلية وفي المناطق الريفية وفي الأغوار، وتعتمد على مياه الأمطار والري، ويوجد في المحافظة العديد من المزارع لتنمية الثروة الحيوانية.

وبلغت مساحة الأراضي في محافظة نابلس 605 كم^2 عام 2011، منها 131.8 كم^2 أراضي زراعية، أما أكبر مساحة للأراضي المزروعة فكان في تجمع النصارية (9287) دونماً بنسبة 7% من إجمالي المساحة المزروعة في المحافظة، وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي خلال العام الزراعي 2008/2007 في المحافظة 103.5 مليون دولار أمريكي، أما المساحة المزروعة في المحافظة من أشجار البستنة فهي 82281 دونماً خلال العام 2010، والمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية 27286 دونماً، وتلك المزروعة بالخضراوات 11354 دونماً [2].

وتشتهر محافظة نابلس منذ القدم بزراعة الزيتون، حيث بلغ عدد أشجار الزيتون في محافظة نابلس 1207818 شجرة خلال العام 2010، وشكلت ما نسبته 92.2% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في المحافظة، وتنتشر معاصر الزيتون في مختلف قرى المحافظة، حيث يوجد فيها 61 معصرة، وبلغت كمية الزيتون المدروس لعام 2008 حوالي 10799 طناً، أما كمية الزيت المستخرج فبلغت 25206 طناً[3]، ويدخل الزيت في العديد من

---

[1] جودة، شاكر سليمان، 2000، **التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص37–ص39.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، **التعداد الزراعي لمحافظة نابلس 2010**، النتائج النهائية، رام الله، فلسطين، ص28–ص30.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **مسح معاصر الزيتون 2008**، النتائج الأساسية، مصدر سابق، ص53.

الصناعات مثل صناعة الصابون، وتعمل معاصر الزيتون في موسم قطف الزيتون فقط. وتحيط بنابلس بساتين الرمان واللوز والخوخ والدراق، وتزرع الخضراوات والحمضيات في المناطق المروية.

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية في محافظة نابلس، فقد بلغت قيمة الإنتاج الحيواني في العام الزراعي 2008/2007 في المحافظة 18.4 مليون دولار أمريكي من الحليب، و 27.9 مليون دولار من اللحوم، و 1.1 مليون دولار من البيض، و 0.3 مليون دولار من العسل.[1]

جدول رقم(6): أعداد الثروة الحيوانية في محافظة نابلس للعام الزراعي 2010.

اسم الحيوان	العدد (رأس)
الأبقار	4648
الضأن	78380
الماعز	16468
الجمال	22
النحل	3778 (خلية)
حيوانات العمل(الخيول والحمير والبغال)	2379
الدجاج اللاحم	5550400
الدجاج البياض	66000
طيور الحبش	16000
الحمام	1119

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، **التعداد الزراعي لمحافظة نابلس 2010**، رام الله، فلسطين، ص28- 32.

وقد تعرضت مساحات واسعة من أراضي محافظة نابلس للمصادرة والاستيلاء من الاحتلال الإسرائيلي لأغراض متعددة منها؛ إقامة المستعمرات والمواقع العسكرية والشوارع الالتفافية من ناحية، ومن ناحية أخرى اعتداءات المستعمرين على الأراضي الزراعية وحرقها وجرفها

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي 2**، مصدر سابق، ص47.

وتدميرها. وسوف نتناول العديد من الآثار السلبية والانتهاكات على الأراضي الزراعية في المحافظة في مرحلة لاحقة من الرسالة.

4:9:2 الخدمات العامة :

يوجد في محافظة نابلس العديد من الخدمات، لكنها متفاوتة في مستواها وطريقة الحصول عليها من تجمع إلى آخر، وتتمثل في شبكات(الكهرباء والمياه وإدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة)، وهي على النحو التالي[1]:

1) الكهرباء: هناك 59 تجمعاً من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية أو من الهيئة المحلية، و5 تجمعات من هيئة محلية أخرى، وذلك خلال العام 2010

2) المياه : هناك 5 تجمعات من دائرة مياه الضفة الغربية، و13 تجمعاً من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، و11 تجمعاً من بئر أو نبع، و9 تجمعات من سلطة محلية أخرى، وتجمعين من مصادر أُخرى، و24 تجمعاً بدون شبكة مياه، وذلك خلال العام 2008

3) إدارة النفايات الصلبة : هناك 40 تجمعاً تقوم السلطات المحلية بجمع النفايات منها، و7 تجمعات تكفل بها متعهد خاص، و3 تجمعات تكفلت بها وكالة الغوث (الأُنروا)، و10 تجمعات لم تحدد الجهة المشرفة على جمع النفايات فيها، في حين أن هناك 4 تجمعات تفتقد لهذه الخدمة، وذلك خلال العام 2010

4) إدارة المياه العادمة : هناك 12 تجمعاً يتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي، و51 تجمعاً بواسطة حفر إمتصاصية أو صماء، و8 تجمعات بواسطة طرق تخلص أُخرى، و5 تجمعات غير مبين، مع الملاحظة بأن هناك بعض التجمعات تتخلص منها بأكثر من طريقة ، وذلك خلال العام 2010. كما يوجد في المحافظة العديد من المرافق الخدماتية الأُخرى التي يحتاج إليها السكان بصورة ضرورية.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، **كتاب محافظة نابلس السنوي 3**، رام الله، فلسطين، ص55 .

جدول رقم(7): أهم المرافق الخدماتية الموجودة في محافظة نابلس 2010

أسم المرفق	العدد
المدارس	265
رياض الأطفال	128
المستشفيات	6
مراكز الرعاية الصحية	62
مؤسسات ثقافية	91
الفنادق	6
المساجد	223

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، **كتاب محافظة نابلس السنوي 3**، رام الله، فلسطين، ص39-ص48.

الفصل الثالث: المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الدراسة:

1:3 مقدمة

2:3 أهداف ودوافع إقامة المستعمرات الإسرائيلية

3:3 أهم المشاريع والخطط الاستيطانية الاستعمارية في الضفة الغربية

4:3 المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية

1:4:3 التوزيع الجغرافي للمستعمرات والبؤر الاستعمارية في الضفة الغربية

2:4:3 أعداد المستعمرين في الضفة الغربية

3:4:3 النشاط الاستعماري المتزايد في الضفة الغربية

5:3 التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس

1:5:3 مستعمرات الطوق حول مدينة نابلس

2:5:3 مستعمرات المحور الشرقي لمحافظة نابلس المطلة على غور الأردن

3:5:3 مستعمرات المحور الجنوبي لمحافظة نابلس

4:5:3 المستعمرة المخلاة حومش

6:3 أنواع المستعمرات المنتشرة في محافظة نابلس ومراحل تأسيسها

7:3 المعسكرات والنقاط العسكرية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في محافظة نابلس

1:3 المقدمة:

كانت الأراضي والثروات هي الهدف الأساسي للمستعمرين بدعم من الدول الاستعمارية، وكانت شهيتهم للأرض لا يمكن إشباعها، كما كانت نشاطاتهم وجهودهم لطرد السكان الأصليين بالإبادة والإرهاب لا تقف عند حد، وابتكروا الخدع والحيل والأكاذيب لتبرير اغتصاب المزيد من الأرض والمزيد من الثروات بالقوة واستعمارها، وعادة ما يقوم المستعمرون بممارسة الإرهاب والعنصرية تجاه السكان الأصليين[1].

فالاستيطان الاستعماري يعني: الاستيلاء على الأرض والإحلال محل سكانها الأصليين واقتلاعهم من أرضهم بشتى الوسائل والحجج والدعاوي، إما بالتهجير أو الطرد، وهذا النموذج بشكله المتفرد الموجود في فلسطين لم يتكرر في التاريخ بهذه الصورة الجذرية، إذ استعمر الفرنسيون الجزائر والأوروبيون أمريكا، لكن هذه النماذج اختلفت عن الاستعمار الإسرائيلي الذي يعني اقتلاع الإنسان الفلسطيني من أرضه والادعاء بالميراث الإلهي والحق الشرعي الذي يخصه دون غيره من الأمم والشعوب[2].

ليس من المبالغة أن نقول أن الاستيطان الاستعماري في فلسطين كان منذ نشوء الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر هو الوجه الحقيقي لها، فكافة المستعمرات المقامة على أرض فلسطين هي في حقيقتها مقامة على أراضٍ فلسطينية، ومنذ عام (1948) عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى إرغام الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم، مستخدمة القوة بهدف تهجير السكان الفلسطينيين من أرضهم وتطهيرها عرقياً، لذلك أعطيت الصلاحيات لاستخدام أقصى قوة ممكنة لتحقيق ذلك الهدف[3].

---

[1] حسين، غازي، 2003، **الاستيطان في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، الطبعة الأولى من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص5.

[2] غلمي، محمد عوده، **مرجع سابق**، ص16.

[3] إبراهيم، بلال، محمد صالح، 2010، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص2-3.

ومع احتلال الضفة الغربية عام (1967) اتفقت الحكومات الإسرائيلية على الاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات وبميزانيات عالية ووفق مخططات تعكس تصور القيادة الحاكمة، وإعتبرت هذه الحكومات ذلك مسألة أمنية وحيوية لا تقبل حتى التفاوض عليه مبدئياً، حيث حظيت بالإدانات الدولية المتواصلة دون أن تلقي إسرائيل بالاً، فقد كانت المستعمرات تتركز بداية في مناطق تتمتع بمواقع استراتيجية من الناحية الأمنية، وتسكنها تجمعات فلسطينية قليلة العدد، لكن بعد ذلك ومع تعاقب الحكومات الإسرائيلية، أصبحت المستعمرات تنتشر في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، وعلى وجه الخصوص في المرتفعات الجبلية بغية السيطرة عليها وتحويلها إلى نقاط استراتيجية من الناحية الأمنية العسكرية لتخدم مصالحها في المستقبل[1].

2:3 أهداف ودوافع إقامة المستعمرات الإسرائيلية :

باشرت إسرائيل فور الانتهاء من حرب حزيران 1967 سياسة التوسع لبسط سيطرتها على الأراضي العربية التي احتلتها خلال الحرب، فشرعت في مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية المحتلة لبناء المستعمرات بهدف تغيير الأوضاع في هذه الأراضي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تكثيف الوجود اليهودي في المناطق المحتلة، وتكريساً للاحتلال ومنعاً لإقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة، ويتفق معظم الباحثين على أن الدوافع التاريخية والدينية والأمنية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية والنفسية هي التي أسهمت في تسريع حركة الاستيطان الاستعماري في فلسطين، حيث تم إستخدام التاريخ والدين كستار للتوسع الاستعماري.

1:2:3 الدوافع التاريخية والدينية:

دأبت المؤسسة الإسرائيلية ومنذ نشأتها على إضفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم الاستعمار فيها، مما ساهم بشكل كبير في جذب الكثير من اليهود، وخاصة المهاجرين الجدد إلى المستعمرات المقامة في الأراضي المحتلة، وبالتالي كان هذا الهدف هو أول الأهداف

[1] منصور، جوني، **مرجع سابق**، ص30-32.

التي تم التركيز عليها لتشجيع الاستعمار في فلسطين، وخاصة في القدس والخليل ونابلس وبيت لحم[1].

تسترت الحركة الصهيونية خلف العامل الديني والتاريخي في نشاطها الاستعماري في فلسطين، والدليل على ذلك أن كل موقع استعماري حاول القائمون عليه ربطه بجذور تاريخية ودينية توراتية، ويدعي قادة المستعمرين أن المناطق التي تم السيطرة عليها ومصادرتها قد تم الإشارة إليها في قصص ونصوص التوراة، ومثال ذلك مستعمرة "براخا" التي لها مدلولات تاريخية وتراثية مزعومة، فوجودها على جبل جرزيم (جبل البركة) حسب النص التوراتي، (الذي وضع البركة على جبل جرزيم، واللعنة على جبل عيبال)، وعند العودة إلى النصوص التوراتية الواردة في الكتاب المقدس، ومقارنتها مع النصوص التوراتية الواردة في الأدبيات الإسرائيلية نجد أن هناك اختلافاً في صيغة هذه النصوص وأحياناً تناقضاً، كل ذلك بهدف السيطرة والاستيلاء على المزيد من الأراضي وإقامة المستعمرات فيها[2].

ولم يكن ليردعهم الدافع الديني حتى من الاستعمار في وسط محيط عربي صرف كما هو الحال في الخليل (البلدة القديمة)، ونابلس (قبر يوسف) مهما كلفهم ذلك من الناحية الأمنية، ذلك الدافع الديني المتجدد في الرغبة الإسرائيلية بالسيطرة على الأرض الفلسطينية التي تعد حسب العقائد الإسرائيلية المزيفة "أرض المعياد"[3].

حيث تستخدم إسرائيل الدين والتاريخ كستار للتوسع الاستعماري على حساب الأراضي الفلسطينية، ومثال ذلك سيطرة المستعمرين الإسرائيليين على (قبر يوسف) الموجود في مدينة نابلس بإعتباره يعود للنبي يوسف عليه السلام، لكن وحسب مصادر التاريخ وروايات الأهالي، فإن المقام المذكور يعود لرجل صالح يدعى يوسف دفن في باحة المكان وبنيت عليه قبة مسجد إسلامي رغم إختلاف الروايات وتضاربها، هل هو يوسف دويكات أم يوسف التركي منذ زمن الأتراك العثمانيين

---

[1] أبو ظريفة، وجيه، 2006، **الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص107.

[2] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص95، ص122.

[3] المصري، محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص21.

وليس يوسف النبي عليه السلام[1]، كما تم السيطرة على العديد من المواقع الأثرية والدينية الإسلامية لصالح إقامت المواقع الاستعمارية، والإدعاء بأنها تعود للتاريخ اليهودي في فلسطين.

2:2:3 الدوافع الاستراتيجية والأمنية:

سعت المؤسسة الإسرائيلية من وراء الاستيطان الاستعماري في فلسطين إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية التي لا تتحقق خلال فترة قصيرة، إذ إنها تتمحور حول استنزاف موارد الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية، ومن ثم خدمة إسرائيل في نزاعها مع الدول العربية المجاورة، حيث شرعت إسرائيل في إقامة المستعمرات على المناطق الحدودية مع الدول العربية حتى تكون هذه المستعمرات خطوط الدفاع في الساعات الأولى من أي هجوم عربي محتمل، وبالتالي فقد سعت إسرائيل لإقامة المستعمرات على شكل أحزمة طولية أو عرضية تخدم الأهداف الأمنية الإسرائيلية؛ بغرض تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وفصلها عن بعضها البعض[2]. وأكبر مثال على ذلك المستعمرات المقامة على طول الشريط الحدودي مع الأردن في منطقة الأغوار، أما المستعمرات المطلة على محافظة نابلس فهي تحاصرها من جميع الاتجاهات، فقد تم اختيار مواقعها بعناية، فمستعمرة ألون موريه مثلاً: تقطع الطريق شرقاً حتى الأغوار، ومستعمرة أو معسكر موشيه زرعين على جبل عيبال يشكل حصناً منيعاً في شمال المدينة، ومستعمرة براخا تحاصر المدينة من الجنوب، فهذه المستعمرات تتركز على القمم الجبلية المحيطة بالمدينة والسيطرة عليها يعني السيطرة على المدينة وسكانها[3].

هذه المستعمرات تؤدي وظيفة بما يتلاءم والمتطلبات الأمنية المتغيرة والمختلفة من حين لآخر، حيث تلزم أحياناً لتكون قواعد لنشاطات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وأحياناً أخرى

---

[1] موقع العربية نت، 2008، مقالة بعنوان، **قبر يوسف مسمار جحا في خاصرة نابلس**، تاريخ زيارة الموقع 19-11-2012، انظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3411461882

[2] البطش، جهاد شعبان، 2003، **الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة**، الطبعة الأولى، مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين، ص40، ص46،

[3] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص123، ص126.

لانطلاق الوحدات الخاصة، ويمكن أن تكون قواعد عسكرية للدبابات ومطارات عسكرية ولأغراض أخرى.

3:2:3 الدوافع السياسية:

إن بناء شبكة من المستعمرات في المناطق المحتلة أمر على جانب كبير من الأهمية في الصراع العربي الإسرائيلي، فهذه المستعمرات فضلاً عن أنها تكرس سيطرة إسرائيل على الأرض، فإنها تعد ورقة ذات أهمية في حالة التفاوض على تسوية سلمية مع العرب، فبفضل هذه المستعمرات تخلق أوضاعاً جديدة في المناطق المحتلة، وهذه الأوضاع الجديدة هي التي تقرر الحدود الجديدة. إن إقامة المستعمرات في فلسطين تجعلها عقبة أمام أي حل، وورقة مساومة رابحة، ويصبح التخلي عن أي بؤرة استيطانية استعمارية عبر المفاوضات تنازلاً مؤلماً بالنسبة لإسرائيل، فالمستعمرات دليل على إثبات الوجودية الإسرائيلية على الأرض، ودون وجود المستعمرات سيكون الجيش الإسرائيلي مجرد جيش احتلال، وحسب وجهة النظر الإسرائيلية ومن أجل إبعاد هذه الصفة الاحتلالية عن هذا الجيش فإنه يجب تركيز الاستيطان الاستعماري بذريعة حماية المدنيين الإسرائيليين[1].

ويلاحظ أن هناك العديد من المستعمرات يعيش فيها عدد محدود من المستعمرين، ولكن هدفها هو الاستيلاء على الأرض، والاستفادة منها في الحصول على امتيازات في مناطق أخرى فيما لو تم التنازل عنها. ومن هنا تمثل المستعمرات كما يريدون دليلاً على وجودهم وسيطرتهم، وأداة للضغط على الفلسطينيين والعرب والعالم للقبول بهذا الواقع[2]، وقد أُقيمت المستعمرات في مواقع جغرافية متميزة قادرة على تمزيق الترابط بين مناطق الضفة الغربية حتى بين المدينة والقرية، بحيث يتم فصل التجمعات الفلسطينية عن بعضها، الأمر الذي يكاد يلغي فكرة إقامة دولة

---

[1] أبو حرب، قاسم، 1987، **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1987)**، الطبعة الأولى، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص9.

[2] أبو الرب، صلاح حسن محمود، **مرجع سابق**، ص48.

فلسطينية ذات سيادة كاملة، مثل مستعمرة براخا التي تفصل مدينة نابلس عن التجمعات الريفية المحيطة بها.

4:2:3 الدوافع الاقتصادية:

صنعت إسرائيل باحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة مورداً اقتصادياً مهماً ساهم إلى حد كبير في إخراجها من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها قبيل هذا الاحتلال، فقد كانت قبل حرب 1967 في خضم وضع اقتصادي مشوش وضعه في ركود حاد سنتي 1966، 1967، وقد تفاقم هذا الركود الخطر بسبب التعبئة العسكرية على نطاق واسع قبل الحرب[1].

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال اتجهت أنظار الإسرائيليين إلى منطقة الغور، الذي شكل أهمية خاصة لدى المخطط الإسرائيلي، هذه الأهمية تنبع من اعتبار الغور منطقة تمتاز بوفرة المياه والأرض الخصبة، ومناخ متميز يجعل منه سلة خضار، وزراعة نوعية تستطيع إسرائيل أن تطورها وتجعلها مصدر تصدير مهم لأوروبا والعالم، وكذلك إيجاد الدفيئات التي تمكن من زراعة أصناف آسيوية وأفريقية وتكون مصدر دخل استراتيجي لهم[2].

وبعد ذلك وحتى يتم ربط المستعمرين بمستعمراتهم، وتوفير أماكن عمل لهم، وتمكنهم من الاستمرار بالعيش في المستعمرة، استولت إسرائيل على مساحة كبيرة من الأرض والمياه والأيدي العاملة الرخيصة، فإقامة المستعمرات الصناعية والزراعية في المناطق المحتلة، بحيث تضمن قلة تكاليف الإنتاج، ومنع التطور الصناعي والزراعي للفلسطينيين[3]، حيث تعد مستعمرة بركان من أكبر المستعمرات والمناطق الصناعية في الضفة الغربية وحتى في إسرائيل، وهذه المستعمرة مقامة على

---

[1] أبو عياش، عبد الإله، 1988، **سياسة التخطيط الإسرائيلية في المناطق المحتلة**، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر والتوزيع، القدس، ص70.

[2] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص130.

[3] أبو ظريفة، وجيه، **مرجع سابق**، ص108.

أراضي قرية حارس العربية، أما في محافظة نابلس فتعد مستعمرات شيلو وألون موريه من المستعمرات الصناعية التي تم بناء نواة صناعية فيها[1].

لقد بدأت هذه المستعمرات في استغلال الأيدي العاملة العربية وبأجور عالية مقارنة مع الأجور التي كانت تدفع للعمال في الأراضي الفلسطينية، مما دفع الكثير من العمال الفلسطينيين إلى التوجه للعمل إلى تلك المستعمرات، فالكثير من بضائع المستعمرات يتم تسويقها في المناطق الفلسطينية، وبالتالي فإن للدوافع الاقتصادية أهمية في النشاط الاستعماري في الضفة الغربية والقطاع.

سنت إسرائيل الكثير من القوانين غير الشرعية التي تسمح لها بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ومنها القانون الذي وضعه الكنسيت الإسرائيلي عام 1980 والذي ينص على "أن إسرائيل هي المالك القانوني لجميع الأراضي الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي ليست أملاكاً خصوصية"[2]، ولم يقف الأمر عند ذلك حيث قامت إسرائيل بالاستيلاء على آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين، حتى تقوم بإنشاء المستعمرات عليها بمختلف أنواعها حسب حاجتها، مستغلة العديد من الذرائع والقوانين ومنها[3]:

1_ الأراضي المغلقة عسكرياً بحجة توفير الأمن، كما هو حاصل على السفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية المطلة على غور الاردن.

2_ إقامة المحميات الطبيعية، حيث تم مصادرة آلاف الدونمات الزراعية من المناطق الشرقية لمحافظة نابلس في قرى دوما ومجدل بني فاضل وبيت دجن وعقربة وعين شبلي، بحجة تحويلها إلى محميات طبيعية.

---

[1] معهد أريج للدراسات والأبحاث التطبيقية، **قاعدة بيانات المستعمرات**، القدس، فلسطين.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن، 1981، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، الطبعة الأولى**، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ص38.

[3] قاسم، يوسف محمد، **مرجع سابق**، ص140- 144.

3_ السيطرة على أملاك الغائبين والأراضي المتروكة (غيرالمستثمرة)، حيث قامت إسرائيل بتهجير السكان الفلسطينيين قصراً، والاستيلاء على أراضيهم كونها أراضي متروكة وغير مستغلة.

4_ مصادرة الأراضي للمنفعة العامة، حيث صدر هذا القانون زمن الحكم الاردني مقابل تعويض عادل لمالك الأرض، حيث استغلت إسرائيل هذا القانون وقامت بتزوير بنوده من أجل السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بحجة المصلحة العامة.

5_ السيطرة على الأراضي الحكومية وأراضي الأوقاف التابعة والمملوكة للوقف الإسلامي حيث إستباحت إسرائيل هذه الأراضي وإعتبرتها أراضي متروكة، كما هو الحال في خربة سيلون الواقعة في أراضي قريوت والمقام عليها مستعمرة شيلو، وجبل سلمان الفارسي المقام عليه مستعمرة يتسهار، والجبل الكبير الذي يضم مقام الشيخ بلال والمقام عليه مستعمرة ألون موريه.

5:2:3 الدوافع المائية والديموغرافية:

تعد مصادر المياه والأحواض المائية الموجودة في منطقة الدراسة، من الدوافع الاستراتيجية المهمة. حيث يحرم هذا الاستيطان الاستعماري الفلسطينيين من الحصول على المياه سواء السطحية منها أو الجوفية، أما المستعمر فله كامل الصلاحية في الحصول على هذه المياه وبالكميات التي يحتاجها، فهناك العديد من المستعمرات التي تصنف على أنها مستعمرات زراعية، وهذه المستعمرات تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه. أما الدافع الديموغرافي، فالهدف الأساسي هو خلق واقع ديموغرافي جديد في الضفة الغربية يؤدي إلى الإستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية والتضييق على الفلسطينيين ودفعهم للهجرة، حيث قام جيش الإحتلال بتهجير السكان العرب وإحلال المستعمرين اليهود مكانهم بحجج ومزاعم مختلفة، كالمناطق المغلقة عسكرياً والمحميات الطبيعية والأراضي المصادرة وغيرها من المزاعم الأخرى التي لا ينفك الإحتلال عن التذرع بها، بهدف إفراغها من سكانها.

6:2:3 الدوافع النفسية:

تعتقد إسرائيل أن وجود المستعمرات في المناطق العربية المحتلة، من شأنه جعل السكان العرب في هذه المناطق يصلون إلى مرحلة اليأس والإحباط، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إمكانية لعودة سيطرت العرب عليها، ويبدؤون بالتأقلم مع سيطرت إسرائيل والتسليم بذلك[1]، كما أن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية تهدف إلى خلق حالة من الرعب والخوف والقلق عند الفلسطينيين، وبالتالي النيل من معنوياتهم مما يدفع بعضهم إلى اليأس من إعمار الأرض والوصول إليها خوفاً من إرهاب المستعمرين، وكذلك اليأس من المقاومة، مما يدفع بعضهم إلى الهجرة وهذا في النهاية لصالح الأهداف الإسرائيلية[2]، فقد اتخذت سلطات الاحتلال عدة إجراءات لتسهيل عمليات الاستيطان الاستعماري في المناطق المحتلة، حيث استندت إلى بعض القوانين، كما قامت بسن التشريعات والأوامر العسكرية التي تتيح لها سهولة الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها[3].

3:3 أهم المشاريع والخطط الاستيطانية الاستعمارية في الضفة الغربية:

لم تكن جغرافية المستعمرات الإسرائيلية عشوائية الانتشار والتوزيع، بل استندت إلى التخطيط والتنظيم والتوزيع السكاني والجغرافي، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية، وعناصر الانتاج، واستراتيجية الموقع، وشبكة المواصلات وآلية وصول المواد الخام والسلع والخدمات، وبذلك فقد اعتمد التخطيط الاستيطاني الاستعماري في الأراضي المحتلة إلى مخططات ومشاريع، أُعدت من خلال الدراسات والبحوث العملية والاستراتيجية، ومن أهم هذه الخطط ما يلي:

1:3:3 خطة ألون:

بعد حرب 1967 باشر حزب العمل الإسرائيلي عمليات البناء الاستعماري في الأراضي المحتلة، انطلاقاً من كونها منطقة أمنية من الدرجة الأولى، إضافة لما تحويه من مساحات للزراعة

---

[1] أبو حرب، قاسم، **مرجع سابق**، ص15.

[2] قيطة، محمد أمير، **مرجع سابق**، ص54

[3] أبو حرب، قاسم، **مرجع سابق**، ص15.

ومصادر المياه الجوفية، وما لبثت هذه العملية أن تحولت إلى سياسة ذات مخطط عرف باسم "مشروع ألون" الاستعماري الذي أعده "يغئال ألون" وزير العدل الإسرائيلي في حينه[1].

يعد هذا المشروع بمثابة الخطة الرسمية لحزب العمل، ويعتبر من أوائل المشاريع التي تقضي بإقامة استيطان استعماري استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، ويحاول هذا المشروع تجنب المناطق العربية المأهولة (أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان)، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن، تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن[2]، وقد رأى ألون أن تكون حدود إسرائيل قابلة للدفاع، وأن تستطيع مقاومة أي هجوم للجيوش البرية الحديثة، فقد اقترح ضم أراضٍ بعمق 10-15كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة اللطرون[3].

وحسب "مشروع ألون" فإن الضفة الغربية ستقطع إلى قسمين: شمالي، يرتبط مع مدينة أريحا بشريط ضيق ينتهي بجسر يصله مع الضفة الشرقية، وجنوبي بحيث يشمل فقط المراكز السكنية بينما تسيطر إسرائيل على جميع الأراضي المحيطة به من جميع الجهات، ويرتبط القسمين معاً بطريق تقع في مجال السيطرة الإسرائيلية[4].

وقد أُجريت عدة تعديلات على هذه الخطة، في الأعوام 1968 و1969 و1970، فهذه الخطة لم تعتمد رسمياً من الحكومات الإسرائيلية، إلا أنها بقيت كالدستور تسير على هداها معظم الحكومات الإسرائيلية، وجوهر هذه التعديلات يشير إلى أن يصبح شريط الأغوار التابع لإسرائيل بعرض 25كم، ليشمل بذلك مناطق المنحدرات الشرقية للجبال الفلسطينية، إضافة إلى ضم

---

[1] أيوب، حسن، 2006، **التوجهات السياسية والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الاردن، ص69.

[2] خمايسي، راسم محي الدين، 1989، **سياسة التخطيط الإسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية**، ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ص7.

[3] شاش، طاهر، 2008، **الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، ص152.

[4] خمايسي، راسم محي الدين، **مرجع سابق**، ص8.

المناطق الواقعة إلى الشرق من مدينة الخليل وحتى البحر الميت، وكذلك الإحاطة بمنطقة القدس[1]، وعليه ستصل المساحة التي يرتئي "ألون" ضمها إلى إسرائيل حوالي 2000كم[2]،أو ما يعادل 35% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية[2].

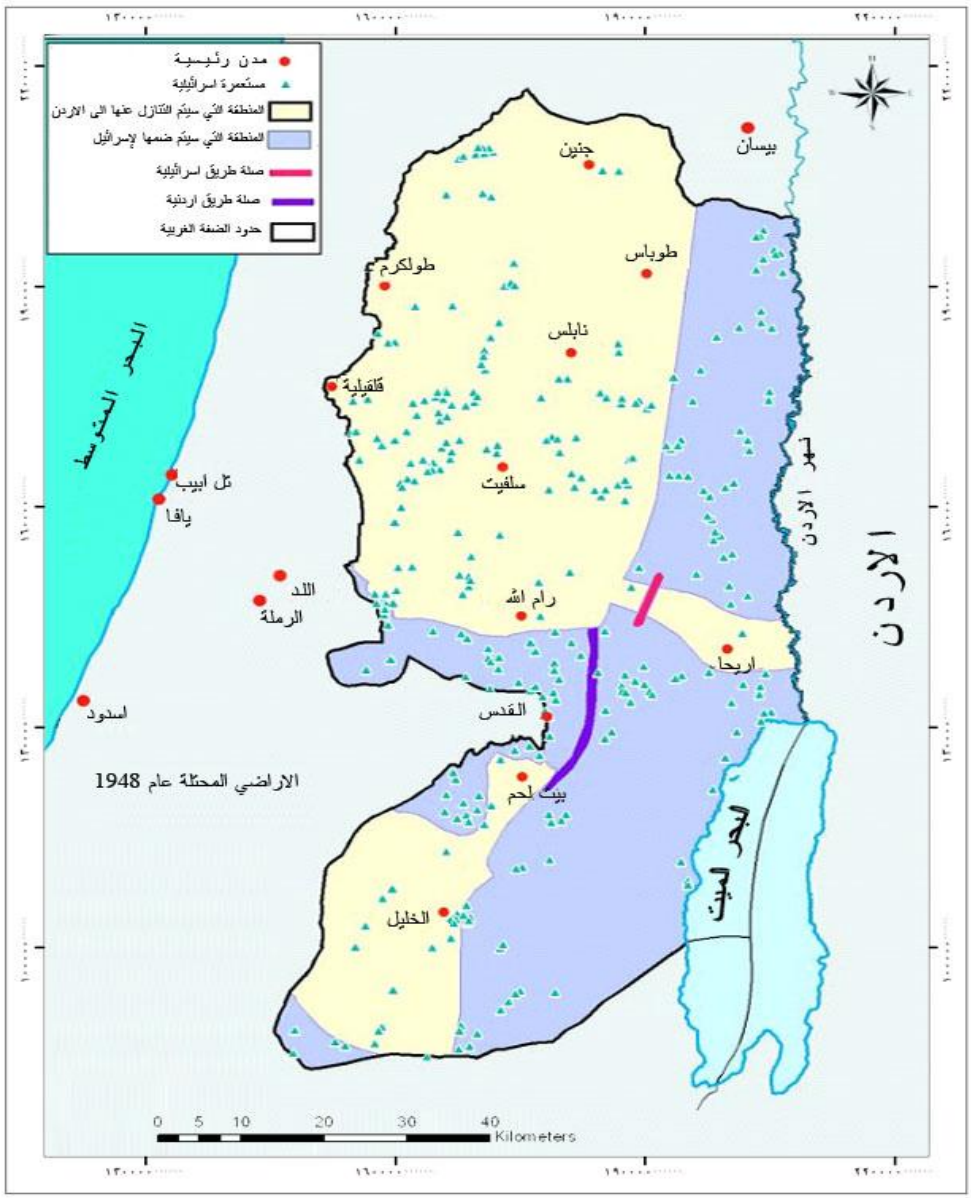

خريطة رقم (7) :خطة "ألون" الاستعمارية في الضفة الغربية

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2011، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، القدس، بتصرف الباحث.

[1] عودة، محمد غلمي، **مرجع سابق**، ص134.

[2] عبد الهادي، مهدي، 1975، **المسألة الفلسطينية**، المكتبة العصرية، بيروت، ص81.

2:3:3 خطة غوش إمونيم:

أُنشئت حركة غوش إمونيم في عام 1974 بهدف تسارع عملية الاستيطان الاستعماري في ما يسمى "أرض إسرائيل الكبرى"، وبشكل خاص في الضفة الغربية، وتطلع أعضاؤها للاستعمار في المقام الأول على قمم الجبال وفي المناطق ذات الكثافة العربية، وهي وجهة نظر مخالفة لخطة "ألون"، ونشأت هذه الحركة بعد حرب 1973، إذ إن توجه غوش إمونيم للأراضي العربية المحتلة كان دينياً بشكل واضح، ومرتكزاً على أن القدس والخليل ونابلس يجب أن تكون إسرائيلية[1].

بدأت حركة غوش إمونيم في تنفيذ سياستها الاستعمارية، انطلاقاً من منطقة نابلس، وكانت أول نشاطاتها الاستعمارية في عام 1974، العام التي ظهرت فيه رسمياً، عندما حاولت الاستعمار ضمن مجموعة ألون موريه، حيث قوبلت في حينه بالرفض الرسمي، حتى نجحت في إنشاء أول نواة استعمارية لها في كفر قدوم في أوائل العام 1975[2]، وأعدت هذه الحركة خطة استعمارية عام 1976 تهدف لتوطين مليون مستعمر يهودي في مئة نقطة استعمارية في الضفة الغربية خلال عشر سنوات، وقد تم اختيار مواقع الاستيطان الاستعماري في المناطق التي تجنبتها المشاريع الاستعمارية الأخرى، وقد تركزت تلك المواقع بالقرب من المراكز العربية، وبالقرب من قرى ومواقع تاريخية وأثرية، وبجانب خطوط المواصلات المهمة، وبهذه الخطة أُعطيت الأفضلية للاستعمار على محور نابلس القدس الخليل[3]، ولتحقيق الأهداف الأمنية التالية[4]:

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.
- السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.
- إقامة شبكة واسعة من الطرق لربط المستعمرات.

---

[1] إيفرات، أليشع، 1991، **الاستطيان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً**، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ص65.

[2] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص137.

[3] خمايسي، راسم محي الدين، **مرجع سابق**، ص8.

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الدولة، **مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان**، تاريخ الزيارة 7-9-2011، أنظر الرابط http://www.most.pna.ps/portal/index.php?option=com-

وفي عام 1978 دعت هذه الحركة إلى إقامة 12 مستعمرة جديدة في الضفة الغربية، ووضع الأساس لمدينتين في نفس المنطقة، ودعت إلى توطين 000 750 مستعمر على المدى الطويل في الضفة الغربية حتى عام 2000، وافترض زيادة عدد المستعمرين إلى مئة ألف مستعمر بحلول العام 1981، وإقامة مدن صغيرة تضم كل واحدة منها 20 ألف مستعمر، ومنها مستعمرة شيلو الواقعة إلى الجنوب من نابلس على الطريق المؤدي الى رام الله [1].

وفي عام 1980 اقترحت هذه الحركة خطة ثانية، تنص على إقامة 15 مستعمرة جديدة في منطقة الخليل وبيت لحم، وكمستعمرات تبعد مسافة 15كم عن القدس، و3 مستعمرات على مفارق الطرق الرئيسة في نابلس وجنين وطولكرم[2].

3:3:3 خطة شارون:

بعد استلام حزب الليكود السلطة في إسرائيل، تولى أرئيل شارون وزير الزراعة، رئاسة اللجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية الاستعمارية، حيث أعلن شارون عن خطته العشرينية (لمدة 20 عاماً) لاستعمار الضفة الغربية، بتاريخ 1977/9/9[3].

حيث تهدف هذه الخطة إلى إقامة قطاع استيطاني استعماري لقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، وتركيز الاستعمار في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية الاستعمارية داخل الأراضي المحتلة عام 48، ويكون توسعها باتجاه الشرق، ويكون توسع المستعمرات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكل معاً كتلاً تقطع الخط الحدودي الفاصل بين الضفة والأراضي المحتلة عام 48، وكذلك عزل التجمعات العربية عن بعضها بعضا بقطاعات استيطانية استعمارية بينها[4].

---

[1] أبو الرب، صلاح حسن محمود، **مرجع سابق**، ص39-40.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص246.

[3] نفس المرجع، ص241.

[4] التفكجي، خليل، 2006، **الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص48.

وتشمل الخطة التي اقترحها شارون إقامة ثلاثة مراكز حضرية استعمارية كبيرة على مداخل القدس، لإحكام السيطرة على المدينة، وفي عام 1979 نشرت تفاصيل جديدة عن خطة شارون، منها إقامة مدينة استعمارية في موقع جبل الكبير في نابلس، تسيطر على المدينة، حيث يتم الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي التي تقع على قمة جبل جرزيم، ويخصص لذلك آلاف الدونمات فيما بعد، من أجل إقامة هذا الموقع الاستعماري الذي يطل على مدينة نابلس[1].

وتتضمن خطة شارون حتى عام 1985 كذلك مخططات لتطويق التجمعات السكنية العربية، ومنها[2]:

-تطويق مدينة نابلس بواسطة 15 مستعمرة جديدة.

-إقامة 17 مستعمرة جديدة، ومركز إقليمي، ومدينة استيطانية استعمارية في جبال نابلس.

-إكمال تطويق مدينة رام الله بثماني مستعمرات جديدة، وتطويق مدينة بيت لحم بأربع مستعمرات، والخليل بواسطة 13 مستعمرة جديدة.

-وبموجب خطة شارون فسيرتفع عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى 141 مستعمرة حتى عام 1985.

وقد دعا شارون إلى اعتلاء قمم الجبال تنفيذاً لرؤيته المستقبلية في عدم التخلي عن المستعمرات، وحصر الفلسطينيين في حكم ذاتي ضمن كنتونات معزولة، وحسب خطة شارون فإن معظم التلال في منطقة نابلس يجب أن تخضع للسيطرة الأبدية الإسرائيلية[3].وهذه الخطة يطلق عليها أسماء أخرى، مثل مشروع فوخمان، وهو البروفسور "أبراهام فوخمان"، المدرس في معهد

---

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص242.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص242.

[3] عودة، محمد غلمي، **مرجع سابق**، ص141.

الهندسة التطبيقية في حيفا، حيث قدم هذه الخطة وتم رفضها، إلى أن جاء شارون، فأخذ بها، ويعرف هذا المشروع أيضاً باسم "العمود الفقري المزدوج"[1].

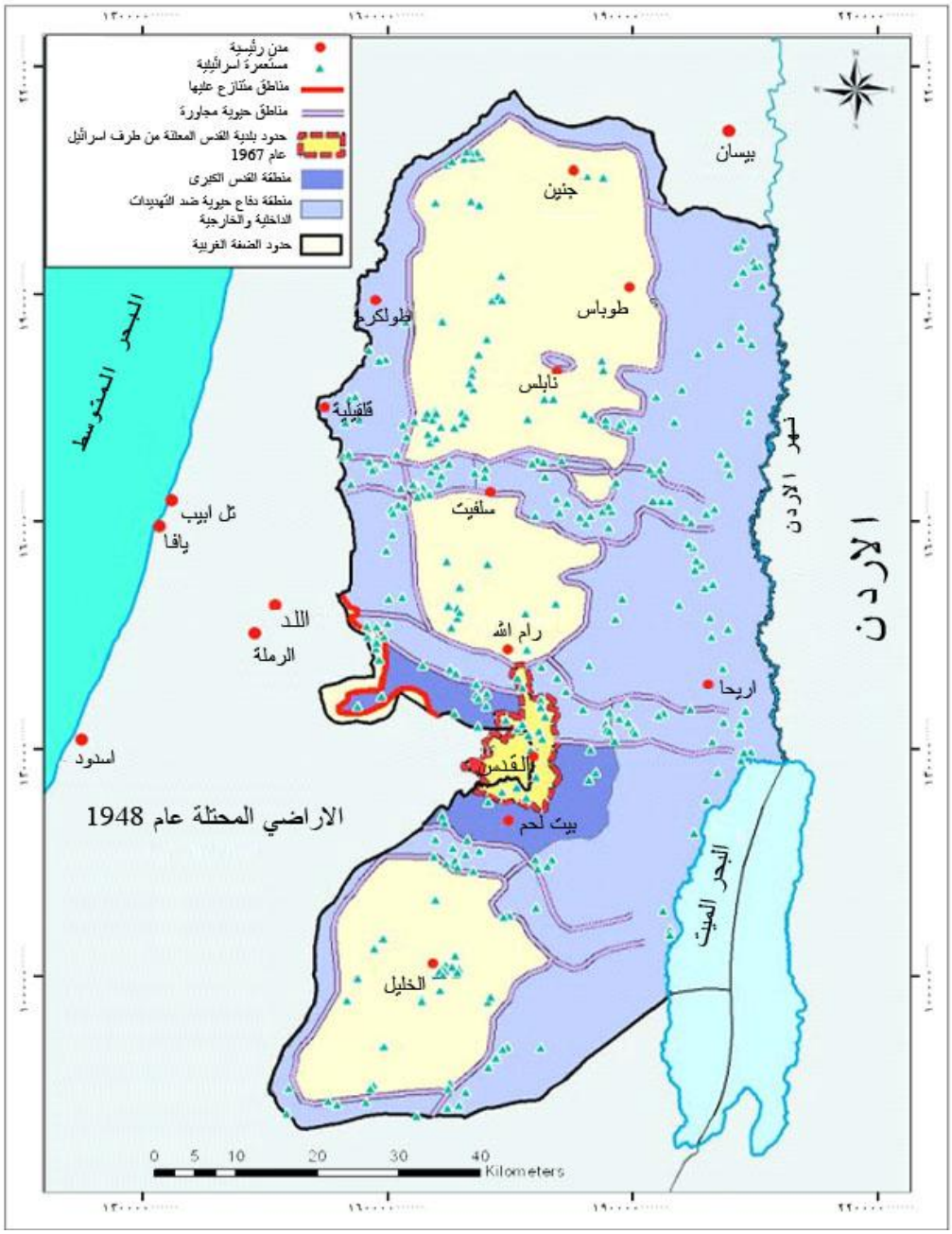

خريطة رقم (8): خطة شارون الاستعمارية:

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2011، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، القدس، بتصرف الباحث.

[1] أيوب، حسن، **مرجع سابق**، ص71.

4:3:3 خطة متتياهو دروبلس:

تمثل هذه الخطة جناح الليكود، وكان متتياهو دروبلس يمثل رئيس قسم الاستيطان الاستعماري في المنظمة الإسرائيلية العالمية، وقد نشرت خطة دروبلس لأول مرة في العام 1978، وتم تحديثها في العام 1980 والعام 1981[1]، وتهدف هذه الخطة إلى إسكان مكثف للمستعمرين، وإقامة 40 مستعمرة جديدة في الأماكن الاستراتيجية، ولكي لا تكون المستعمرات معزولة، يجب إقامة مستعمرات جديدة قرب كل مستعمرة، وبهذا تتشكل كتل من المستعمرات تؤدي في النهاية للاندماج لتشكل بذلك مدناً، ويهدف المشروع إلى إسكان 100 ألف مستعمر يهودي عام 1986، ويصل عام 2010 إلى حوالي 800 ألف مستعمر يهودي[2]، وهذه الكتل الاستعمارية سوف تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية.

ووضعت خطة تابعة لها تخدم العام 2010، سميت (w20) المكثفة، وتدعو إلى تأسيس المستعمرات الزراعية والأمنية، وخاصة على السفوح الشرقية لجبال نابلس والخليل، ثم دعت إلى تطويق القدس الشرقية بالمستعمرات، وزيادة عدد المستعمرات على السفوح الغربية المطلة على المدن العربية المحتلة عام 1948[3]. انظر الى الخريطة رقم (9) التي توضح خطة دروبلس الاستعمارية.

5:3:3 مشروع غاليلي:

يعد من أبرز المشاريع إلى جانب مشروع ألون، وهو المشروع الذي بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان الاستعماري برئاسة الوزير يسرائيل غاليلي في سنة 1977، ويهدف المشروع إلى إقامة 186 مستعمرة في مختلف أنحاء فلسطين وذلك في خطة تمتد من 1977–1992، منها 49

---

[1] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص129.

[2] التفكجي، خليل، **مرجع سابق**، ص47–48.

[3] غلمي، محمد عوده، **مرجع سابق**، ص140.

مستعمرة في الأراضي المحتلة عام 1967 وذلك بالتوزيع التالي: 15 مستعمرة في الضفة الغربية، 20 في قطاع غزة، 10 في الجولان، بالإضافة إلى 4 على ساحل خليج العقبة[1].

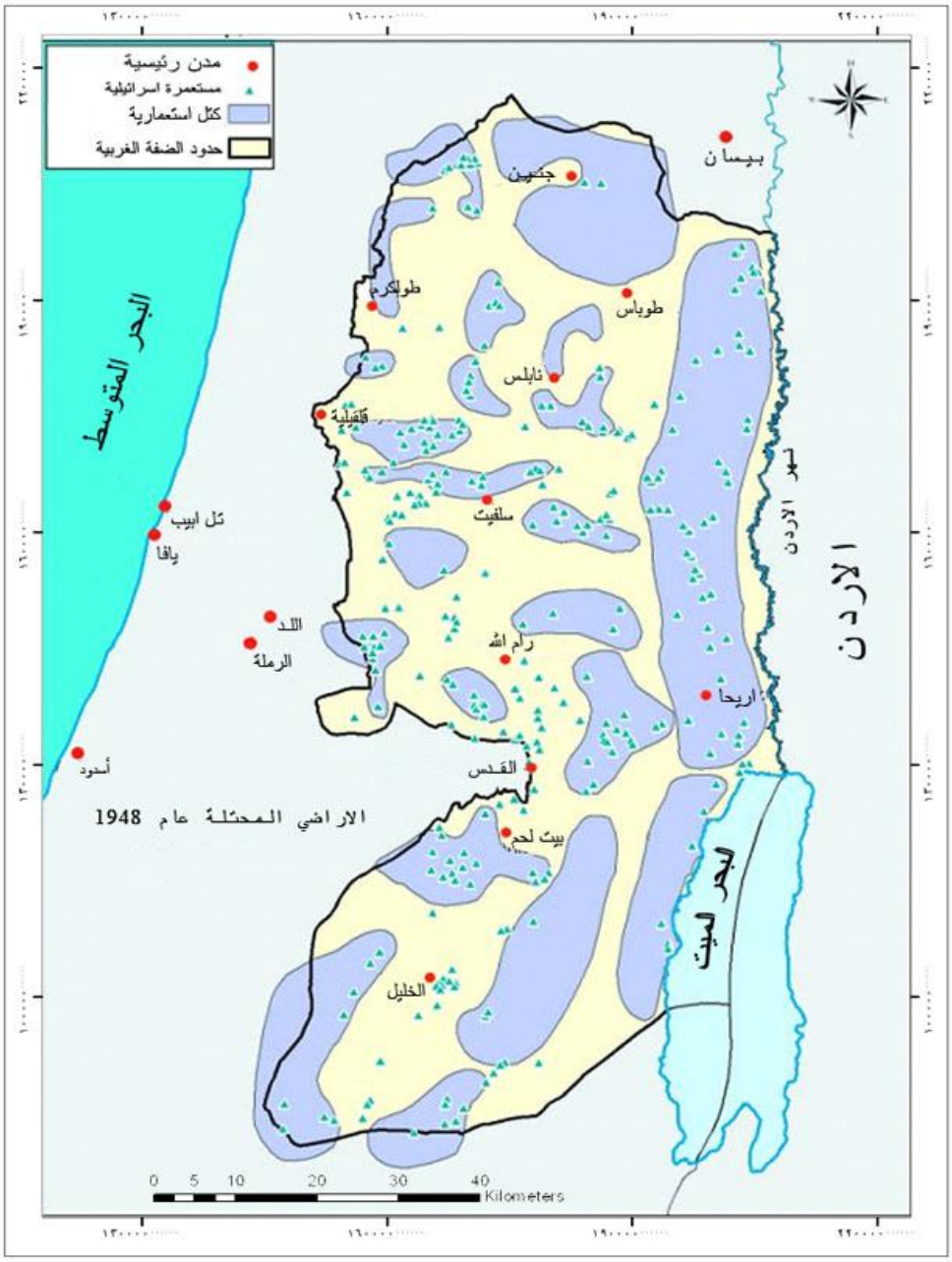

خريطة رقم (9): خطة دروبلس الاستعمارية:

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2011، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، القدس، بتصرف الباحث.

[1] أيوب، حسن، **مرجع سابق**، ص70-71.

4:3 المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية من أجل بناء المستعمرات عليها، واستمرت هذه السياسة في أوقات السلم والحرب، وذلك ضمن استراتيجية البناء والهدم: بناء مجتمع إسرائيلي على الأرض المحتلة، وهدم المجتمع الفلسطيني من خلال تقطيع أوصال التجمعات الفلسطينية ومنع ترابطها، وإحكام السيطرة عليها، فتم التركيز على قمم الهضاب والجبال المطلة على التجمعات الفلسطينية، وتمت السيطرة على ما نسبته 60% من مساحة الضفة الغربية خلال سنوات الاحتلال، حيث عملت الحكومة الإسرائيلية على تقديم مساعدات كبيرة للمستعمرين تصل لأكثر من 17 ضعفاً عما يحصل عليه الإسرائيلي العادي، فقد وصل على سبيل المثال عام 2000 إلى 5000 شيقل لكل مستعمر كحد أدنى، أما الإسرائيلي العادي الذي يعيش داخل الأراضي المحتلة عام 48 فيحصل على أقل من 1000 شيقل، وهذا الفارق لتشجيع الاستعمار في الضفة الغربية[1].

1:4:3 التوزيع الجغرافي للمستعمرات والبؤر الاستعمارية في الضفة الغربية:-

بلغ عدد المستعمرات المنتشرة على أراضي الضفة الغربية حوالي 200 مستعمرة إسرائيلية، وبلغ عدد سكان هذه المستعمرات517774 مستعمر في عام 2009، كما بلغت المساحة المبنية لهذه المستعمرات حوالي 182.2 كم^2، وتمثل ما نسبته 3.2% من المساحة الكلية للضفة الغربية، وكان الهدف الأول لإسرائيل من إقامة هذه المستعمرات السيطرة على الأراضي الفلسطينية، ولكي تتم لها هذه السيطرة عملت على جلب المستعمرين اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى هذه المستعمرات للإقامة فيها[2].

---

[1] سليمية، محمود عبد الله محمد، مرجع سابق، ص93.

[2] وزارة الدولة الفلسطينية، **الاستيطان في الضفة الغربية**، مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، 2011، رام الله، فلسطين.

جدول رقم (8): توزيع المستعمرات والبؤر الاستعمارية في الضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2011

المحافظة	بيت لحم	الخليل	أريحا	جنين	القدس	نابلس	قلقيلية	رام الله والبيرة	سلفيت	طوباس	طولكرم	المجموع
عدد المستعمرات	19	28	20	8	35	13	14	30	20	8	5	**200**
عدد البؤر الاستعمارية	33	42	21	7	28	37	22	32	27	5	4	**258**

المصدر: وزارة الدولة الفلسطينية، 2011، **الاستيطان في الضفة الغربية**، مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، رام الله، فلسطين.

تحوي محافظة القدس العدد الأكبر من المستعمرات، حيث تشكل ما نسبته 17.5% من إجمالي نسبة المستعمرات في الضفة الغربية، وبالنسبة لمحافظة نابلس فقد كانت قبل عام 1995 تضم أكبر تجمعات استيطانية استعمارية على أراضيها، أي قبل انفصال محافظتي طوباس وسلفيت عنها، حيث بلغ عددها 53 مستعمرة من أصل 183 مستعمرة منتشرة في أراضي الضفة الغربية لعام 1995[1]، وسنتناول مستعمرات محافظة نابلس في مرحلة لاحقة

أما بالنسبة للبؤر الاستعمارية فقد شهد العالم 1996 إنطلاق أول البؤر الاستعمارية في الضفة الغربية بدعم غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية التي دفعت المستعمرين للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين لتشيد نواة استعمارية تهدف إلى زيادة رقعة مساحة مستعمرات قائمة في الجوار، أو لتكوين نواة جديدة لمستعمرات مزمع إقامتها.

يعد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون صاحب فكرة إنشاء البؤر الاستعمارية حيث دعا المستعمرين مراراً وتكراراً للاستيلاء على أراضي فلسطينية مرتفعة وقريبة من مستعمرات قائمة حتى لا يتم تسليمها للفلسطينيين مستقبلاً ضمن أية عملية سياسية، هذا وقد لعبت هذه البؤر دورها في صد أية انتقادات لسياسة إسرائيل الاستعمارية في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث كانت الدعوة

[1] إعبيه، إحسان شريف محمد، **مرجع سابق**، ص198.

لإزالة تلك البؤر أو إحداها في بعض الأحيان أثر كبير في وقف انتقادات دولية لسياسة إسرائيل الاستعمارية، رغم أنه وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بهدم بعض البؤر تكون هناك عملية قائمة لإنشاء بؤرة جديدة في موقع آخر، وتكون مدعومة مادياً من وزارة المالية ووزارة البنية التحتية الإسرائيلية التي تساهم في تمديد الكهرباء والماء لتلك البؤر التي أصبحت بمثابة وباء متفش في الأراضي الفلسطينية[1].

لقد تم التأكيد على وجود 217 بؤرة استطيانية للفترة الواقعة ما بين العام 1996 وحتى شهر آب من العام 2004، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد ارتفع ليصل إلى حوالي 258 بؤرة استعمارية موزعة على كافة أنحاء الضفة الغربية حتى شهر أيار من العام 2011، وتقع معظمها بجوار المستعمرات الأم، وأحياناً تبعد مسافة 200 متر عن المستعمرة الأُم، ويدعي الاحتلال أنه لا يعترف بهذه البؤر رغم أنه يقوم بحراستها وتوفير الأمن والخدمات لها ولساكنيها خلال إقامتهم أو تنقلهم (في محاولة لاستغلال أكبر مساحة أرض ممكنة من الفلسطينيين) [2].

يظهر من الجدول رقم (8) تركيز أكبر عدد للبؤر الاستعمارية في محافظة الخليل بواقع 42 بؤرة استعمارية، ومحافظة نابلس بواقع 37 بؤرة استعمارية؛ ويعود السبب في تركيز البؤر في هاتين المحافظتين إلى الطابع الجبلي الذي تمتاز به، ورغبة إسرائيل في السيطرة عليها من أجل السيطرة على التجمعات الفلسطينية ومفارق الطرق الرئيسة؛ لتأمين الحماية للمستعمرين من ناحية، واحتلال أكبر قدر ممكن من الأراضي من ناحية أخرى، أما محافظة القدس فقد بلغ عدد البؤر الاستعمارية فيها 28 بؤرة.

---

[1] معهد أريج للأبحاث التطبيقية، **البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية**، 2005، القدس، تاريخ الزيارة 9-9-2011،أنظر إلى الرابط الالكتروني http:/www.poicq.org/editor/case-studies/wiew.php?recordID=675

2 وزارة الدولة الفلسطينية، الاستيطان في الضفة الغربية، **مصدر سابق**.

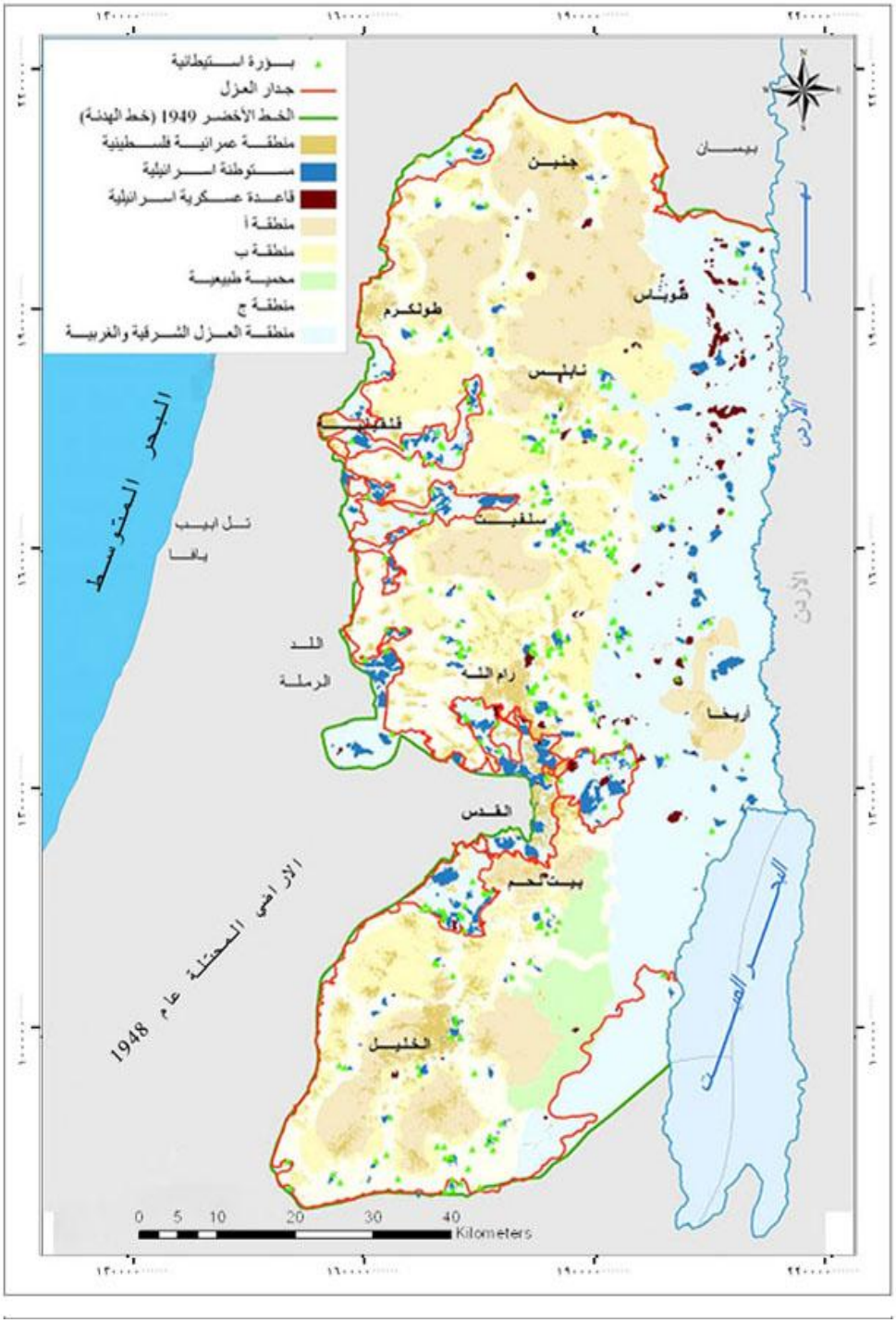

خريطة رقم (10): توزيع المستعمرات والبؤر الاستعمارية الإسرائيلية في الضفة الغربية لعام 2011

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2011، وحدة نظم المعلومات والاستشعار عن بعد، القدس، بتصرف الباحث.

2:4:3 أعداد المستعمرين في الضفة الغربية:

تشير تقديرات الإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية في نهاية العام 2009 قد بلغ 517774 مستعمراً، مقارنة بـ 483453 مستعمراً في نهاية العام 2007، أي بنسبة نمو مقدارها 3.56%، ويؤكد ذلك أن عدد المستعمرين في عام 2000 كان حوالي 354327 مستعمراً، وهذا دليل على أن عدد المستعمرين في المستعمرات داخل الضفة الغربية في ازدياد مستمر؛ بسبب الهجرات المتزايدة من مختلف أنحاء العالم والزيادة الطبيعية بين المستعمرين المتدينيين الذين هم في ازدياد مستمر داخل مستعمرات الضفة الغربية.[1]

وقد صرح "بنيامين نتنياهو" رئيس وزراء إسرائيل في خطاب له أن عدد المستعمرين في بداية العام 2011 في الضفة الغربية وصل إلى 600 ألف مستعمر، وذكرت مصادر الوكالة اليهودية ووزارة الاستيعاب الإسرائيلية أنه خلال العام 2009 وصل إلى إسرائيل 16200 مهاجرا من اليهود، وهذا يعني ارتفاعاً بنسبة 17% عما كان في العام 2008، وبينت الوكالة أنه وصل إلى إسرائيل خلال العقد الماضي 221 ألف مهاجر يهودي من مختلف أنحاء العالم، وأن 32% من هؤلاء المهاجرين سوف يعيشون في المستعمرات المقامة في الضفة الغربية، وقال رئيس الوكالة اليهودية أن الأزمة الاقتصادية العالمية شجعت الكثير من اليهود في العالم على الهجرة إلى إسرائيل[2].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 ، **المستعمرلت الإسرائيلية 2009**، رام الله، فلسطين، ص51.

[2] مركز الزيتونة للدراسات، **ارتفاع نسبة المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" خلال العام 2009**، تاريخ الزيارة 17-9-2011، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1348a=113396

جدول رقم (9): عدد المستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية حسب المحافظة 2009.

المحافظة	عدد المستعمرين (بالألف)
جنين	2157
طوباس	1340
طولكرم	2838
نابلس	11809
قلقيلية	29775
سلفيت	31404
رام الله والبيرة	92625
أريحا والأغوار	5598
القدس	267325
بيت لحم	57325
الخليل	15578
المجموع	**517774**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 ، **المستعمرات الإسرائيلية 2009**، رام الله، فلسطين، ص52.

وكذلك يلاحظ أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية قد تضاعف أكثر من 40 مرة خلال السنوات 1972–2008، وللمقارنة فقد تضاعف عدد اليهود في أرض فلسطين التاريخية وبقية الأراضي المحتلة بمقدار مرتين تقريباً خلال نفس الفترة، وهذا يدل على الهجرة الكبيرة للمستعمرين إلى الضفة الغربية، بالإضافة إلى زيادة معدل النمو السكاني للمستعمرين الموجودين داخل المستعمرات في الضفة الغربية، وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة الولادة الطبيعية في أوساط المستعمرين عالية جداً، وأشارت الإحصائيات إلى أن عدد الأطفال الذين بإمكان المرأة المستعمرة

أن تلدهم هي أعلى من العدد الذي تلده المرأة اليهودية داخل الأراضي المحتلة عام 48، حيث بلغت(4.5 طفل _ 2.9 طفل)، وقد يصل معدل الولادة للمرأة المتدينة المستعمرة إلى 7.5 طفل لكل امرأة[1].

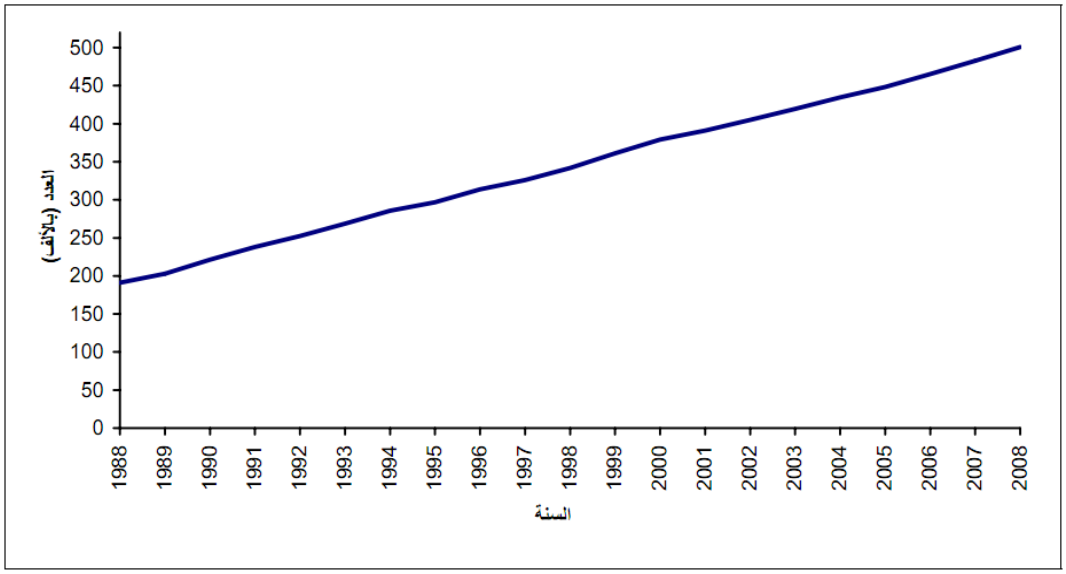

شكل رقم (5): عدد المستعمرين في المستعمرات في الضفة الغربية حسب السنة 1988-2008:

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **المستعمرات الإسرائيلية 2008**، رام الله، فلسطين، ص.32

3:4:3 النشاط الاستعماري المتزايد في الضفة الغربية:

لجأت سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة إلى توسيع المستعمرات القائمة سواء من حيث السكان أو من خلال إقامة وإنشاء أحياء جديدة ضمن حدود المستعمرات القائمة، حيث قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على مساحات واسعة بالقرب من المستعمرات القائمة من أجل توسيع هذه المستعمرات وإقامة أحياء جديدة فيها، حيث كانت هذه المستعمرات عند قيامها صغيرة المساحة، لكن مع مرور الزمن توسعت هذه المستعمرات شيئاً فشيئاً على حساب الأراضي المجاورة.

[1] منصور، جوني، **الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق**، ص89.

إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد شجعت بناء وتوسيع المستعمرات التي أنشئت وتوسعت على حساب الأراضي الفلسطينية التي تم مصادرتها بذرائع وحجج مختلفة، فقد تبين أن المستعمرات ما بين الفترة 1996 و2007 قد توسعت بما نسبته 85%، ففي الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1986 و2000، استطاعت إسرائيل أن تزيد من مساحة المستعمرات في محافظات الضفة الغربية بنسبة قدرها 42%، وكان التوسع الأكبر والملحوظ في محافظة بيت لحم حيث شكلت المستعمرات في المحافظة ما مساحته 7007 دونما في العام 1996، بينما اتسعت رقعة هذه المساحة لتصبح 14281 دونماً في العام 2001 أي بزيادة مقدارها 7274 دونماً وبنسبة مئوية مقدارها 104%، فيما تبعتها محافظات نابلس والخليل وطوباس والقدس من حيث نسبة الزيادة، حيث شهدت توسعاً استعمارياً بنسبة 74%، 67%، 63%، 52% على التوالي[1].

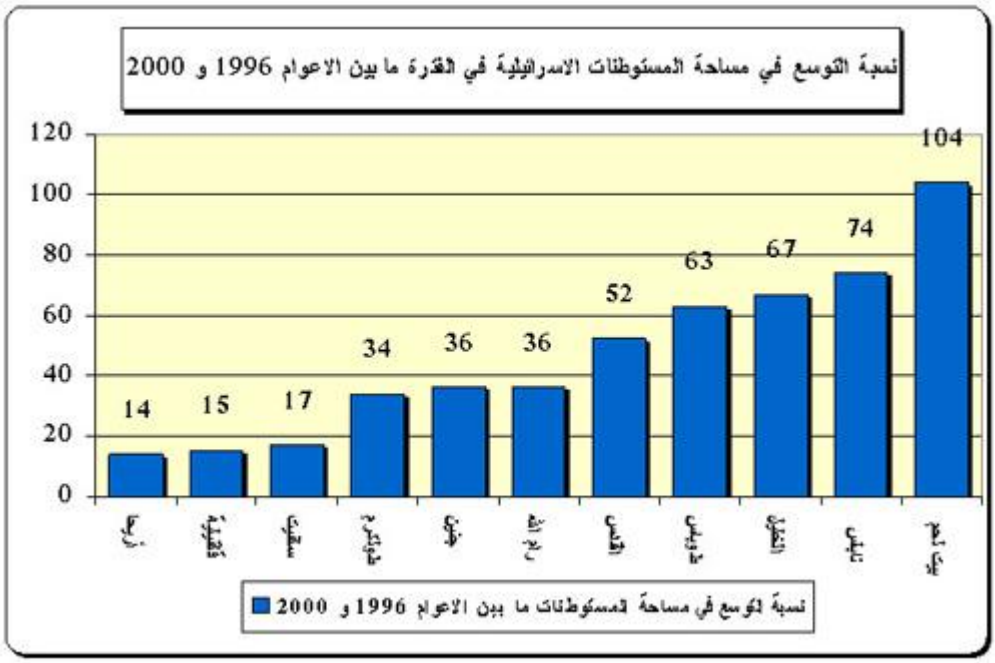

شكل رقم (6): نسبة التوسع في مساحة المستعمرات الصهيونية في الفترة ما بين الأعوام 1996 و2000.

أما الفترة الواقعة ما بين الأعوام 2000 و2007، فقد شهدت المستعمرات المقامة على الأراضي الفلسطينية توسعاً بنسبة 31%، وأخذت هذه التوسعات طابعاً جديداً؛ إذ ساهم جدار العزل العنصري في الضفة الغربية في عزل وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح

[1] مركز الزيتونة للدراسات، **التوسعات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة ما بين 1996 و2007**، تاريخ الزيارة 2-10-2011، القدس، أنظر الرابط الإلكتروني http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=13&a=76900

المستعمرات الإسرائيلية، وإفساح المجال أمام تنفيذ مخططات توسعية مستقبلية الأمر الذي قد يضاعف من رقعة العديد من المستعمرات الإسرائيلية، منها: (مستعمرة اشكولوت جنوب الخليل)، كما ساهمت الاعتداءات التي يقوم بها المستعمرون القاطنون في المستعمرات الإسرائيلية القريبة من القرى الفلسطينية على مصادرة المزيد من الأراضي، ومنع أصحابها من الوصول إليها، ووضع الأسلاك الشائكة عليها، وزراعتها بالأشجار المثمرة، في خطوة من شأنها أن تعزز وجودهم غير الشرعي في هذه المستعمرات، وكانت محافظة طوباس قد شهدت التوسع الأكبر لمساحة المستعمرات الإسرائيلية الجاثمة على أراضيها، كون هذه الأراضي واقعة من منطقة تصنفها إسرائيل بمنطقة عسكرية مغلقة، حيث يمنع البناء أو الاستصلاح أو الاستخدام الفلسطيني لها، وبلغت نسبة التوسع في محافظة طوباس 107%، تبعتها، محافظات نابلس (103%)، وطولكرم (77%) وجنين (76%)[1].

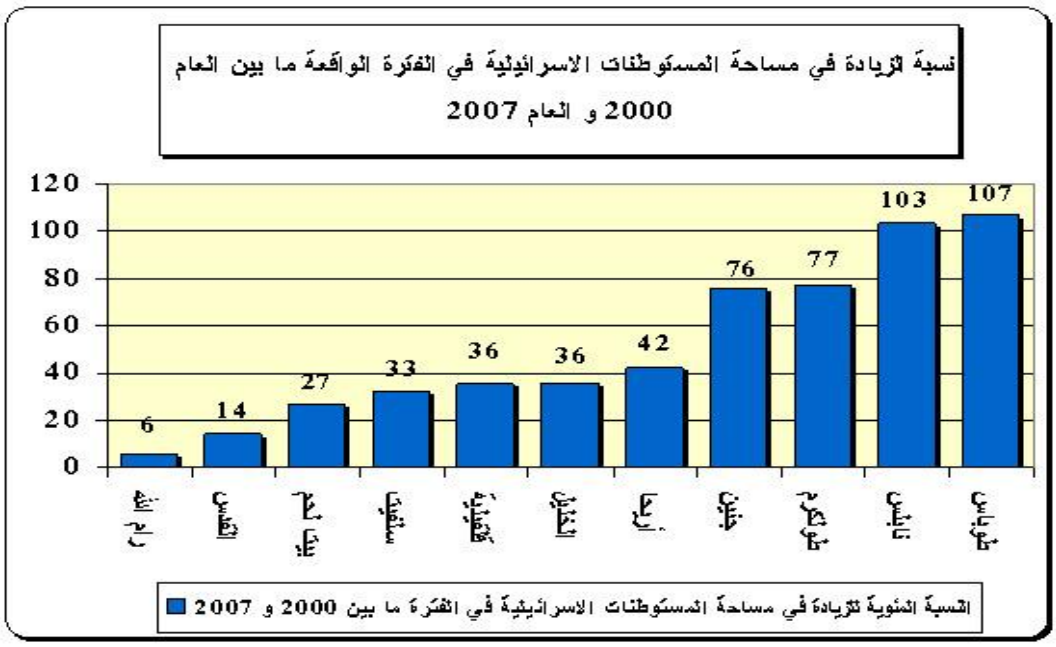

الشكل رقم (7): نسبة الزيادة في مساحة المستعمرات الصهيونية في الفترة الواقعة ما بين 2000 و2007.

[1] مركز الزيتونة للدراسات، **التوسعات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة ما بين 1996 و2007**، مرجع سابق.

5:3 التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس:

لقد تعرضت محافظة نابلس شأنها شأن المناطق الفلسطينية الأخرى، إلى هجمة استطيانية استعمارية توسعية، فصودرت عشرات آلاف الدونمات من الأرض، وقطعت أوصال المناطق الفلسطينية، بحيث تركزت معظم المستعمرات في محافظة نابلس على السفوح الجبلية، فحاصرت هذه المستعمرات المدن والقرى الفلسطينية، ومنعت تطورها وغيرت طبيعتها، ونهبت خيراتها، وقد بلغت مساحة المستعمرات الإسرائيلية الجاثمة على أراضي محافظة نابلس حوالي 22.9 كم2، أي ما يعادل 3.8% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، وفيما يلي عرض للمستعمرات القائمة على أراضي محافظة نابلس:

1:5:3 مستعمرات الطوق حول مدينة نابلس:

إن هناك مجموعة من المستعمرات قد أُقيمت على شكل دائرة يزيد نصف قطرها عن 15كم في محيط مدينة نابلس، بدءًا من مستعمرة شافي شمرون الواقعة شمالي بلدة دير شرف وصولاً إلى معسكر الجيش المقام على قمة جبل عيبال، ثم إلى مستعمرة ألون موريه إلى الشمال الشرقي من المدينة، فمستعمرة إيتمار جنوب شرقي المدينة، أما إلى الجنوب من مدينة نابلس فيوجد ضمن هذا الطوق مستعمرة براخا التي توجد بالقرب من قمة جبل جرزيم وأراضي كفر قليل وبورين وعراق بورين، وآخر مستعمرة ضمن مستعمرات الطوق حول مدينة نابلس هي مستعمرة يتسهار الواقعة جنوب المدينة على الأراضي بين حوارة وبورين[1].

1- مستعمرة براخا:

أُقيمت هذه المستعمرة في عام 1983 إلى الجنوب من مدينة نابلس، وتتبع هذه المستعمرة لحركة غوش إمونيم[2]، وقد أُقيمت هذه المستعمرة في البداية كنقطة عسكرية (ناحال) عام 1982 وبعد ذلك تحولت إلى مستعمرة دائمة عام 1983، تقع هذه المستعمرة على أجزاء من جبل جرزيم وبالتحديد على أراضي قرى كفر قليل وبورين وعراق بورين على بعد 15كم من مستعمرة أريئيل

---

[1] المصري، محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص80-81.

[2] عايد، خالد،2004، **الوجود الاستيطاني في الاراضي المحتلة (إسرائيل: دليل عام 2004)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، ص616.

(حيث تعد أريئيل كبرى مستعمرات الضفة الغربية)، ويخطط لها أن تتحول إلى مدينة تضم في مرحلتها الإولى 300 وحدة سكنية، ومخطط لها أن تستوعب (15) ألف مستعمر[1]، وترتفع 870 متر عن مستوى سطح البحر[2].

وقد استمدت هذه المستعمرة تسميتها من بركة جبل جرزيم، ذي الاعتبارات الدينية لدى الطائفة السامرية، بحيث يزعمون أن البركة على جبل جرزيم واللعنة على جبل عيبال، فتم إقامة مستعمرة براخا على جبل جرزيم طلباً للبركة، ومعظم الأراضي المصادرة تقع ضمن الأحواض الطبيعية من أراضي بورين وكفر قليل وعراق بورين المسجلة حسب قيود دائرة مالية نابلس، وتعود ملكيتها إلى العائلات العربية في تلك القرى ولدى أصحابها الأوراق الثبوتية التي تثبت ملكيتهم لها، وهي ليست أراضي حكومية أو أراضي متروكة كما تدعي بعض الجهات الاستعمارية الاستيطانية، وهذه الأراضي تقع ضمن الأحواض 5، 8، 13، 15، 32، من أراضي بورين[3].

ومعظم أبنيتها فيلات دائمة إضافة إلى الأبنية المؤقتة[4]، أقيمت مستعمرة براخا عام 1982 وكان عدد سكانها 55 مستعمراً تقريباً، وأصبح عدد سكانها في عام 1990 حوالي 95 مستعمراً، وفي عام 1992 أصبحوا 125 مستعمراً، ثم أصبح في عام 1998 حوالي 686 مستعمراً[5]، وفي عام 2003 وصل إلى 795 مستعمراً، أما في عام 2010 فقد وصل عدد سكانها إلى حوالي 1691 مستعمراً[6].

بدأت هذه المستعمرة كغيرها بؤرة ونواة استيطانية استعمارية صغيرة، ثم أخذت بالاتساع شيئاً فشيئاً، حيث أُعد للمستعمرة مخطط هيكلي يضم أراض تسيطر عليها المستعمرة ومساحتها 262 دونما، وتعد هذه المساحة أقل بكثير من تلك المساحة التي تم مصادرتها أو وضع اليد عليها

---

[1] أبو صبيح، عمران، 1993، **دليل المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة**، ، ط1، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ص49.

[2] التفكجي، خليل، 1994، **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص69.

[3] غلمي، محمد عودة: مرجع سابق، ص190.

[4] إغبارية، مسعود، 1984، **حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق**، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص334.

[5] غلمي، محمد عوده، **مرجع سابق**، ص190.

[6] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، 2010، بالاعتماد على تقارير الاحصاء السنوية لإسرائيل من الدائرة المركزية للإحصاء.

لأغراض الاستعمار[1]، وحتى الآن فإن هناك نشاط استعماري لمصادرة المزيد من الأراضي والسيطرة عليها وضمها إلى المستعمرة، والدليل على النشاط التوسعي هو ازدياد مساحة المستعمرة لتصل إلى 608 دونما من الأراضي المصادرة [2]، بالإضافة إلى إقامة مستعمرة جديدة داخل مستعمرة براخا على بعد كيلومتر واحد منها تحت إسم "براخا ب"، بحيث سيطرت على جبال جنوب مدينة نابلس وعلى مرتفعات جبل جرزيم الاستراتيجي المطل مباشرة على مدينة نابلس، وهذه الإطلالة أصبحت تحت قبضة المستعمرين.

2- **مستعمرة يتسهار:**

أقيمت كنقطة عسكرية (ناحال) بتاريخ 1983/8/1 وبتاريخ 1983/10/5 فقد تقرر تحويلها إلى مستعمرة دائمة، وتحولت إلى مستعمرة دائمة بتاريخ 1984/7/23، تقع على بعد 8كم جنوب غرب نابلس في الطرف الجنوبي لجبل جرزيم وعلى الطريق الرئيس الواصل بين نابلس ورام الله والقدس، وترتفع 800 متر عن مستوى سطح البحر[3]، وأقيمت هذه المستعمرة على أراضي المزارعين الفلسطينيين في قرى بورين وعصيرة القبلية كنواة استعمارية صغيرة على التلال التابعة لتلك القرى، ومن ثم أخذت بالتوسع لتصادر عشرات الدونمات الزراعية من قرى (بورين، وعصيرة القبلية، وعوريف، ومادما، وحوارة) حيث بلغ مسطح البناء في المستعمرة حتى عام 2005 نحو 269 دونماً[4]، والمساحة الإجمالية للأراضي المصادرة للمستعمرة نحو 1663 دونماً[5].

أقيمت المستعمرة بناءً على المخطط الهيكلي رقم 68/1، وهذه الأراضي المصادرة التي تم الاستيلاء عليها، تعود ملكيتها لأصحابها الفلسطينيين، وتقع ضمن الحوض الطبيعي رقم 8 على أجزاء من قطع المرج بجبل الندى من أراضي بورين، وحوض رقم 4 على أجزاء من أراضي المرج

---

[1] غلمي، محمد عودة ، **مرجع سابق**،ص190-ص191.

[2] حركة السلام الآن الإسرائيلية، 2006، **تجد مخالفة "بناء المستوطنات على أراض ذات ملكية فلسطينية خاصة، طاقم متابعة المستوطنات**، القدس، ص17، ص27.

[3] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص123.

[4] مركز أبحاث الاراضي، 2007، **مستعمرة يتسهار كابوس دائم يحاصر الفلسطينيين**، القدس، تاريخ الزيارة 20-10-2011، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/casestudies/view.php?recordID=1094

[5] حركة السلام الآن، **مرجع سابق**، ص17، ص27.

من أراضي مادما، وحوض رقم 1 على أجزاء من أراضي سلمان الفارسي التابعة لأراضي عصيرة القبلية، وحوض رقم 3 من أراضي خليل سالم المهر من أراضي قرية عوريف[1]، حيث يوجد في المكان الذي أقيمت على أراضيه المستعمرة مقام القائد المسلم سلمان الفارسي والجبل المحيط عُرف بجبل سلمان الفارسي نسبة له.

معظم أبنيتها من الفيلات الدائمة، وتحتوي على العديد من المرافق العامة والمباني والساحات والطرقات والمدارس، وقد شرع مستعمرو يتسهار منذ بداية العام 2007 بإجراء سلسلة خطوات من أجل جلب عدد إضافي من المستعمرين إلى المستعمرة، وذلك عن طريق وضع عدد من الكرفانات المتنقلة على أراضي قرية عصيرة القبلية الشرقية، حيث تبعد الكرفانات مسافة كيلومتر واحد تقريباً عن مسطح البناء الحالي للمستعمرة بهدف توسيعها، كما قام مستعمرو يتسهار بشق طريق داخلي بهدف التأسيس لبنية تحتية تمهد لتطوير وترسيخ قواعدها في المنطقة، وهذا الطريق لا يبعد سوى مسافة كيلومتر واحد عن بيوت المواطنين في قرية عصيرة القبلية، وتضم المستعمرة مدرسة لتعليم التوراة وسكن للطلبة وحضانة أطفال[2]، ومن وقت إلى آخر يجري المستعمرون في المستعمرة عمليات توسعة على حساب أراضي المواطنين الفلسطينيين من أجل مصادرة أكبر قدر ممكن من الأرض وضمها للنشاط الاستعماري، ففي العام 1991 بلغ عدد وحداتها السكنية 83 وحدة سكنية[3].

وبدأت المستعمرة في عام 1983 بعدد من المستعمرين يبلغ 64 مستعمراً وبلغ عدد سكانها في عام 1992 حوالي 165 مستعمراً، وفي عام 1998 بلغ عددهم 291 مستعمراً[4]، فيما بلغ عددهم في عام 2004 نحو 534 مستعمراً، ينتمي 90% منهم إلى تيار المتدينيين المتطرفين

---

[1] اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان (هيئة الشمال)، 1999، **التقرير السنوي الخاص عن الاعتداءات الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين**، نابلس، ص201.

[2] مركز أبحاث الاراضي، 2007، **مستعمرة يتسهار كابوس دائم يحاصر الفلسطينيين**، مرجع سابق.

[3] أبو صبيح، عمران، مرجع سابق، ص123.

[4] غلمي، محمد عوده، مرجع سابق، ص191.

وتحديداً إلى جماعة ما تسمى (أمناء الهيكل) [1]، أما في عام 2010 فقد بلغ عددهم حوالي 982 مستعمراً[2].

وسعت سلطات الاحتلال لربط مستعمرة يتسهار مع المستعمرات الأخرى الموجودة في المنطقة وذلك لتعزيز المستعمرات في الموقع، وتسهيل حركة تنقل المستعمرين وتسهيل تقديم الخدمات لهم، وفي سبيل ذلك قامت سلطات الاحتلال بشق طريق التفافي يربط مستعمرة يتسهار من الجهة الشمالية بالطريق الالتفافي رقم (60) المؤدي إلى مستعمرة شافي شمرون شمالي محافظة نابلس، ويربطها مع مستعمرة إيتمار في الجنوب الشرقي مروراً بمعكسر حوارة الاحتلالي على شارع القدس– نابلس، بدأ العمل بهذا المشروع في عام 1990 وأنتهى في أيار من العام 1998، وفي خطوة مهمة وخطيرة لصالح التوسع الاستعماري في المنطقة القريبة من المستعمرة، اعتبر جبل سلمان الفارسي القريب من المستعمرة محمية طبيعية لصالح النشاط الاستعماري التوسعي الذي يمنع الفلسطينيين من التصرف بأرضهم التي تقدر بعشرات الدونمات الزراعية وتحويلها إلى محمية تابعة للمستعمرة وبالتالي تخضع لقوانين المستعمرة[3].

3– مستعمرة شافي شمرون:

أُنشئت في تشرين ثاني عام 1977 ضمن كتلة مستعمرات شومرون في منطقة نابلس على أحد معسكرت الجيش الأردني قبل عام 1967، على بعد 15 كم شمال غرب مدينة نابلس، على أراضي قرية دير شرف، وفي عام 1978 تحولت إلى مستعمرة دائمة[4]، يذكر أن هذه المستعمرة تأسست في البداية عام 1975 في محطة سكة الحديد (المسعودية) على أراضي سبسطية، وبعد ذلك انتقلت إلى موقعها الحالي عند مفترق الطرق المؤدي إلى جنين– طولكرم (دير شرف)، حيث

[1] مركز أبحاث الاراضي، 2007، **مستعمرة يتسهار كابوس دائم يحاصر الفلسطينيين، مرجع سابق.**

[2] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، الاحصاء السنوي لإسرائيل، **مرجع سابق.**

[3])غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص192.

[4] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص80.

تقع على ارتفاع 360 مترا عن مستوى سطح البحر، وتعود أهمية المستعمرة التاريخية في نظر جماعات غوش إمونيم إلى أنها على مقربة من خرائب (سبسطية) التاريخية عند اليهود[1].

بدأت هذه المستعمرة بمساحة 100 دونم، ثم أخذت بعد ذلك بالتوسع وبالتطور مع الزمن لتصادر اليوم ما مساحته 974 دونماً من الحوض رقم 19 والحوض رقم 6 من أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرية دير شرف، والحوض رقم 4 من أراضي المواطنين في قرية سبسطية، حيث يشار إلى أنه في عام 2005 شرعت سلطات الاحتلال بإقامة ما أسمته بسياج وجدار أمني يحيط بمستعمرة "شافي شمرون" مما أدى إلى الاستيلاء على مئات الدونمات الزراعية لصالح إقامة ذلك السياج تحت وداخل موقع السياج على حساب المواطنين في قريتي دير شرف وسبسطية، وفي الوقت نفسه قامت ببناء جدار اسمنتي حول المستعمرة على امتداد الشارع الرئيسي، وبارتفاع ثلاثة أمتار، بالإضافة إلى إقامة نقطة (حاجز) عسكرية ثابتة، ومنعت قوات الاحتلال الفلسطينيين المرور عبر الشارع الرئيسي الذي يربط جنين- نابلس لعدة سنوات، مما اضطر المركبات الفلسطينية إلى عبور الأودية للوصول إلى نابلس[2].

معظم أبنيتها من البيوت الدائمة، وقد ازدادت وحداتها السكنية من 52 وحدة سكنية عام 1984 إلى حوالي 125 وحدة سكنية في أواخر عام 1991، وقد ارتفع عدد سكانها من 140 مستعمراً عام 1978 إلى 200 مستعمراً عام 1985 إلى 350 مستعمراً في عام 1986 إلى 450 مستعمر في عام 1998، أما في الوقت الحالي فإن عددهم يقدر بحوالي 688 مستعمراً، ويخطط لها أن تستوعب 300 عائلة[3] .

وفي بداية تأسيس هذه المستعمرة كان معظم مستعمريها يعملون في الأراضي المحتلة عام 1948 في النهار، وفي الليل يعودون إلى المستعمرة للمبيت فيها، لكن بعد ذلك بدأت سلطات الاحتلال ببناء قاعدة اقتصادية للمستعمرة، من أجل توفير أعمال للمستعمرين في داخلها، فأقامت

---

[1] التفكجي، خليل: **مرجع سابق**، ص77.

[2] مركز أبحاث الأراضي، 2009، **التهام المزيد من الاراضي الفلسطينية لشق طريق استيطاني جديد في قرية دير شرف**، تاريخ الزيارة 20-10-2011، أنظر الرابط **http://www.poica.org/editor/casestudies/view**

[3] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص80.

مصنعين للأدوات الالكترونية في عام 1980، أحدهما مشروع لاستخدام الحاسبات الإلكترونية لأغراض التعليم والآخر للحاسبات الإلكترونية لأغراض التجارة، كما يوجد بها منجرة ضخمة، كل ذلك في إطار قرار حكومة الاحتلال الرامي إلى تعزيز المستعمرات القائمة[1].

4- مستعمرة ألون موريه:

أَقيمت بصورة غير رسمية داخل معسكر لجيش الاحتلال في أواخر عام 1978 وذلك بتركز 25 عائلة من حركة غوش إمونيم جنوب شرق نابلس، وفي 1979/11/18 قررت حكومة الاحتلال وبعد مقاومة فلسطينية وعالمية واسعة نقل المستعمرة إلى منطقة الجبل الكبير أو جبل الشيخ بلال إلى الشرق من نابلس قرب قرية دير الحطب، وفي 1979/12/9 شرع في العمل بإقامة المستعمرة رسمياً في موقعها الجديد على الجبل الكبير، وتقع المستعمرة على أراضي قرى دير الحطب وسالم وعزموط على بعد10كم جنوب شرق نابلس[2]. وترتفع المستعمرة عن مستوى سطح البحر حوالي 660 متر، وبتاريخ 1992/3/4، بدأ العمل في توسيع المستعمرة على مساحة 2000 دونما وذلك بتمهيد التلة التي تقع على مسافة 800 مترا- كيلومتر واحد شرقي المستعمرة حيث يبنى فيها 120 منزلاً مزدوجاً لاستيعاب 240 أسرة[3].

وحسب وجهة نظر سلطات الاحتلال فإن المستعمرة أقيمت على أراضي دولة غير مملوكة، وحسب المخطط الهيكلي رقم 17/4 المعد لهذه المستعمرة فهي سوف تسيطر على 6506 دونما، ووضعت مخططات لتوسيع المستعمرة وإقامة ثلاث أحياء سكنية متباعدة عن بعضها، سميت حي (تلة البركة) وحي (رامي حبه) وحي (جعفات أورنيم) ويهدف ذلك إلى السيطرة على جميع أراضي الجبل الكبير، إما تحت ذرائع أراضي دولة، أو تحت اسم محمية الجبل الكبير الطبيعية، ويضم الجبل الكبير مقاما دينيا إسلاميا يدعى مقام الشيخ بلال وهو تحت إشراف الأوقاف الإسلامية التي تمتلك الأراضي المحيطة به حيث احتلتها المستعمرة ومنعت الفلسطينيين

---

[1] الجعفري، وليد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الاراضي المحتلة 1967-1980**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، ص47.

[2] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص38.

[3] التفكجي، خليل: **مرجع سابق**، ص67، ص68.

من التصرف بها، وتشمل الأراضي المصادرة الأحواض رقم 5 و8 و10 من أراضي قرية دير الحطب، والحوض رقم 6 وأجزاء من الحوض رقم 5 من أراضي قرية عزموط والحوض رقم 12 من أراضي قرية سالم المجاورة[1].

أقيمت المستعمرة في البداية على مساحة 500 دونما من الأراضي المصادرة من قريتي عزموط ودير الحطب، ثم أخذت بعد ذلك بالتوسع باستمرار على حساب الأراضي المجاورة ليبلغ مساحتها حولي 2190 دونماً، وهي مقامة بمسطح بناء 1214 دونماً[2]، وخطط للمستعمرة أن تضم في مرحلتها الأولى 1000 وحدة سكنية، وحتى كانون أول عام 1991 لم يكن في المستعمرة سوى 107 وحدات قائمة، و4000 وحدة قيد التخطيط، ومعظم أبنيتها من الفيلات الدائمة والثابتة وعدد كبير من الكرفانات المتنقلة، ومخطط لها أن تصبح مدينة يهودية تستوعب 60 ألف مستعمراً [3]، وقد بلغ عدد سكانها في بداية نشأتها حوالي 55 مستعمراً تابعين لحركة غوش إمونيم، وفي عام 1990 أصبح عدد سكانها 540 مستعمراً، وفي عام 1998 بلغ عددهم 1030 مستعمراً[4]، وفي عام 2003 بلغ عددهم 1120 مستعمراً، أما عددهم حالياً فقد بلغ تقريباً حوالي 1447 مستعمراً[5].

وبرز خلاف بين حركة غوش إمونيم ووزير الزراعة شارون في ذلك الوقت، حول اسم المستعمرة النهائية، فقد اقترح شارون اسم "كريات شخيم" بينما أصرت حركة غوش إمونيم على اسم ألون موريه، وفي أيلول (سبتمبر) عام 1980، أقام المستعمرون كنيساً وروضة أطفال ودار حضانة، ومدرسة محلية، وعيادة طبية وسوقاً تجارياً[6]، فجهاز التعليم والخدمات العامة في المستعمرة متطورة جداً فهناك حضانات الأطفال من سن 3 أشهر وحتى 3 سنوات بالإضافة إلى رياض أطفال من سن 4–5 سنوات، وكذلك هناك مدارس حكومية دينية حتى الصف السادس وهناك مدرسة التوراة والتكنولوجيا للطلاب الثانويين، وهناك مؤسستان تعليميتان تعملان في

---

[1] غلمي، محمد عوده، **مرجع سابق**، ص194.

[2] حركة السلام الآن الإسرائيلية، **مرجع سابق**، ص17، ص27.

[3] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص38.

[4] غلمي، محمد عوده، **مرجع سابق**، ص195.

[5] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسليم)، الاحصاء السنوي لإسرائيل، مرجع سابق.

[6] الجعفري، وليد، **مرجع سابق**، ص15.

المستعمرة، وهما: مدرسة تأهيل المعلمين والحاخاميين ومعهد "ملكات هسدية" الذي يعمل من أجل تعميق الارتباط التاريخي الديني مع الأرض والقيم[1].

وتعد مستعمرة ألون موريه من المستعمرات الصناعية الموجودة في محافظة نابلس، ففي آب (أغسطس) من العام 1980 بدأت السلطات الاحتلالية إقامة منطقة صناعية تابعة للمستعمرة، حيث تضم العديد من المصانع كمصنع الطناجر، ومصنع الصفائح المعدنية التي تستخدم في تصفيح الدبابات، ومصنع لقطع الغيار العسكرية، ومصنع للأواني المعدنية، ومصنع لإنتاج المبيدات الحشرية، ومصنع الكتروني ومركز لبرامج الحاسوب، ومصنع للنسيج ومصنع للأدوات الكهربائية[2].

علاوة على ما تقدم، أقدمت سلطات الاحتلال في سنة 1996، بشق شارع استعماري التفافي بعرض حوالي 20 متر ليصل إلى مستعمرة ألون موريه ويحيط بالمنطقة السكنية لقرى وبلدات سالم ودير الحطب وعزموط حيث يطوقها من الجنوب والشرق والشمال، مما يعزل معظم أراضيها شرقي هذا الطريق الالتفافي الذي أصبح يشكل خطراً محدقاً على أهالي تلك القرى، حيث عزل مساحات تقدر بحوالي 200 دونما من الأراضي الزراعية ومنع أصحاب الأغنام من الرعي في المنطقة، أو من العناية بأرضهم ومزروعاتهم وأشجارهم وقطف الزيتون في موسمه، ويشار إلى أنه في كل عام يواجه أهالي تلك القرى مشاكل من المستعمرين القاطنين في مستعمرة ألون موريه كتخويفهم وطردهم من أراضيهم، بالإضافة إلى سرقة ثمار الزيتون ومصادرة الأغنام[3].

وكذلك قامت مجموعة من مستعمري مستعمرة ألون موريه في منتصف عام 1997 بإقامة بؤرة استعمارية جديدة على أراضي قرية سالم شرقي المستعمرة، وتتكون هذه البؤرة من: كرفانات وبركس أغنام وخزانات مياه ومولّد كهربائي وبرج مراقبة عسكري، حيث استولى المستعمرون على

---

[1] دراسات إسرائيلية، 1987، **من داخل المستوطنات**، مركز القدس للأبحاث، القدس، ص13، ص64.

[2] أبو صبيح، عمران، مرجع سابق، ص39.

[3] مركز أبحاث الأراضي، 2009، **مصادرة نبع ماء في قرية دير شرف ومستعمرو ألون موريه يرفضون قرار المحكمة الإسرائيلية العليا**، تاريخ الزيارة 22-10-2011، أنظر الى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case-studies/view

100 دونم إضافية، وقد أدى إقامة هذه البؤرة إلى عزل حوالي 2000 دونماً من أراضي سالم ووقوعها بين المستعمرة والبؤرة الاستعمارية، 70% منها أراضي زراعية تزرع بالقمح والشعير، و30% منها أراضي مشجرة بالزيتون المثمر القديم[1].

5- مستعمرة إيتمار:

أُنشئت هذه المستعمرة في عام 1984 جنوبي مدينة نابلس على أراضي وبلدات روجيب وعورتا وبيت فوريك ويانون، وهذه المستعمرة تابعة لحركة غوش إمونيم[2]، وهي تقع على ارتفاع 660 مترا عن مستوى سطح البحر، أبنيتها من الفيلات الدائمة بالإضافة إلى عدد من الكرفانات المتنقلة، ويجري كل فترة توسعة لهذه المستعمرة على حساب الأراضي المجاورة، وقد تم ربط هذه المستعمرة بالمستعمرات المحيطة بها (يتسهار، براخا، ألون موريه، شافي شمرون) بطرق التفافية وتحيط بها عدة بؤر استعمارية[3].

وقد أُقيمت المستعمرة على أيدي طلاب معهد "مئير" في القدس، وأطلق عليها في البداية اسم "تل حاييم" كإشارة لاستئناف ما يسمى بالحياة اليهودية في الموقع الذي يعتبرونه رمزاً دينياً وعقائدياً لهم، وله ارتباطات مزعومة بـ "العيزر ايتمار بنحاس" والسبعين شيخا حسب التاريخ اليهودي، وبعد ذلك بدأت المستعمرة بالتوسع وحوّل اسمها من تل حاييم إلى إيتمار، وحدثت عملية التوسع ببطء وصمت شديدين حتى تمددت مساحة البناء فيها إلى عدة أضعاف منذ إقامتها وحتى الآن، فقد بلغ مسطح البناء عام 2007 حوالي 253 دونماً، أما مساحة المستعمرة الآن فتبلغ 4780 دونماً[4]، وهناك الكثير من الأراضي المهجورة كونها قريبة من المستعمرة، حيث لا يستطيع أحد من الفلسطينيين الوصول إليها خشية على أرواحهم من بطش المستعمرين هناك، مما يعني من الناحية العملية وجود أكثر من 2500 دونم أراضي مهجورة تحيط بالمستعمرة، يمنع الفلسطينيين

---

[1] مركز أبحاث الأراضي، 2009، **مصادرة نبع ماء في قرية دير شرف ومستعمرو ألون موريه يرفضون قرار المحكمة الإسرائيلية العليا، مرجع سابق.**

[2] عايد، خالد، **مرجع سابق**، ص615.

[3] التفكجي، خليل، **مرجع سابق**، ص68.

[4] حركة السلام الآن، **مرجع سابق**، ص27.

من مجرد التواجد بها تحت أي سبب كان بحجة حماية أمن المستعمرين، وهذه الأراضي تعود ملكيتها لعشرات الأُسر والمزارعين في قرى عورتا وبيت فوريك وروجيب ويانون. وهي معروفة بأسماء (العرما، شعب الورد، كتف أبو عزا، كرما، السفح الشمالي) [1].

أُقيمت المستعمرة على أراضي تشمل الأحواض الطبيعية رقم 1 و2 و3 و4 وجزء من حوض رقم 5 من أراضي قرية عورتا، وهذه الأحواض لها عدة أسماء منها: خلة العدس وحوض الكول وعين بير رشيد والمعلقة وغيرها، وتشمل كذلك الحوض رقم 9 من أراضي قرية روحيب، والحوض رقم 3 و5 و7 من أراضي قرية يانون، وصودر من أراضي قرية بيت فوريك أجزاء من الأحواض المسماه الشيخ محمد، وخلة أبو عبد الله والجدوع، وسيطرت مستعمرة إيتمار على خمسة تلال، تمتد من أراضي روجيب حتى أراضي يانون شرقاً، التي تبعد عن المستعمرة الأُم حوالي 5كم، وربطت هذه البور الاستعمارية مع بعضها بطريق لكي يربط إيتمار مع مستعمرة جيتيت المقامة على أراضي قرية عقربا الواقعة بالقرب من الغور [2].

قدر عدد المستعمرين في إيتمار عام 1998 بحوالي 439 مستعمراً [3]، وقد ازداد هذا العدد ليصل إلى 1101 مستعمراً في العام 2010 [4]، ويذكر أن الاحتلال الإسرائيلي أصدر خلال السنوات الأخيرة الماضية عدة إخطارات عسكرية تضم وضع اليد على العديد من الأراضي بهدف إقامة أبراج مراقبة عسكرية تخدم المستعمرة، ومصادرة مئات الدونمات بهدف إقامة سياج عازل يحتوي على شبكات إنذار في محيط المستعمرة، وعلى الرغم من هذا كله لا يتردد المستعمرون عن احتلال الجبال المحيطة بالمستعمرة وتحويلها إلى بؤر استعمارية[5].

---

[1] مركز أبحاث الأراضي، 2011، **مستعمرة إيتمار حيث يزرع الدمار والخراب**، تاريخ الزيارة 22-10-2011، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case-studies/view.php?recordID=3030

[2] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص192، 193.

[3] نفس المرجع، ص197.

[4] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، الاحصاء السنوي لإسرائيل، **مرجع سابق**.

[5] معهد الدراسات التطبيقية أريج، وحدة نظم المعلومات الجغرافية GIS، القدس.

يلاحظ من خلال ما ذكر، إلى أن مستعمرات الطوق حول مدينة نابلس أقامتها حركة غوش إمونيم الإسرائيلية، وأنشأتها بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية لتخترق الكثافة السكانية الفلسطينية، ويلاحظ إلى أن هذه المستعمرات تسيطر على المرتفعات الجبلية المحيطة بمدينة نابلس، وبالتالي فهي تقع على مناطق استراتيجية مهمة وتسيطر على المنطقة جميعها، وتتصل هذه المستعمرات فيما بينها عبر طرق وشوارع التفافية تربطها ببعضها لتشكل قبضة حديدية حول نابلس، وهذه المستعمرات قريبة من بعضها وتربطها مصالح مشتركة مثل المدارس المشتركة، وتربط هذه المستعمرات بشبكة الخدمات الإسرائيلية، فهي مرتبطة بشبكة المياه والكهرباء الإسرائيلية، وهذه الشبكة تخترق الأراضي الفلسطينية وتصادر عشرات الدونمات من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون، ويلاحظ كذلك وجود الكثير من الوحدات السكنية الفارغة الخالية من السكان، كل ذلك من أجل السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية.

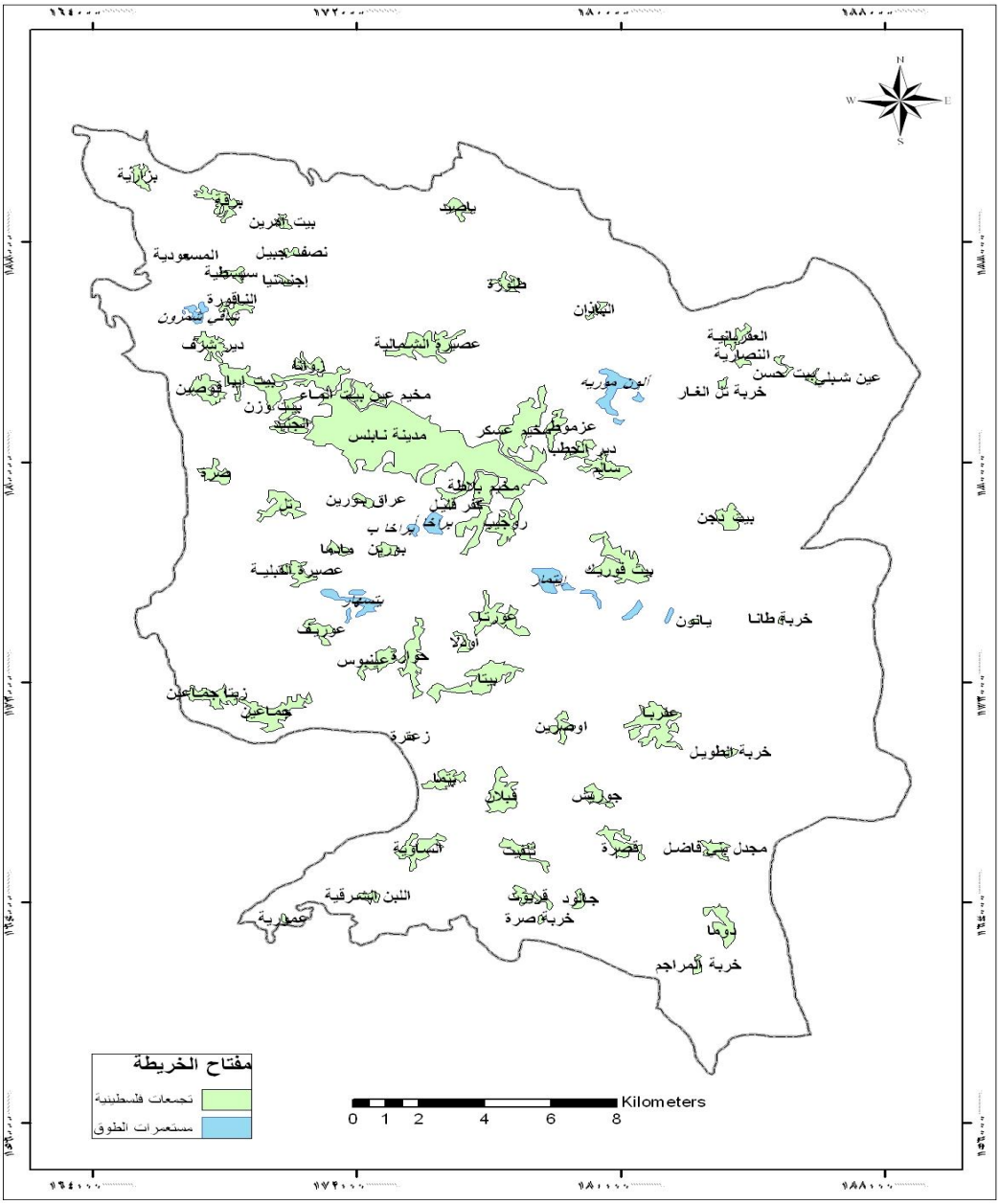

خريطة رقم (11) : مستعمرات الطوق الإسرائيلية المحيطة بنابلس

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات من المركز الجغرافي الفلسطيني، 2011.

2:5:3 مستعمرات المحور الشرقي لمحافظة نابلس المطلة على غور الأردن:

وهي على النحو التالي:

1- مستعمرة جيتيت:

أُقيمت هذه المستعمرة في البداية كنقطة عسكرية (ناحال) وعُرفت باسم تل طال بتاريخ 1972/8/24، وفي كانون أول عام 1975 تحولت إلى مستعمرة دائمة، وتقع على السفوح الشرقية لجبال نابلس على أراضي قرى وبلدات عقربة ومجدل بني فاضل وخربة الطويل[1]، وتعد جيتيت من المستعمرات الزراعية، وتقع على ارتفاع 337 متراً عن مستوى سطح البحر، وتشكل هذه المستعمرة الزراعية جزءاً مهماً من مستعمرات الخط الثاني، حيث تقع ضمن المستعمرات الأمنية المشرفة على غور الأردن، ويخطط لها أن تكون مركزاً استعمارياً مهماً بعد أن يتم ربطها بالطريق المؤدي لها من مستعمرة إيتمار، لربطها بالمستعمرات الأخرى[2].

قامت المستعمرة في البداية على جزء من أراض مصادرة منذ عام 1968، وتبلغ مساحتها 300 دونم، ثم أخذت بعد ذلك بالتوسع على حساب أراضي القرى المحيطة (عقربة، مجدل بني فاضل، خربة الطويل)، وقد لجأت سلطات الاحتلال إلى اتباع أسلوب المراحل في مصادرة الأراضي، إذ إنها أغلقت سنة 1968 مساحة واسعة بحجة التدريب العسكري، وحذرت الأهالي من دخول أراضيهم، وفي سنة 1969، وسعت سلطات الاحتلال مساحة الاراضي المغلقة، إلا أن المزارعين العرب استمروا في الدخول إلى أراضيهم، وفي حزيران عام 1972، قامت طائرات الاحتلال برش المزروعات بالسموم، وقد ادعت بأن الغرض من ذلك هو ايجاد منطقة ملائمة للتدريب العسكري، وفي ليلة 1972/8/24، أقام بعض جنود الاحتلال نقطة عسكرية (ناحال)، وفي تشرين أول عام 1972، صدر أمر عسكري بمصادرة الأراضي الجديدة التي أتلفت

---

[1] أبو صبيح، عمران: **مرجع سابق**، ص58.

[2] التفكجي، خليل، **مرجع سابق**، ص73، ص74.

مزروعاتها، وفي 1972/11/6 قامت الجرافات بتمهيد الأرضي لإقامة المنازل الدائمة في نقطة الناحال السابقة[1].

قام المستعمرون بزراعة حوالي 2000 دونم بالخضروات، وقد حفر فيها بئر ارتوازي وكذلك تم بناء خزان للمياه لري المزروعات في الأراضي المصادرة، كما أُقيم في المستعمرة نادٍ ثقافي وكنيس وبرج مراقبة، واسم المستعمرة مأخوذ من آلة موسيقية عرفت في العهد القديم[2]، بلغ عدد سكانها عام 1998 حوالي 120 مستعمراً، أما في العام 2005 فقد بلغ عددهم حوالي 191 مستعمراً، وقدر عددهم في العام 2010 بحوالي 297 مستعمراً[3]، وقد بلغت المساحة الإجمالية للمستعمرة حوالي 885 دونماً [4].

2- مستعمرة مخوراه:

أُقيمت كنقطة عسكرية (ناحال) باسم "كور"، في 1972/12/28، في منطقة جبال نابلس الشرقية، بين نابلس والجفتلك[5]، وتحولت إلى مستعمرة دائمة عام 1976، وهي تعد من المستعمرات الزراعية على الأراضي المصادرة من قرى وبلدات بيت دجن وبيت فوريك وعقربة، وتقع هذه المستعمرة على ارتفاع 220 مترا فوق مستوى سطح البحر، ويعتمد اقتصادها على الزراعة وتربية المواشي، وتشرف على وادي الفارعة ووادي الأردن[6].

في سنة 1969 أغلقت سلطات الاحتلال مساحات واسعة من القرى المذكورة تمهيداً لإقامة المستعمرة، وفي عام 1976 عدت هذه المستعمرة من المستعمرات الزراعية المطلة على الغور، وأخذت في التوسع على حساب القرى العربية المجاورة بعد أن جرت المرحلة الثانية من إتلاف

---

[1] عبد الهادي، مهدي، 1978، **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة والغربية المحتلة (1967، 1977)**، ط1، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس، ص80.

[2] الجعفري، وليد، **مرجع سابق**، ص60.

[3] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، **مرجع سابق**.

[4] حركة السلام الآن الإسرائيلية، **مرجع سابق**، ص17، ص27.

[5] الجعفري، وليد، **مرجع سابق**، ص101.

[6] التفكجي، خليل، **مرجع سابق**، ص74.

المزروعات العربية في المنطقة سنة 1978، ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الخاصة، مع أنها لا تستثمرها جميعها، يمنع المستعمرون المزارعين الفلسطينيين من الدخول إلى أراضيهم المغلقة التي كانوا يستخدمونها للزراعة والري والتي عادلت 80% من أخصب أراضي بيت دجن وبيت فوريك[1]: تستغل هذه المستعمرة أخصب الأراضي المسماه البنايق وكريرا، وسيطرت على الأحواض الطبيعية رقم (37، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46) العائدة في ملكيتها إلى جميع أهالي بلدة بيت فوريك تقريباً، وهذه الأحواض لها أسماء معروفة لدى السكان الفلسطينيين[2].

تعتمد هذه المستعمرة على زراعة الخضروات والفاكهة، وفيها مصنع للأقفال[3]، وقد جرى حفر بئر ارتوازي في أراضي بيت دجن لضخ المياه إلى خزان أُقيم في المستعمرة، كما تقوم سلطات الاحتلال بتشييد خزان آخر لري الأراضي التي صودرت فيما بعد[4].

كان عدد سكان المستعمرة في البداية 55 مستعمراً، ثم أصبحت تضم 115 مستعمراً في نهاية عام 1998، مع العلم أن هذا العدد غير ثابت، وقدر عدد سكانها في عام 2010 حوالي 131 مستعمراً، أما مساحة المستعمرة فتبلغ 1027 دونماً[5]، وقد تقرر بناء 60 وحدة سكنية وإضافية في العام 2010 [6].

3- مستعمرة مجداليم:

أُقيمت هذه المستعمرة عام 1984، على الطريق المؤدي إلى الغور، على أراضي قرى وبلدات قصرة وجوريش ومجدل بني فاضل، وترتفع عن سطح البحر حوالي 792مترا، وجميع

---

[1] الجعفري، وليد، مرجع سابق، ص101.

[2] غلمي، محمد عوده، مرجع سابق، ص221-222.

[3] الجعفري، وليد، مرجع سابق، ص101.

[4] عبد الهادي، مهدي، مرجع سابق، ص99.

[5] حركة السلام الآن الإسرائيلية، مرجع سابق، ص17، ص27.

[6] معهد الدراسات التطبيقية أريج، 2010، **تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، نقلاً عن حركة السلام الآن الإسرائيلية، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case-stuies/view.php?recordID=2663

أبنيتها دائمة، وهي تشكل مع المستعمرات الجنوبية (شيلو، عيلي، معاليه لفونا) كتلة مركزية في المنطقة، تشرف على غور الأردن، إضافة إلى إشرافها على طريق ألون وطريق عابر السامرة[1].

أقامتها حركة غوش إمونيم الإسرائيلية، واستولت في البداية على 116 دونما من الأراضي الواقعة ضمن الحوض الطبيعي رقم 6 من أراضي قصرة وجوريش، ووضع لها مخطط هيكلي رقم 142[2]، أما مساحتها الحالية فهي تبلغ 231 دونماً[3]، والمستعمرة ذات موقع استراتيجي تسيطر على مداخل القرى الفلسطينية المجاورة؛ قصرة وجوريش وتلفيت، كما تسيطر على الشارع المؤدي من نابلس إلى الغور عبر مفرق زعترة[4]، وبلغ عدد سكانها في نهاية العام 2003 حوالي 129 مستعمراً[5]، أما في العام 2010 فبلغ 142 مستعمراً[6].

يشار إلى أن مستعمرة مجداليم تعد مصدر تهديد حقيقي لحياة وأراضي المواطنين في قرية قصرة، من خلال مصادرة أراضيهم الزراعية، حيث أقدم المستعمرون خلال صيف 2008 على تجريف أراضي المواطنين في قرية قصرة في منطقة الوعار وخلة عتاب وأبو جربة تمهيداً لزراعتها والاستيلاء عليها، علماً أن هذا الإجراء من المستعمرين لا يعد المرة الأولى بل تكرر أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية في نفس المكان، كذلك فإن المستعمرين في مستعمرة مجداليم يقومون بين الفترة والأخرى بمهاجمة المزارعين ورعاة الماشية في قرية قصرة، حيث تم تسجيل عدد كبير من حالات الاعتداء على المزارعين وخاصة خلال موسم الزيتون، وتعاني قرية قصرة من تزايد إخطارات الهدم أو وقف البناء للمنشآت الزراعية والسكنية[7]، حيث يتم التحضير لبناء 204 وحدات وحدات سكنية في مستعمرة مجداليم[8].

---

[1] التفكجي، خليل، مرجع سابق، ص72.

[2] غلمي، محمد عودة، مرجع سابق، ص223.

[3] حركة السلام الآن الإسرائيلية، مرجع سابق، ص17، ص27.

[4] غلمي، محمد عوده، مرجع سابق، ص223.

[5] منصور، جوني، مرجع سابق، ص104.

[6] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، مرجع سابق.

[7] مركز أبحاث الأراضي، 2011، **إتلاف 560 شجرة زيتون مثمرة في قرية قصرة**، تاريخ الزيارة 27-10-2011، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case studies/view.php?recordID=3574

[8] معهد الدراسات التطبيقية أريج، **تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مصدر سابق.

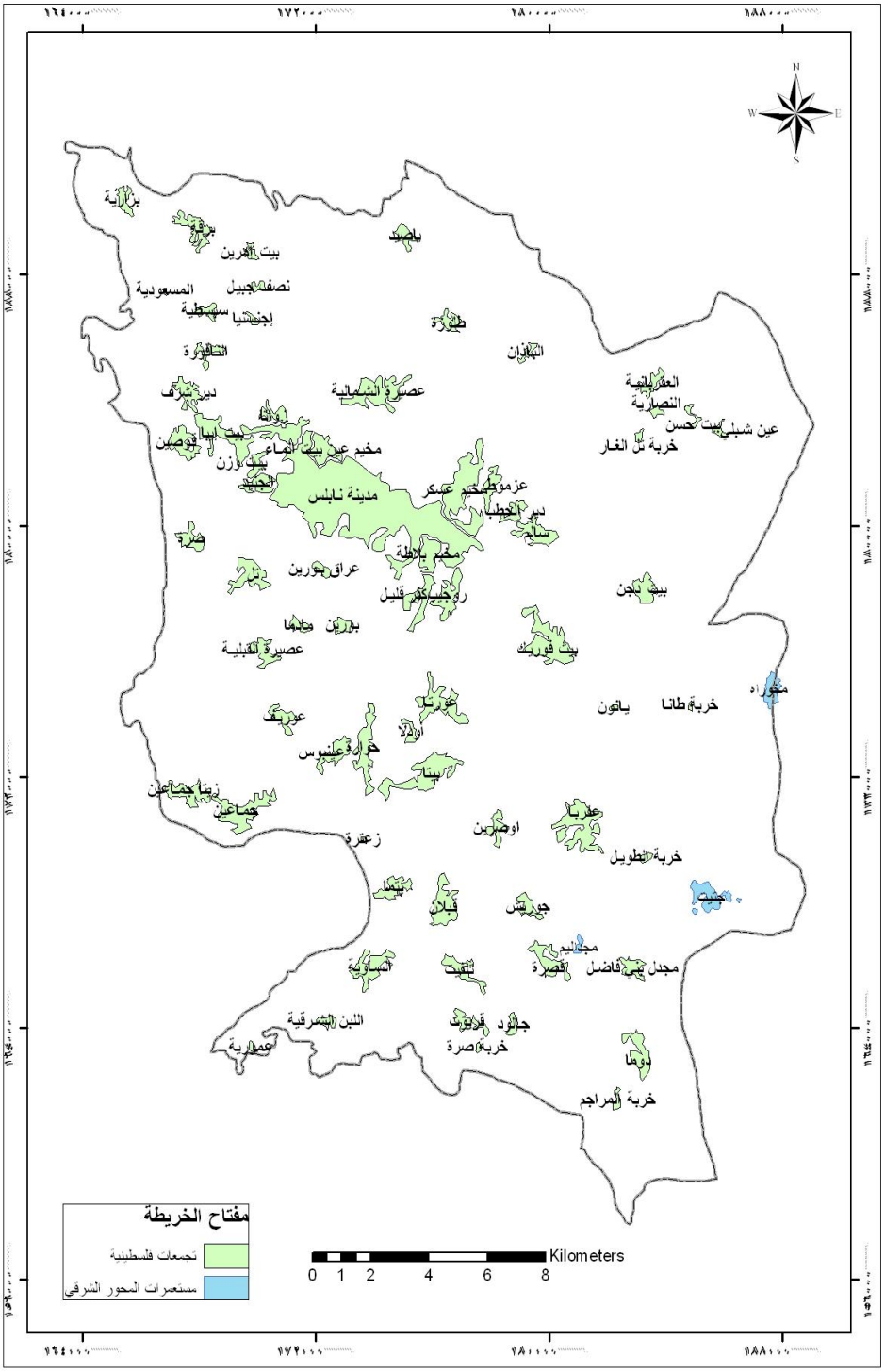

خريطة رقم (12): المستعمرات الإسرائيلية الواقعة في المحور الشرقي لمحافظة نابلس:

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات من المركز الجغرافي الفلسطيني، 2011.

3:5:3 مستعمرات المحور الجنوبي لمحافظة نابلس:

وهي على النحو التالي:

1- مستعمرة معاليه لفونا:

تقرر إقامتها بتاريخ 1980/1/20، وأقيمت كنقطة عسكرية (ناحال) في آب 1980 وتحولت إلى مستعمرة دائمة بتاريخ 1984/5/9، تقع في الجنوب الغربي من محافظة نابلس على أراضي قرى وبلدات اللبن الشرقية وعبوين وسنجل ودير نظام[1]، على ارتفاع 780 متراً عن مستوى سطح البحر، على قمة جبل الباطن، ويشكل موقع المستعمرة بالإضافة إلى قربها من مستعمرات المنطقة نقطة مركزية في الجهة الجنوبية من شارع عابر السامرة، حيث تشكل مع مستعمرات (عيلي، وشيلو، ومتسبية شيلو) كتلة استيطانية استعمارية كبيرة، ومعظم سكانها في المتدينيين، بالإضافة إلى إشرافها على الشارع الرئيسي بين نابلس ورام الله، وبالتالي فهي تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً، وهي بمثابة نقطة المراقبة الدائمة التي تسيطر على المنطقة المحيطة بها، وتعد هذه المستعمرة من مستعمرات المبيت (سكنية)، حيث يعمل سكانها في المناطق المجاورة[2].

بدأت المستعمرة بمساحة تصل إلى 242 دونماً من أراضي اللبن الشرقية وفي بداية تأسيسها سكنها 72 مستعمراً[3]، وتصل المساحة المخصصة لها إلى 1000 دونما من أراضي القرى المذكورة، وفي آذار 1991 استولت المستعمرة على مساحات شاسعة أخرى لصالح توسيع المستعمرة، وبلغ عدد وحداتها السكنية أواخر عام 1991 حوالي 90 وحدة سكنية، وبلغ عدد سكانها عام 1991 حوالي 200 مستعمراً[4]، وفي عام 2005 بلغ عدد المستعمرين فيها حوالي

---

[1] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص103.

[2] التفكجي، خليل، **مرجع سابق**، ص70.

[3] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص215.

[4] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص103.

545 مستعمراً، أما المساحة الإجمالية لها فبلغت 1942 دونماً، من بينها 251 دونماً مسطح بناء[1].

حيث تأسست في البداية كبؤرة استعمارية على أراضي اللبن الشرقية في حوض الباطن، ثم ما لبثت أن توسعت بشكل ملحوظ لتمتد على أراضي سنجل وعبوين، ويعود تاريخ نشأة المستعمرة إلى حركة غوش إمونيم الاستيطانية الاستعمارية، حيث تحولت معظم أبنية المستعمرة من كرافانات مؤقتة إلى فيلات فاخرة تبلغ مساحة الواحدة نصف دونم، وتتوفر في المستعمرة المرافق التالية:-

حضانات للأطفال، مساكن للطلبة، مركز تعليم تكنولوجي وديني، مركز لتعليم اللغة العبرية، عيادة طبية، كنيس، مصنع ألومنيوم كبير، كما شرعت سلطات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى عام 2005 بإقامة حزام أمني حول المستعمرة بحجة حماية أمن المستعمرة، مما أدى إلى مصادرة نحو 500 دونم من قرية اللبن الشرقية، حيث كانت تلك الأراضي تزرع بالمحاصيل الموسمية والحبوب، مما أدى إلى حرمان كثير من العائلات من مصدر دخلها الوحيد، علاوة على المضايقات اليومية التي يسببها المستعمرون وتحديداً خلال موسم قطف الزيتون[2].

2- مستعمرة عيلي:

أُقيمت هذه المستعمرة عام 1984 على أراضي قرى وبلدات اللبن الشرقية وقريوت والساوية وتلفيت، وتقع على ارتفاع 719 متراً عن مستوى سطح البحر، أقامتها حركة غوش إمونيم الإسرائيلية، وتشكل مع المستعمرات الأخرى شريطاً استيطانياً استعمارياً ممتداً من كفر قاسم داخل الأراضي المحتلة عام1948 ويفصل هذا الشريط بين شمالي الضفة الغربية (نابلس، جنين) ووسطها (رام الله) [3].

---

[1] مركز أبحاث الأراضي، 2007، **مستعمرو معاليه لفونا يدمرون عشرات أشجار الزيتون في قرية اللبن الشرقية**، تاريخ الزيارة 27-10-2011، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies ID=1188

[2] مركز أبحاث الأراضي، 2007، **مستعمرو معاليه لفونا يدمرون عشرات أشجار الزيتون في قرية اللبن الشرقية**، مرجع سابق.

[3] التفكجي، خليل، **مرجع سابق**، ص70.

وتبعد مستعمرة عيلي 26كم عن مدينة نابلس جنوباً، وتقع على جبل علي الذي سرق اسمه وحُرف إلى عيلي، حيث حاول هؤلاء المستعمرون القادمون من أصقاع الدنيا تزوير الحقائق فيها عبر سرقة الاسم ليكون قريباً من اسم الوادي الذي يفصل بين حدود أراضي محافظتي نابلس شمالاً ورام الله جنوباً، ومع مرور الوقت والزمان أصبحت تلك المستعمرة تتوسع بوتيرة عالية وباتت تتربع اليوم على سبعة تلال تابعة لقرى قريوت وتلفيت والساوية واللبن الشرقية من أحواض تلة الشونة وجبل علي وجبل الصنعة أو جبل الصنفة 2 والمرحان وقلعة الحمراء وظهر الرهوات وجبل الجوانيق، وباتت لا تبعد سوى 30 متراً عن بيوت قرية قريوت في المنطقة المعروفة باسم المروح، وتضم هذه المستعمرة كلية دينية وفندقاً سياحيا، بالإضافة إلى المقبرة التي تقع على الشارع الرئيس بين نابلس ورام الله، حيث تعتبر تلك المقبرة شاهداً من الشواهد الخطيرة التي تحمل دلالات عدم إمكانية تفكيك المستعمرة أو غيرها حيث إنه في حال إقامة مقبرة للمستعمرين فإن ذلك يؤكد الموقف العقائدي للمستعمرين الذين يعتقدون ببركة دفنهم في الأرض المقدسة[1].

سيطرت هذه المستعمرة عند تأسيسها على 1222 دونماً، ضمن مخطط هيكلي رقم 237[2]، ومع مرور الوقت توسعت هذه المستعمرة على حساب الأراضي المجاورة فبلغت مساحتها عام 2006 حوالي 4151 دونماً من بينها 776 دونماً مسطح بناء[3]، أما معهد أريج للدراسات التطبيقية فقد أشار إلى أن مساحة مستعمرة عيلي عام 2010 فقد بلغت حوالي 3257 دونماً، وقد تم بناء 1000 وحدة سكنية فيها ضمن هذا المخطط معظمها خالية غير مسكونة، والمشغولة فيها فقط 300 وحدة، والفارغة فيها 700 وحدة سكنية دائمة وثابتة، ما عدا المباني والكرفانات المتنقلة، كما منحت المستعمرة تراخيص لبناء 2500 وحدة سكنية جديدة وهناك مخطط لبناء 7200 وحدة سكنية، رغم أن ثلثي الشقق القائمة فيها فارغة، وسكانها يخلونها بشكل شبه نهائي في النهار، متوجهين لأعمالهم داخل القدس والمدن المحتلة عام 1948، ومن الملاحظ أن عدد سكانها لا يتناسب مع عدد الشقق والوحدات السكنية فيها، فنلاحظ أن عدد سكانها في عام 1990 بلغ 200

---

[1] مركز أبحاث الأراضي،2011، **إخطارات عسكرية لمصادرة أراضي لانشاء شبكة مراقبة عسكرية في قرية الساوية**، تاريخ الزيارة 27-10-2011، انظر الرابط http://www.poica.org/editor/case_studies view?record ID=2829

[2] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص215.

[3] حركة السلام الآن، **مرجع سابق**، ص2717

مستعمراً، وفي عام 1992 ارتفع عددهم إلى 500 مستعمراً تقريباً، وفي عام 1996 وصل عددهم إلى 956 مستعمراً، وفي عام 1998 بلغ عدد سكانها 1520 مستعمراً[1]، أما عددهم في عام 2003 فقد بلغ 1943 مستعمراً[2]، وفي العام 2010 فقد بلغ عددهم حوالي 3108 مستعمراً[3].

كما تضم مستعمرة عيلي محطة لتكرير المياه العادمة، ويذكر أن المحطة أصابها خلل في الفترة الأخيرة، مما دفع السلطات إلى التخلص من المياه العادمة من خلال صرفها في أراضي قرية اللبن الشرقية من الجهة الشرقية، مما أدى إلى حدوث تلوث بيئي في المنطقة وإتلاف العديد من المزارع والأراضي في القرية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي في محيط المستعمرة لإقامة شبكات المراقبة العسكرية، كما أن المستعمرين في مستعمرة عيلي يقومون بين الفترة والأخرى بالاعتداء على القرى المجاورة من خلال قطع الأشجار وتخريب الممتلكات كالمدارس والبيوت وحتى المساجد وبيوت العبادة[4].

3- **مستعمرة شيلو:**

تقرر إقامتها بتاريخ 1977/10/26 وأقيمت بتاريخ 1978/1/18، وبتاريخ 1978/1/23 تحولت إلى مستعمرة دائمة، تقع شمال شرق رام الله وجنوب شرق نابلس، على أراضي قرى قريوت والمغير ودير أبو فلاح وترمسعيا وسنجل، على بعد 3كم إلى الشرق من اللبن الشرقية على طريق رام الله- نابلس، وكانت هناك محاولات لإقامة هذه المستعمرة منذ عام 1974 وكانت على شكل بعثات أثرية[5].

أقيمت هذه المستعمرة بالتحديد على أراضي خربة سيلون، وهي إحدى الخرب الأثرية في قرية قريوت التي كانت تضم العديد من الآثار الرومانية والكنعانية والإسلامية، ومن بين هذه المعالم "المسجد العمري" وهو أحد المساجد القديمة الذي يقال أنه بني زمن الخليفة عمر بن

---

[1] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص216.

[2] منصور، جوني، **مرجع سابق**، ص103.

[3] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، **مرجع سابق**.

[4] مركز أبحاث الأراضي، 2007، ، **مرجع سابق**.

[5] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص79.

الخطاب[1]، ويزعم منفذو الاستعمار أن هذا الموقع كانت فيه المدينة العبرية التوراتية القديمة شيلو، لذا كان الاستعمار في هذه المنطقة، فضلاً عن البعد الاستراتيجي المتمثل في موقعها على الخط الفاصل بين نابلس ورام الله، بالإضافة إلى إشرافها على الغور وعلى المنحدرات الغربية للغور، وجميع الأراضي المصادرة تقع في نطاق الأحواض الطبيعية رقم (1، 5، 6) من أراضي قريوت، وحوض رقم (12) من أراضي جالود المسماه رأس عمويس، حوض رقم 3 من أراضي ترمسعيا المسماه أرض شعب المصري[2].

تبعد هذه المستعمرة 40كم من مدينة القدس، وعلى ارتفاع 700 متراً فوق مستوى سطح البحر، ومن الناحية الدينية تعتبر في نظر حركة غوش إمونيم الإسرائيلية ثاني مكان مقدس لليهود بعد مدينة القدس، وأقيمت المستعمرة على رأس سلسلة جبال تحيط بمناطق سهلية واسعة وبالتحديد على خط تقسيم المياه ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط، وعلى أراضي القرى العربية المذكورة التي احتجت لدى ما يسمى بالمحكمة العليا الإسرائيلية على مصادرة أراضيها، غير أنها فشلت في إرجاع الأرض المصادرة، وأغلب البنايات فيها من الأبنية المؤقتة والباطون الجاهز، وقد بدأ منذ العام 1981 بإقامة الأبنية الثابتة وفق سياسة (ابن بيتك بنفسك)[3].

في بداية تأسيسها استولت على 581 دونماً، أقيمت عليها المباني العمرانية[4]، ولا يوجد تقدير دقيق حول مساحة الأراضي المصادرة من أجل المستعمرة إلا أن المصادر الإسرائيلية تحدثت عن مصادرة 85 دونماً من قرية ترمسعيا و1500 دونما من قريتي دير أبو فلاح والمغير، و80 دونماً من قريوت[5]، وقد أشارت حركة السلام الآن الإسرائيلية إلى أن مساحة هذه المستعمرة قد بلغت عام 2006 حوالي 3362 دونماً، أما بالنسبة لعدد المستعمرين فقد ازداد عدد سكانها من 285 مستعمراً عام 1982 إلى 425 مستعمراً عام 1985 إلى 700 مستعمراً في أواخر عام

---

[1] مركز أبحاث الاراضي،2007، **المستعمرون الإسرائيليون يسرقون أشجار الزيتون ويزرعونها داخل المستعمرات**، تاريخ الزيارة 28-10-2011، أنظر الرابط http://www.poica.org/editor/case_studies view?record ID=1113

[2] غلمي، محمد عودة، **مرجع سابق**، ص216-ص217.

[3] اغبارية، مسعود، **مرجع سابق**، ص311.

[4] غلمي، محمد عوده، **مرجع سابق**، ص216.

[5] الجعفري، وليد، **مرجع سابق**، ص51.

1991، وإلى 1450 مستعمراً عام 1998م[1]، إلى 1598 مستعمراً عام 2003[2]، وقد أشار معهد أريج إلى أن عدد المستعمرين في مستعمرة شيلو قد وصل عام 2010 إلى 2100 مستعمراً، ويخطط لها أن تستوعب (40) ألف مستعمر وأن تتحول إلى مدينة.

وقد ارتفع عدد وحداتها السكنية من 92 وحدة سكنية عام 1984 إلى 165 وحدة سكنية قائمة و130 وحدة سكنية قيد التخطيط بالإضافة إلى 94 كرفاناً ووحدة سكنية جاهزة في أواخر عام 1991، وفي العام 1998 وصلت إلى 2770 وحدة سكنية، ويخطط لها أن تضم 5000 وحدة سكنية[3].

معظم سكان هذه المستعمرة من اليهود المتدينين، ويعمل أغلب سكان المستعمرة فيها، حيث أُقيم العديد من الصناعات والأشغال الخفيفة بالإضافة إلى الخدمات المتنوعة، ويعمل قسم آخر منهم في مستعمرة عوفرا ومستعمرة بيت ايل المجاورتين[4]، حيث تعتبر مستعمرة شيلو من المستعمرات الصناعية، وقد أُعلن أن الغرض من إقامتها هو إنشاء مشروع صناعي عسكري يعمل على بيع المعلومات في مجال الصناعة العسكرية، بالإضافة إلى إقامة مصنع كيماوي، إلى جانب إقامة معاهد تربوية بما في ذلك مدرسة عليا ومدرسة ميدانية، وأن في الإمكان الاستفادة من المكان على صعيد السياحة نظراً إلى موقعه الأثري والطبيعي المميز[5]، ومن بين الصناعات التي أقيمت في المستعمرة، مصنع للمجوهرات، منجرة والعديد من الورش المختلفة، كما يعمل العديد من سكانها في الزراعة، إذ يربون المواشي والدواجن ويفلحون مساحات واسعة من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في السنوات الأخيرة وحولوها إلى مزارع الخوخ والعنب[6].

---

[1] أبو صبيح، عمران، مرجع سابق، ص79.

[2] منصور، جوني، مرجع سابق، ص103.

[3] أبو صبيح، عمران، مرجع سابق، ص79.

[4] اغبارية، مسعود، مرجع سابق، ص311.

[5] الجعفري، وليد، مرجع سابق، ص50.

[6] اغبارية، مسعود، مرجع سابق، ص311–ص312.

واستمراراً لسياسة مصادرة الأراضي بحجج أمنية، حيث أصدرت سلطات الاحتلال في عام 2005 أمراً عسكرياً يحمل رقم (T/146/05) والذي نص على وضع اليد على 1200 دونم من أراضي جبل القلعة الحمراء غربي قرية قريوت بين مستعمرتي شيلو وعيلي، والهدف الحقيقي من عملية المصادرة توسيع المستعمرات القائمة، كذلك تم مصادرة مساحات من الأراضي المزرعة بالزيتون ويقدر عدد الأشجار بحوالي 3000 شجرة زيتون من أجل شق طريق يصل بين مستعمرتي شيلو وعيلي، وعلى الصعيد المائي يعاني نحو عشرة آلاف مواطن فلسطيني في قرى المنطقة، وهي قريوت وتلفيت وجالود والساوية واللبن الشرقية من نقص شديد في مياه الشرب، وخصوصاً في موسم الصيف، في الوقت الذي يتمتع مئات المستعمرين في المستعمرات المجاورة بكميات كبيرة من المياه لكافة الاستخدامات، التي تشمل حتى برك السباحة المنزلية وكل ذلك على حساب المياه الجوفية الفلسطينية، بحيث ينعم المستعمر في مستعمرات الضفة الغربية بحصة من الماء تعادل ستة أضعاف ما يحصل عليه المواطن الفلسطيني من المياه[1].

4- مستعمرة متسبية راحيل (شفوت راحيل):

أُقيمت في عام 1992، وهي مستعمرة (حي) أقامها المستعمرون خلف مستعمرة شيلو، رداً على رفض منحهم ترخيصاً لإقامة مستعمرة جديدة على أراضي قرية يتما (مستعمرة رحاليم)، وتم إقامة مستعمرة شفوت راحيل على أراضي قرى قريوت وجالود وترمسعيا، ومعظم سكانها من المتدينيين وغلاة المستعمرين[2]، وأقيمت في البداية كبؤرة استعمارية ثم ما لبثت أن توسعت بشكل كبير على حساب أراضي المواطنين الفلسطينيين، حيث يقطن بها عشرات العائلات من المستعمرين الذين قدموا من روسيا والبرازيل، فيما بلغ مساحة المستعمرة حوالي 1045 دونماً، أما عدد السكان فقد بلغ حوالي 530 مستعمراً[3].

---

[1] مركز أبحاث الاراضي،2007، **المستعمرون الإسرائيليون يسرقون أشجار الزيتون ويزرعونها داخل المستعمرات**، مرجع سابق.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، **مستعمرات محافظة نابلس**، تاريخ الزيارة 15-9-2011، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4097

[3] معهد أريج ومركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (بتسيلم)، 2006

مستعمرة شفوت راحيل تفصل بين محافظتي نابلس ورام الله، وتقع إلى الجنوب الشرقي من قرية قريوت بجانب خربة صرة، وأن سكان المستعمرة سيطروا على أهم منطقة زراعية لقرية قريوت وهي منطقة سهلية اشتهرت بزراعة القمح والعدس والشعير والخضروات، وهي منطقة الحقل وسهل جالود والمبشر ومنطقة ذراع كساب حتى تصل إلى الخط الرئيس الذي يمر إلى رام الله والأغوار وجميع المنطقة الممتدة شرقي قرية قريوت وعلى مسافة 10كم، وتحتوي هذه المستعمرة على مدرسة دينية ومقبرة يهودية، كما توجد بؤرة استعمارية تقع شرق مستعمرة شفوت راحيل على بعد 2.5كم عنها تدعى (عامي –عاد) [1]، وهناك العديد من البؤر الاستعمارية التي تم إقامتها خلال فترة انتفاضة الأقصى حيث أستغل المستعمرون عدم قدرة الأهالي من الوصول إلى أراضيهم، كل ذلك من أجل الاستيلاء على المزيد من الأراضي والسيطرة على التجمعات الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بمستعمرة رحاليم، فهي مقامة على أراضي قرى يتما والساوية واسكاكا إلى الجنوب من نابلس، حيث صدر أمر عسكري بمصادرة أرض المواطن جابر محمود عبد الله مجيد صلاح من قرية يتما بتاريخ 1991/11/15، وكان ذلك نتيجة لمقتل مستعمره في تلك المنطقة، وفي البداية حاول أبناء عائلة المستعمره راحيل الاستعمار في الموقع، إلا أن سلطات الاحتلال رفضت وعملت على احتلال الموقع وتحويله إلى موقع عسكري، وبعد ذلك سمحت سلطات الاحتلال في عام 1999 بوضع 15 وحدة سكنية ثابتة في الموقع، وبدأت المستعمرة بعد ذلك بالتوسع على حساب الأراضي المجاورة[(2)]، وفي عام 2010 بلغ عدد السكان في هذه المستعمرة حوالي 185 مستعمراً، أما مساحتها فتبلغ 519 دونماً[(3)]، وتعتبر من المستعمرات المقامة على أراضي محافظة سلفيت.

---

[1] مركز أبحاث الأراضي، 2009، **شق شارع إستعماري لصالح مستعمرة شيلو**، تاريخ الزيارة 28-10-2011، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies view?record ID=1827

[2] غلمي، محمد عوده، **مرجع سابق**، ص217.

[3] معهد أريج، وحدة نظم المعلومات الجغرافية، **مصدر سابق**.

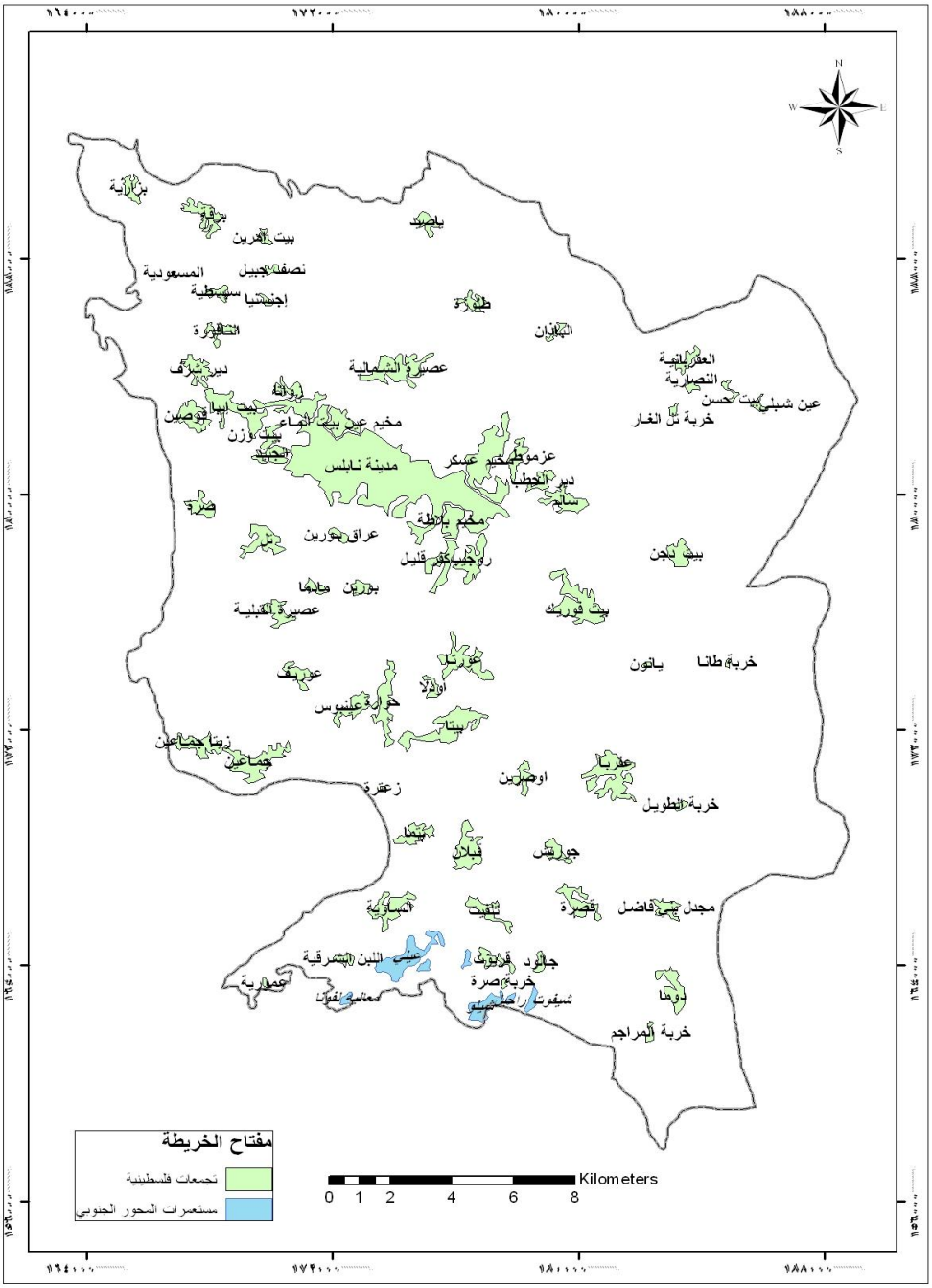

خريطة رقم (13): المستعمرات الإسرائيلية الواقعة في المحور الجنوبي لمحافظة نابلس

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات من المركز الجغرافي الفلسطيني، 2011.

4:5:3 المستعمرة المخلاة حومش:

أقيمت في البداية كنقطة عسكرية (ناحال) باسم معاليه هناحل بتاريخ 1978/1/30، وبتاريخ 1980/11/20 تحولت إلى مستعمرة دائمة، تقع على الطريق الرئيس بين نابلس وجنين[1]، على أراضي قرية برقة وسيلة الظهر، وبالتحديد على قمة التلة المسماه (الظهور) من أراضي برقة شمال غرب نابلس، حيث استولت على أراضي الحوض الطبيعي رقم 6 المسمى حوض الظهور[2].

بلغت المساحة الأولية المخصصة لها حوالي 550 دونماً من الأراضي المصادرة، صودر منها 300 دونم عام 1977 و250 دونماً عام 1979، وترتفع هذه المستعمرة 624متراً عن سطح البحر[3].

في عام 1984 بلغ عدد وحداتها السكنية 50 وحدة سكنية، وفي أواخر عام 1994 بلغت حوالي 80 وحدة سكنية، وخطط لها أن تستوعب 300 عائلة[4]، ففي عام 2004 بلغ عدد سكانها حوالي 181 مستعمراً، أما مساحتها فقد بلغت حوالي 1043 دونماً، منها 157 دونماً مسطح بناء[5].

وفي آب 2005 أخلت حكومة الاحتلال المستعمرة إلى جانب ثلاث مستعمرات أخرى هي: صانور وكاديم وغانيم، وجميعها في محافظة جنين ضمن خطة أُحادية الجانب، ولم تسلم سلطات الاحتلال هذه المستعمرات الأربعة للسلطة الفلسطينية بل أبقتها تحت سيطرتها الأمنية المطلقة، وتم تدمير أبنية المستعمرة بكاملها، ولا زال آثار الدمار والخراب باقياً مكان المستعمرة، أما الأراضي الواقعة في محيط المستعمرة والتي كانت أراضي عسكرية مغلقة يمنع على المزارعين الوصول إليها عندما كانت المستعمرة قائمة، فقد سمحت سلطات الاحتلال للمزارعين باستعادتها، حيث سارع المزارعون إلى استصلاح أراضيهم، وقاموا بحفر الآبار لجمع المياه تحت إشراف مديرية زراعة

---

[1] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص66-67.

[2] غلمي، محمود عوده، **مرجع سابق**، ص196.

[3] التفكجي، خليل، **مرجع سابق**، ص78.

[4] أبو صبيح، عمران، **مرجع سابق**، ص67.

[5] معهد أريج، وحدة نظم المعلومات الجغرافية، **مصدر سابق**.

نابلس، وتقدر مساحة الأراضي التي تم استصلاحها 250 دونماً، زرعت بأشتال اللوز والزيتون والتين، كما تم شق عدة طرق زراعية، ورغم مضي عدة أعوام على إخلائها، إلا أن المستعمرين لم يقبلوا بالأمر الواقع بل قاموا بزيارات استفزازية إلى المستعمرة المخلاة، فمنذ بداية عام 2007 بدأ المستعمرون يعودون للمستعمرة في مناسبات الأعياد، وأسسوا حركة أطلق عليها اسم حركة العودة إلى حومش، وكان جيش الاحتلال يؤمن لهم الطرق والمكان[1].

بالإضافة إلى ذلك، فقد سمحت سلطات الاحتلال للمستعمرين بالتوسع في إنشاء البؤر الاستعمارية في مناطق مختلفة من أراضي المحافظة، وكل ذلك من أجل السيطرة على المزيد من الأراضي لنهب خيراتها واستغلال مواردها، فقد بلغ عدد هذه البؤر الاستعمارية في محافظة نابلس حوالي 37 بؤرة، وهي آخذة في الازدياد والاتساع مع مرور الوقت وكل ذلك على حساب المواطن الفلسطيني، حيث تنتظر إسرائيل الوقت السياسي المناسب لتحويل البؤر إلى مستعمرات رسمية، حيث سعت إسرائيل طوال الوقت إلى تضليل العالم فيما يتعلق بالبؤر الاستعمارية، وحاولت إضفاء الشرعية على جزء منها من خلال إصدار تقارير إسرائيلية صنفت بعضها بأنها شرعية والأخرى غير ذلك، والحقيقة أن جميع البؤر والمستعمرات مقامة على الأراضي الفلسطينية، وهي غير شرعية وغير قانونية ومبنية على الأراضي التي تم مصادرتها وسرقتها من أصحابها الأصليين، وتقوم السلطات الإسرائيلية بتزويد هذه البؤر بالميزانيات العالية لدعمها تحت مزاعم مختلفة، ورغم أن الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت مرات عديدة التزامها بإخلاء هذه البؤر، إلا أن ذلك ظل حبراً على ورق .

[1] مركز أبحاث الأراضي،2007، **محاولات المستعمرين للعودة الى حومش لم تتوقف**، تاريخ الزيارة 29-10-2011، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies view?record ID=1116

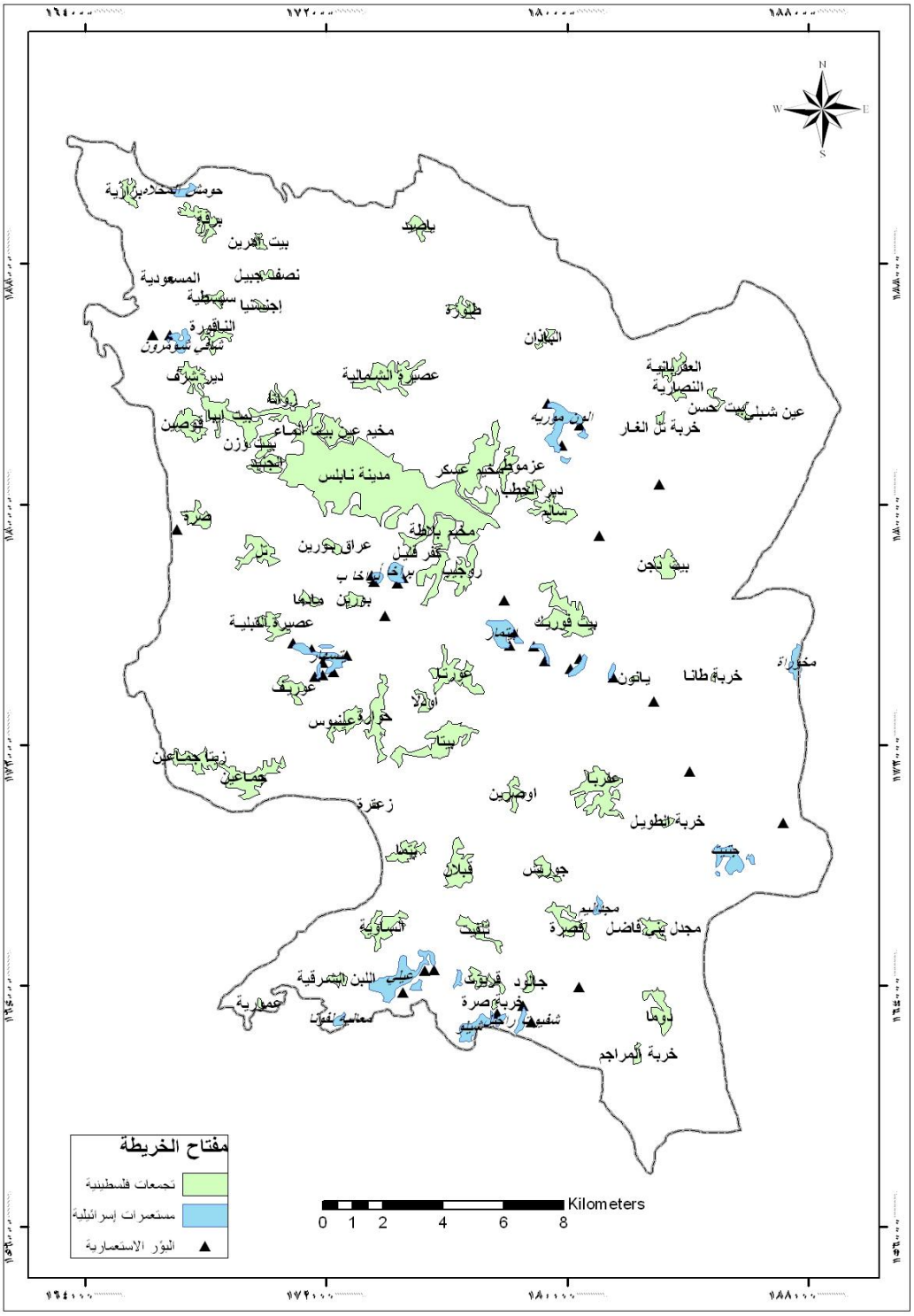

خريطة رقم(14):التوزيع الجغرافي للمستعمرات والبؤر الاستعمارية الإسرائيلية في محافظة نابلس

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات من المركز الجغرافي الفلسطيني، 2011.

6:3 أنواع المستعمرات المنتشرة في محافظة نابلس ومراحل تأسيسها:

تختلف أنواع المستعمرات المقامة على الأراضي الفلسطينية، فهي على عدة أصناف (سكني، صناعي، زراعي، سياحي، عسكري)، بحيث يلاحظ بأن معظم المستعمرات المقامة على أراضي محافظة نابلس هي ذات طابع سكني، بمعنى آخر هي مستعمرات مبيت، تستخدم للنوم في الليل، وفي النهار يذهب معظم سكانها إلى أعمالهم في داخل الأراضي المحتلة عام 1948 أو في المستعمرات المجاورة، ونلاحظ كذلك بأنه يوجد في منطقة الدراسة مستعمرتين ذات طابع زراعي هي (مخوراه وجتيت)؛ ويعود ذلك بسبب موقعها القريب من منطقة الأغوار، حيث المناخ الملائم والتربة الخصبة ووفرة المياه اللازمة لزراعة وإنتاج المحاصيل المختلفة، والتي تصدر معظم منتجاتها الزراعية إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948 وإلى اراضي الضفة الغربية وبأسعار منافسة، كما يوجد في منطقة الدراسة مستعمرتين ذات طابع صناعي وهي (ألون موريه وشيلو).

أما بالنسبة لمراحل التطور الاستعماري في محافظة نابلس، ففي الفترة الممتدة من 1967-1976، تم تأسيس مستعمرتين في محافظة نابلس بصورة انتقائية، ضمن سياسة استعمار تعتمد على الكيف وليس الكم، وتركزت هذه المستعمرات في منطقة الغور بوحي من خطة ألون[1]، ويمكن القول بأن الفترة الممتدة من 1977-1984، هي الفترة التي بلغ التوسع الاستعماري ذورته في المحافظة، حيث تأسست فيها 10 مستعمرات من أصل 13 مستعمرة، وقد شهدت هذه الفترة صعود حزب الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل، بالإضافة إلى تزايد نفوذ حركة غوش إمونيم الاستعمارية، لذلك شهدت هذه الفترة طفرة في بناء المستعمرات ليس فقط في محافظة نابلس بل في مختلف المناطق الفلسطينية، وكان الإطار النظري لهذا التوسع مجموعة من الخطط والمشاريع الاستيطانية من أهمها: خطة شارون، خطة متتياهو دروبلس، خطة غوش إمونيم، ونتيجة لذلك انتشر الاستعمار في مختلفة المناطق الفلسطينية، دون أن يتم الاحتكام بالضرورة إلى المنطق السياسي والجغرافي والاستراتيجي من وراء هذا الانتشار.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الإحصائي السنوي 2009، رام الله، فلسطين، ص30-31.

أما في فترة التسعينات فقد انخفضت وتيرة التوسع الاستعماري في تأسيس المستعمرات، حيث تم إقامة مستعمرة واحدة في محافظة نابلس في هذه الفترة، ويعود السبب في ذلك إلى مسيرة السلام، والمفاوضات وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستعمار، بالإضافة إلى عدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال تلك الفترة، وللتعويض عن ذلك لجأت سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة إلى توسيع المستعمرات المقامة سواء من حيث أعداد السكان، أو من حيث إقامة وإنشاء أحياء جديدة ضمن حدود المستعمرات القائمة[1].

جدول رقم (10): مستعمرات محافظة نابلس من حيث المساحة والنوع وسنة التأسيس وعدد السكان عام2010.

المستعمرة	سنة التأسيس	عدد المستعمرين عام 1994	عدد المستعمرين عام 2010	المساحة سنة التأسيس(دونم)	المساحة عام 2010 (دونم)	التصنيف (النوع)
إيتمار	1984	361	1101	200	4780	سكني
يتسهار	1983	200	982	18	1663	سكني
براخا	1982	319	1691	262	608	سكني
ألون موريه	1979	994	1447	500	2190	صناعي
شافي شمرون	1977	574	688	100	974	سكني
معاليه لفونا	1980	360	686	242	1942	سكني
عيلي	1984	647	3108	1222	4151	سكني
شيلو	1978	915	2172	581	3362	صناعي
متسبية راحيل	1992	100	530	50	557	سكني
مخوراه	1972	105	131	400	1027	زراعي
جتيت	1972	108	297	300	885	زراعي
مجداليم	1984	118	142	116	231	سكني
حومش	1978	168	حتى عام 2004 وصل إلى 181	550	حتى عام 2004 إلى 1043	سكني
المجموع	**____**	**4969**	**12975**	**4541**	**22370**	**_____**

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، مصدر سابق، ص30-31. [2] معهد أريج للدراسات والأبحاث التطبيقية، **وحدة نظم المعلومات الجغرافية** GIS، القدس[3] أبو حرب، قاسم، 1987، **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1987**، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص39، ص48.

يلاحظ كذلك ارتفاع أعداد المستعمرين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية المنتشرة في أراضي محافظة نابلس وخصوصاً المتدينين منهم الداعين إلى طرد العرب من أراضيهم، ويعود سبب ذلك إلى الامتيازات الممنوحة لهم من الحكومات الإسرائيلية التي تشجعهم على الهجرة للسكن والاستعمار في مستعمرات الضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى النمو الطبيعي المتزايد بين المستعمرين المتدينين، حيث قد يصل عدد الأطفال الذين بإمكان المرأة المستعمرة المتدينة أن تلدهم7.5 طفل لكل إمرأة[1]، ويلاحظ كذلك الزيادة الكبيرة في مساحة هذه المستعمرات والتي بلغت بين الأعوام 2000-2007 حوالي 103%، وهذا دليل على التوسع المتزايد في النشاط الاستيطاني الاستعماري في محافظة نابلس ، كل ذلك من أجل السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية وإستغلالها لصالحهم.

7:3 المعسكرات والنقاط العسكرية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في محافظة نابلس:

يوجد في محافظة نابلس 14 موقعاً عسكرياً تابعاً لجيش الاحتلال، وتحتل هذه المواقع مساحة تقدر بحوالي 3000 دونم أي حوالي 0.5% من المساحة الإجمالية للمحافظة[2]، والجدول التالي يوفر معلومات حول أهم هذه المعسكرات.

[1] منصور، جوني، **مرجع سابق**، ص89.

[2] معهد أريج للدراسات التطبيقية، وحدة نظم المعلومات الجغرافية GIS ، قاعدة بيانات المستعمرات، القدس.

جدول رقم (11): أهم معسكرات جيش الاحتلال الإسرائيلي في محافظة نابلس.

الرقم	المعسكر	الموقع	سنة الإنشاء	وصف المعسكر
1	معسكر حوارة	سهل حوارة	قبل العام 1967 (في العهد الاردني)	مهبط للطائرات العمودية، مقر الإدارة المدنية، مركز اعتقال، تجمع للدبابات والآليات العسكرية.
2	معسكر جبل عيبال (موشيه زرعين)	جبل عيبال	1970	مهبط للطائرات العمودية، أبراج مراقبة، مركز للمدفعية، تجمع للدبابات وآليات عسكرية أخرى.
3	معسكر جبل جرزيم	جبل جرزيم	2000	أبراج مراقبة، تجمع آليات، مركز مدفعية
4	معسكر رادار	أراضي قرية جالود	1970	أبراج مراقبة، مركز لتجمع الدبابات والآليات العسكرية لحماية المستعمرات المجاورة.

المصدر: مركز أبحاث الأراضي، 2008، **الوضع الجيوسياسي في محافظة نابلس**، مطبعة الجراشي، ص6.

وقد قامت هذه المعسكرات على حساب أراضي المواطنين والمزارعين الفلسطينيين، حيث قامت سلطات الاحتلال بمصادرة مئات الدونمات من الأراضي لإقامة هذه المعسكرات وتوسيعها، فهذه المعسكرات والنقاط العسكرية تساهم في إحكام القبضة العسكرية على محافظة نابلس وتخدم المستعمرين بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى حمايتهم أثناء تنقلهم على الطرق والشوارع الالتفافية، وتمثل نقاطاً لمراقبة تحرك الفلسطينيين، وتستخدم كذلك كمراكز لانطلاق اعتداءات جيش الاحتلال على التجمعات السكانية في المحافظة، بالإضافة إلى استخدامها كمراكز اعتقال وتحقيق للمواطنين الفلسطينيين.

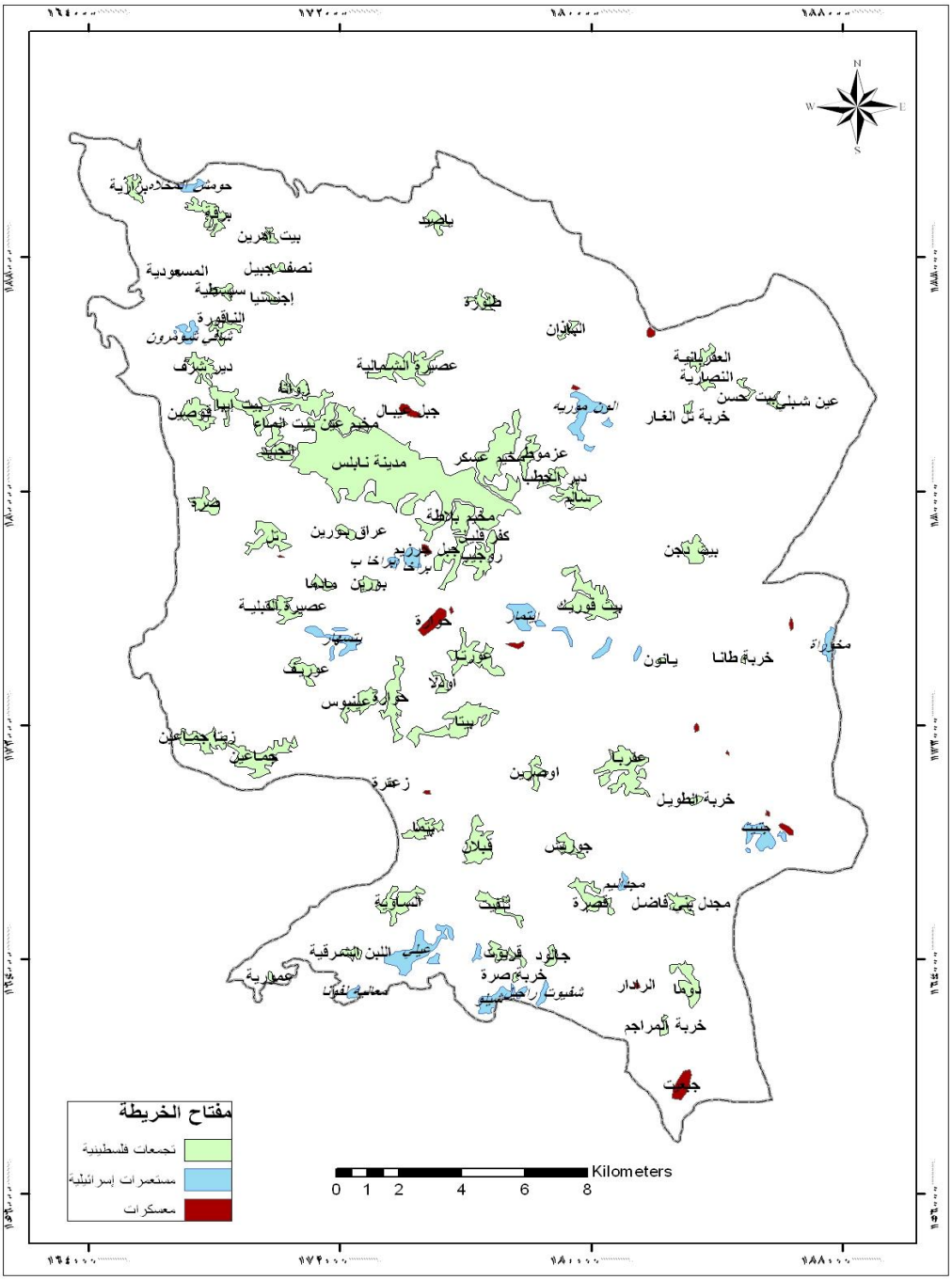

خريطة رقم(15) : التوزيع الجغرافي للمعسكرات الإسرائيلية الموجودة في محافظة نابلس

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2011.

الفصل الرابع: تأثير المستعمرات الإسرائيلية على التجمعات السكانية في محافظة نابلس

1:4 مقدمة

2:4 تأثير المستعمرات على الأراضي المزروعة بالزيتون في محافظة نابلس

3:4 تأثير المستعمرات على البيئة في محافظة نابلس

1:3:4 التلوث الناتج عن المياه العادمة

2:3:4 التلوث الناتج عن النفايات الصلبة

3:3:4 التلوث الناتج عن المصانع المنتشرة في المستعمرات الإسرائيلية

4:4 تأثير المستعمرات على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين في محافظة نابلس

1:4:4 الطرق الالتفافية في محافظة نابلس

2:4:4 الحواجز ونقاط التفتيش التابعة لسلطات الاحتلال في محافظة نابلس

5:4 تأثير المستعمرات على الموارد المائية في محافظة نابلس

1:5:4 السيطرة والاستنزاف الجائر للمياه الفلسطينية

2:5:4 تلويث المياه الفلسطينية

3:5:4 القيود الإسرائيلية المفروضة على حفر الابار وإنشاء شبكات المياه

6:4 تأثير المستعمرات على المواقع والمعالم الدينية والاثرية في محافظة نابلس

1:4 مقدمة:

قام المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي على فكرة اقتلاع المواطن الفلسطيني، وإحلال المهاجر القادم من بيئة غريبة على هذه البقعة مكانه، ويتطلب هذا الإحلال مكافحة صاحب الأرض الأصلي، والعيش على ممتلكاته، واستنزاف كل ما يملك من الثروات الطبيعية وغير الطبيعية، خاصة الأرض والمياه، دون الاهتمام بنتائج هذه السيطرة ومصادرتها أو سحب المياه الجوفية وتلويثها، وقد قامت المستعمرات بجملة من الممارسات التي أثرت على مختلف الجوانب من أرض ومياه وهواء وبيئة، مما أدى إلى تلوثها جميعاً.

ومما يجب التنويه له أن نابلس كمحافظة تعاني من التوسع الاستيطاني الاستعماري، وابتلاع المزيد من الأراضي من المستعمرين، وتصنف نابلس على أنها من أكثر المحافظات التي تعاني من التوسع الاستيطاني الاستعماري على مستوى محافظات الوطن، ولكن الأهم هو أن موقع المستعمرات تم اختياره من قبل سلطات الاحتلال وحركات الاستيطان الاستعماري بطريقة مدروسة ومخططة، وعلى أساس دراية ومعرفة تامة بالأهمية الإستراتيجية للمواقع التي أقيمت عليها المستعمرات، حيث لا يكاد يخلو جبل مطل أو جبل شاهق في محافظة نابلس من بؤرة استعمارية أو مستعمرة، وبالتالي كان للسياسات الاستيطانية الاستعمارية بكافة أشكالها، آثار تدميرية على التجمعات السكانية في محافظة نابلس، وسنتناول هذه الآثار بالتفصيل:-

2:4 تأثير المستعمرات على الأراضي المزروعة بالزيتون في محافظة نابلس:-

ثمة علاقة روحية سرمدية بين الفلسطيني وشجر الزيتون، فكلاهما شكل على مر التاريخ ثنائية تشير إلى عمق الانتماء إلى هذا الوطن التاريخي، فكانت شجرة الزيتون رمزاً لفلسطين بخيرها وقدسيتها، وللفلسطينيين بعطائها وتجذّرها، إن حرب المستعمرين على شجرة الزيتون هي حرب على الهوية الوطنية الفلسطينية، فكانت المستعمرات والطرق الالتفافية على حساب شجر الزيتون المعمر

منذ عشرات بل مئات السنين، فلم تشهد شجرة في التاريخ حرباً شرسة، وعداءً مستحكماً كما شهدته شجرة الزيتون على أرض فلسطين من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومستعمريه.[1]

لقد اقتلع الاحتلال ومستعمروه في حربهم الممنهجة مئات الآلاف من أشجار الزيتون، مما أدى إلى تعرية آلاف الدونمات، وحولوا هذه الأراضي إلى مستعمرات ليسكن فيها غلاة المستعمرين المتطرفين، ففي ظل الانتفاضة الفلسطينية الأولى قلعوا ما يزيد عن نصف مليون شجرة، 80% منها زيتون، وفي ظل عملية السلام والهدوء النسبي الذي جاء بعد اتفاقية أوسلو قلعوا وحرقوا من الزيتون حوالي 22 ألف دونماً بحجة شق الشوارع الالتفافية لخدمة السلام، وبعد فشل عملية السلام ووصولها إلى طريق مسدود، واندلاع انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، وفي إطار سياسة العقاب الجماعي التي انتهجتها سلطات الاحتلال، بحيث استغلوا الظروف أكثر وازدادت حرب الأشجار ضراوة وخصوصاً الحرب على شجر الزيتون.[2]

بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون في الضفة الفلسطينية حوالي 750000 دونم، ما يشكل 12.5% من مساحة أراضي الضفة، وهي أكبر بقعة زراعية من نوعها في الأراضي الفلسطينية[3]، وحول الخسائر الناجمة عن قلع شجر الزيتون أو منع اصحابه من قطف ثماره خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر انتفاضة الأقصى، بحيث بلغت المساحات المتضررة في الضفة على ما يلي:[4]

1. بلغت مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدران التي لا تمكن أصحابها من الوصول إليها حوالي 19000 دونم.

---

[1] قاعود، مصطفى سعد الدين، 2008، **اغتيال البيئة الفلسطينية (التطهير العرقي)**، ط1 ، صفحات للدراسات والنشر، دمشق ص22.

[2] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، مقالة بعنوان، **موسم تأبين الزيتون الفلسطيني**، تاريخ زيارة الموقع 2012/2/2، انظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=23

[3] خير الدين، رولا، مقالة بعنوان، **معاناة المواطن الفلسطيني في موسم الزيتون**، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تاريخ زيارة الموقع 20012/2/2، انظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.nbprs.ps

[4] قاعود، مصطفى سعد الدين، مرجع سابق، ص23– ص24

2. تبلغ مساحة الأراضي التي تم تجريفها بسبب الجدران أو الطرق الالتفافية الخاصة بالمستعمرات أو بسبب سياسة العقاب الجماعي حوالي 10000 دونم.
3. أما الأراضي المزروعة بالزيتون والمصنفة على أنها مناطق خطرة، أي تقع بجوار المستعمرات أو على طرق المستعمرين الأمر الذي يجعل إمكانية الوصول إليها شبه مستحيلة، فقد بلغت مساحتها حوالي 15000 دونماً ومعظمها في نابلس وسلفيت وطولكرم.
4. وعليه تصبح المساحة الإجمالية للمناطق المتضررة المعزولة والممنوعة والمحروقة حوالي 44000 دونم، أي ما يعادل 6% من مجموع مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون، وقدرت كمية الزيت المفقود لموسم واحد فقط نتيجة الانتهاكات المذكورة بحوالي 2100 طنا، وقدرت القيمة المالية لهذه الخسائر بحوالي 4.8 مليون دولار أمريكي.
5. أما القرى التي يعاني مزارعوها من مشكلة الوصول إلى بساتين الزيتون وقطافها فقد بلغت في محافظة نابلس 21 قرية، وفي طولكرم 9 قرى، وفي قلقيلية 9 قرى، وفي سلفيت 10 قرى، وفي رام الله 12 قرية، وفي بيت لحم 5 قرى، وفي الخليل 12 قرية.

فبين عامي 2001 و 2008 كانت خسارة المزارعين الفلسطينيين في مجال الزراعة أكثر من 31 مليون دولار، وفي نفس الفترة شهدت العائلات الفلسطينية تدمير 1639000 شجرة من بينها 547000 شجرة زيتون كنتيجة اقتلاع المستعمرين للأشجار وحرقها وعمليات جيش الاحتلال[1]، ولكن ورغم كل ذلك لم يتوقف المزارع الفلسطيني عن العناية بما تبقى له من أشجار زيتون، وعن زراعة ما تبقى له من أرض بأشجار الزيتون.

وقد أغاظ صمود الفلاحين الفلسطينيين وعنايتهم الفائقة بشجر الزيتون المستعمرين الإسرائيليين، فعملوا على ترويع الفلاحين ووضع المزيد من العقبات في طريق وصولهم إلى بساتينهم، وخصوصاً في مواسم الحرث والقطاف، واستخدموا في سبيل ذلك الأسلحة النارية والكلاب

[1] وزارة الزراعة الفلسطينية، ومركز أبحاث الأراضي، 2011، **مشروع رزنامة شجرة الزيتون (مبادرة الدفاع المشتركة)**، القدس.

المتوحشة، مستغلين حماية جيش الاحتلال لهم، وقد تسبب ذلك بسقوط العديد من الشهداء وإصابة المئات من الفلاحين بجراح خطيرة، وأبشع صور تلك الهجمة الشرسة تجلت بمنع المزارعين الفلسطينيين من قطف محصولهم وحرمانهم من ثمار جهدهم وعملهم أي حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد الذي يعتمدون عليه في معيشتهم، وقد كانت وما تزال محافظة نابلس من أكثر محافظات الوطن التي تعرضت لهذا النوع من الانتهاك، حيث بلغ عدد القرى التي يعاني مزارعوها من مشكلة صعوبة الوصول إلى حقول الزيتون وقطافها بسبب المستعمرين إلى 21 تجمع من مجموع 64 تجمعاً سكانياً في المحافظة، وهي على النحو التالي: بيت فوريك- بيت دجن- سالم- دير الحطب- عورتا- يانون- عقربة- بورين- عراق بورين- عصيرة القبلية- الساوية- اللبن الشرقية- قريوت- جالود- قصرة- الناقورة- عينبوس- حوارة- كفر قليل- تل- عزموط.[1]

وقد قام المستعمرون في كثير من الأحيان بسرقة الزيتون، وأخذه بالقوة وتحت تهديد السلاح، إما من أصحابه بعد القطاف أو بالتوجه المباشر لقطافه، مستغلين سياسة الإغلاق وحظر التجوال ومنع المزارعين من التوجه إلى أراضيهم، وقد ساعدهم في ذلك جملة كبيرة من فتاوى الحاخامات اليهود والأوامر والقرارات، مثل الحاخام "مردخاي الياهو" أحد أبرز كبار حاخامات اليهود، بحيث شرّع للمستعمرين سرقة الزيتون الفلسطيني، قائلاً "أنه يمكن جني المحصول وقطف الزيتون من مزارع الفلسطينيين، لأنهم يزرعون في أرضنا"[2]، يجدر بالذكر أن مجموعة من الحاخامات الكبار موجودين في المستعمرات المحيطة بنابلس مثل مستعمرة يتسهار ومستعمرة براخا، أي أن مركز التوجيه والتحريض للاعتداءات على الفلسطينيين يصدر من المستعمرات المحيطة التي يتسم بعضها بسكان غالبيتهم من المتطرفين العنصريين الذين جاؤوا خصيصاً إلى تلك المستعمرات على أساس قناعات متطرفة.[3]

---

[1] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، مقالة بعنوان، **موسم تأبين الزيتون الفلسطيني**، مرجع سابق.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام الفلسطينية، 2011، تقرير بعنوان، **الحرب الاستيطانية على شجرة الزيتون الفلسطينية**، منشورة بتاريخ 2010/11/3، أنظر إلى الرابط الإلكتروني .http://www.minfo.ps/arabic/index

[3] دغلس، غسان، 2010، مقالة بعنوان، **إلى متى سيبقى المستوطنون يعربدون تحت سمع ونظر جيش الاحتلال؟**، منشورة في مجلة نابلس الغد، محافظة نابلس، وحدة العلاقات العامة، ص71.

ومن الأمثلة على ذلك قام المستعمرون بنهب وسرقة كميات كبيرة من ثمار الزيتون في المنطقة الواقعة بين محافظتي نابلس وقلقيلية من الحقول التي تحاذي بؤرة حفاد جلعاد الاستعمارية التي تتوسط قرى صرة وتل وفرعتا وجيت، ولم تكتفي سلطات الاحتلال ومستعمريه بسرقة الثمار، بل تخطتها إلى تدمير بساتين الزيتون بالجرف والقطع وإشعال الحرائق وحرق أشجار الزيتون، بالنار أو بحرقها بالمواد الكيماوية الحارقة والتي تجفف وتقتل الشجرة تماماً كما تفعل النيران، ويتكرر حدوث ذلك خلال موسم قطاف الزيتون في العديد من أراضي قرى محافظة نابلس مثل أراضي حوارة وبيت فوريك وعصيرة القبلية وتل وغيرها من القرى، وأكثر هذه الهجمات شراسة كانت في قرية ديرالحطب، حيث قاموا بإتلاف أكثر من ألفي شجرة زيتون بواسطة غمرها بمياه المجاري والمنتجات الكيماوية التابعة لمستعمرة ألون موريه.

صورة رقم (1): قطع وإتلاف عشرات أشجار الزيتون في قرية عينبوس جنوب نابلس.

المصدر: جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي.

صورة رقم (2): إحراق عشرات الدونمات المزروعة بالزيتون في قرية عصيرة القبلية جنوب غرب نابلس.

المصدر: مجلس قروي عصيرة القبلية.

وفي شهادة إسرائيلية، يقول "زئيف شيف" –وهو محلل سياسي استراتيجي إسرائيلي– "ما قيمة ما تعلن عنه قيادة الجيش الإسرائيلي من تسهيلات بإعطاء تصاريح لعمال فلسطينيين أو تجار أمام عملية اجتثاث لمئات أشجار الزيتون التي تعود للفلاحين الفلسطينيين في سفوح جبال نابلس، فهل سيغطي تصريح العمل في إسرائيل على الغضب والكراهية التي يثيرها مشهد قطع وحرق وتجريف أشجار الزيتون؟ إن اجتثاث أشجار الزيتون يشكل رمزاً لعزم المستوطنين اليهود على طرد جيرانهم الفلسطينيين، وهو عمل مقيت يشكل نوعاً من الإرهاب الممنهج"[1].

وفي الوقت ذاته يعمل المستعمرون على زراعة أشجار الزيتون في المستعمرات والأراضي المحيطة بها التي جرى مصادرتها بأوامر عسكرية، كما جاء في خطة كاتس (وزير الزراعة الإسرائيلي يسرائيل كاتس) حيث أمر بغرس 72 ألف شجرة زيتون في أراضي "يهودا والسامرة"، والهدف: ملكية الأشجار ستكون فقط لليهود فيمنع نقل الأراضي في المستقبل إلى أيدي الفلسطينيين، وحسب الخطة التي جرى بلورتها مع دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية بكلفة

[1] قاعود، مصطفى سعد الدين، **اغتيال البيئة الفلسطينية، مرجع سابق**، ص23.

ملايين الدولارات، لتكون تحت تصرف المستعمرين فقط وسيكون المحصول للاستهلاك في الأراضي المحتلة، وهذه الخطة لم تنجح بالكامل[1].

وقد صرح وزير الدولة لشؤون الجدار والاستيطان الفلسطيني (ماهر غنيم)، إلى أنه في عام 2011، بلغ عدد الأشجار التي لحق بها الضرر، سواء بالقطع، أو الحرق أو القلع أو التسميم بالمياه العادمة حوالي 16290 شجرة، منها 11690 شجرة زيتون[2]، أما في عام 2009 فقد تم الاعتداء على ما يقارب 14000 شجرة زيتون في الأراضي الفلسطينية، لصالح توسيع المستعمرات اليهودية، وإقدام المستعمرين على إحراق وتقطيع آلاف الأشجار الأخرى، وقد تركزت هذه الاعتداءات في محافظات شمال الضفة، وأكثرها كان في مدينة نابلس، حيث اعتدى الاحتلال ومستعمروه على حوالي 6000 شجرة زيتون، وفي بداية موسم الزيتون من نفس العام تم ضبط منشورات وزعت بالقرب من المستعمرات، تدعو المستعمرين إلى إفشال الموسم ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم ومواجهة نشطاء السلام الأجانب وسرقة كاميراتهم وسرقة ثمار الزيتون الذي يجنيه المزارع الفلسطيني[3].

وقد كشف تقرير للإغاثة الزراعية الفلسطينية يوثق اعتداءات المستعمرين وجنود جيش الاحتلال خلال موسم قطاف الزيتون عام 2011، أن نحو 3707 شجرة زيتون تضررت بالحرق أو التجريف أو القلع من قبل المستعمرين وسلطات الاحتلال خلال موسم قطاف 2011 فقط، هذا عدا الأشهر الأخرى من السنة، وكشف التقرير أن 66% من الاعتداءات نفذها مستعمرون، وهذا يعكس الدور الذي يمارسه المستعمرون في استهداف الأرض وأشجار الزيتون بما لا يمكن فصله عن ما أطلق عليه من قبل المستعمرين بخطة "دفع الثمن" والتي تشمل إلحاق أضرار بممتلكات الفلسطينيين وحقولهم، كقطع أشجار الزيتون وإحراق المزروعات، وأن 29% من إجمالي

---

[1] نفس المرجع، ص24.

[2] غنيم، ماهر، 2011، مقالة بعنوان، **الاعتداءات الاستيطانية لعام 2011**، وكالة معاً الإخبارية، تاريخ نشره 2011/12/29 أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.maannews.net/arb/print.aspx?ID=448486

[3] مركز أبحاث الأراضي، مقالة بعنوان، **إسرائيل اعتدت على 14000 شجرة زيتون لصالح توسيع المستعمرات خلال العام 2009**، جريدة الأيام، تاريخ نشره 2009/12/3، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=127920&date=12/3/2009

الاعتداءات نفذها جيش الاحتلال، وما نسبته 5% من إجمالي الاعتداءات غير محددة جهة التنفيذ (مستعمرين أو جيش الاحتلال)[1].

وأظهر التقرير أن 51% من هذه الاعتداءات طالت مزارعين وأشجار الزيتون في محافظة نابلس، وما تبقى وزع على 7 محافظات في الضفة الغربية، وهذا يؤكد أن محافظة نابلس تحصل على نصيب الأسد من اعتداءات المستعمرين، ويعود ذلك إلى طبيعة المستعمرين الموجودين في مستعمرات المحافظة، فهم من المتطرفين المتدينيين، موضحاً أن اعتداء منع الوصول إلى حقول الزيتون سجل النسبة الأكبر من إجمالي الاعتداءات، وذكر التقرير إلى أنه تم قطع 340 شجرة زيتون من قبل المستعمرين في3 محافظات بالضفة الغربية هي نابلس وسلفيت ورام الله، وسجلت أعلى نسبة اعتداء بالقطع في محافظة نابلس بواقع 275 شجرة زيتون أي ما نسبته 81% من إجمالي انتهاكات قطع أشجار الزيتون، يليها محافظة سلفيت بواقع 40 شجرة أيه ما نسبته 12%، وأخيراً رام الله بواقع 25 شجرة أي ما نسبته 7%، وفيما يتعلق باستهداف المزارعين، حيث سجل إصابة 15 مزارعاً ومزارعة وتركزت الإصابات جميعها في محافظة نابلس بنسبة 100%[2].

وقدرت الإغاثة الزراعية الفلسطينية خسائر الاعتداءات بالحرق أو القطع أو الجرف لموسم القطاف فقط بحوالي 780000 شيقل إسرائيلي (223000 دولار أمريكي)، وهذه التقديرات مقتصرة فقط على الخسائر المباشرة للفاقد من أشجار الزيتون المحترقة أو المقطوعة أو التي تم تجريفها من قبل المستعمرين وسلطات الاحتلال، ودون احتساب الخسائر عن الإنتاج التراكمي لأشجار الزيتون المستهدفة خلال الأعوام المقبلة [3]. وقد تم رصد العديد من الاعتداءات والانتهاكات بحق أشجار الزيتون والمزارعين الفلسطينيين في محافظة نابلس لعام 2011 وهي على النحو التالي:

---

[1] الإغاثة الزراعية الفلسطينية، 2011، تقرير بعنوان، **3700 شجرة زيتون تضررت خلال موسم قطاف 2011**، منشورة في جريدة القدس الفلسطينية، تاريخ النشر 2011/12/19، أنظر إلى الرابط الإلكتروني www.alquds.com/pdfs/pdf_docs/2011/19/pag13.pdf

[2] الإغاثة الزراعية الفلسطينية، 2011، تقرير بعنوان، **3700 شجرة زيتون تضررت خلال موسم قطاف 2011**، منشورة في جريدة القدس الفلسطينية، **مرجع سابق**.

[3] **نفس المرجع**.

جدول رقم (12): إعتداءات وإنتهاكات المستعمرين على أشجار الزيتون والمزارعين في محافظة نابلس 2011:

تاريخ الاعتداء	نوع الاعتداء(زراعي)	منطقة الاعتداء	نتائج الاعتداء
كانون ثاني	مهاجمة مزارعين وتدمير ومصادرة حقول زيتون	أراضي قرى عصيرة القبلية وقريوت وقصرة وجالود	إصابة ثلاثة مزارعين وتدمير 100 شتلة زيتون ومصادرة 65 دونماً لاقامة بؤرة إستعمارية
شباط	مهاجمة مزارعين وتجريف وقلع وسرقة أشتال زيتون ولوزيات	أراضي قرى صرة وتل وجالود ومادما وعوريف ودير الحطب وقصرة	إصابة مزارعين وقلع 275 شجرة زيتون وسرقة 18 أخرى وتجريف اراضي زراعية في دير الحطب
اذار	مهاجمة مزارعين وإقتلاع وتجريف أراض مزروعة بالزيتون	أراضي قرى قصرة وحوارة وعورتا وبيت دجن	إصابة سبعة مزارعين وإتلاف وإقتلاع 220 شجرة زيتون وتجريف أراض زراعية في عورتا
نيسان	مصادرة وتجريف أراض زراعية ومنع المزارعين من الوصول إليها	أراضي قرى عراق بورين وعورتا وعقربة	مصادرة أكثر من 1000 دونم من الأراضي الزراعية ومنع زراعتها
أيار	إحراق الأشجار ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم	أراضي قرى مادما وبورين وقريوت وقصرة	إحراق 7 دونم من الأراضي الزراعية منها زيتون
حزيران	مصادرة وإحراق أراض مزروعة بالزيتون واللوز	أراضي قرى مادما وبورين وعراق بورين ودير الحطب وقريوت وعورتا	إحراق 200 شجرة زيتون و50 شجرة لوز ومصادرة 189 دونم في قريوت
تموز	إحراق أراض مزروعة بالزيتون	أراضي قرى بورين ومادما وعورتا وعصيرة القبلية والباذان	إحراق 30 دونما مزروعة بالزيتون والعشرات من الدونمات المزروعة بمحاصيل أخرى
آب	إحراق الأشجار وقلع أراضي مزروعة بالزيتون	أراضي قرى بورين وقصرة وجالود	إحراق أكثر من150 دونما بالإضافة إلى قلع 350 شجرة زيتون
أيلول	إحراق وقلع وقطع أراضي أشجار زيتون	أراضي قرى بورين ومادما وحوارة وعينبوس وقصرة	قلع وقطع 495 شجرة زيتون وإحراق أكثر من 200 دونماً
تشرين اول	قلع وقطع زيتون ومهاجمة المزارعين أثناء قطفهم لمحصول الزيتون	أراضي قرى قصرة ومادما ويانون ودير الحطب وعزموط وقرى أخرى	قطع 200 شجرة زيتون وقلع العشرات منها ومنع وصول المزارعين إلى أراضيهم
تشرين ثاني	تجريف وقلع وقطع أراض مزروعة بالزيتون	أراضي قرى الساوية ومادما وبورين	قطع جذور وقلع 50 شجرة زيتون وتجريف أراضي مزروعة بالزيتون في الساوية
كانون أول	قطع وإعتقال أطفال	أراضي قرى بورين واللبن الشرقية	إعتقال ثلاثة أطفال خلال جمعهم ثمار الزيتون وقطع 15 شجرة زيتون في بورين

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة الفلسطينية، **انتهاكات عام 2011**، محافظة نابلس، بتصرف الباحث بالاعتماد على بيانات بعض المواقع الإخبارية مثل معاً ودنيا الوطن.

3:4 تأثير المستعمرات على البيئة في محافظة نابلس:

لا يقتصر تأثير الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على الوضع السياسي والأمني للمناطق التي تشملها حركة الاستعمار، بل تمتد لتشمل التوازن البيئي القائم في المجتمع الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، ومن الآثار البيئية للإستيطان الاستعماري الإسرائيلي ما يلي:

1. التلوث الناتج عن المياه العادمة.
2. التلوث الناتج عن النفايات الصلبة.
3. التلوث الناتج عن المصانع المنتشرة في المستعمرات الإسرائيلية.

1:3:4 التلوث الناتج عن المياه العادمة:

عمدت إسرائيل إلى تصريف ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة الناتجة عن استهلاك المستعمرين في المستعمرات الإسرائيلية نحو الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، دون الاهتمام بتكريرها وإعادة استعمالها، وبالتالي تشكل هذه المياه العادمة خطراً بيئياً كبيراً على الصحة العامة للمواطنين الفلسطينيين.

وتشير التقديرات إلى أنه في الضفة الغربية وحدها بلغت كمية المياه العادمة التي تنتج عن المستعمرات الإسرائيلية التي يقطنها حوالي 600000 مستعمر حوالي 54 مليون متر مكعبا سنويا[1]، في حين أن كمية ما ينتجه الفلسطينيون في الضفة الغربية من مياه عادمة للعام 2010 قد بلغ 49.3 مليون متر مكعبا، علماً أن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية قد بلغ 2.5 مليون نسمة[2]، ومن هنا يظهر الفرق الهائل بين الاستخدام الفلسطيني للمياه واستخدام المستعمرين، مع الأخذ بعين الاعتبار فارق عدد السكان، بالإضافة إلى أن 90% من مساكن المستعمرات

---

[1] معهد أريج للأبحاث التطبيقية، تقرير بعنوان، **غزو إسرائيلي من نوع جديد يهدد صحة الشعب الفلسطيني**، قاعدة بيانات المستعمرات، تاريخ زيارة الموقع (2012/2/20)، أنظر إلى الرابط الإلكتروني
.http://www.poica.org/editor/case-studies/view.php?recordID=1575

[2] معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2011، بحث بعنوان، **الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان**، بيت لحم، فلسطين، ص7.

متصلة بشبكات الصرف الصحي إلا أن نسبة ما يعالج منها لا يتجاوز 10%[1]، في حين بلغت نسبة الأُسر في الضفة الغربية التي تتخلص من مياهها العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي عام 2009 حوالي35.5%[2]، أما على مستوى التجمعات كان هناك 64 تجمعاً في الضفة الغربية متصلة بشبكة الصرف الصحي، أما في محافظة نابلس فهناك 13 تجمعاً متصلة بشبكة الصرف الصحي وذلك خلال العام 2008[3]. إن كل هذا الاستهتار الإسرائيلي بالبيئة الفلسطينية يسبب أضرارا جسيمة على الأودية والأراضي الزراعية.

ومن الأماكن التي تذهب إليها مياه الصرف القادمة من المستعمرات حسب تقارير وزارة شؤون البيئة الفلسطينية هي: وادي قانا والذي يقع بين نابلس وقلقيلية وتصب فيه مستعمرات أريئيل ومجموعة من المستعمرات الأخرى، بالإضافة إلى وادي حبلة في قلقيلية ووادي المقطع في جنين ووادي النار وغيرها من الأودية الفلسطينية الأخرى[4].

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2007، **تقرير بمناسبة اليوم العالمي للبيئة**، تاريخ زيارة الموقع 2012/2/12، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/environmen/study/studyll.html.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **مسح البيئة المنزلي**، رام الله، فلسطين، ص31.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **مسح التجمعات السكانية**، رام الله، فلسطين، ص36.

[4] قاعود، مصطفى سعد الدين، اغتيال البيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص73.

صورة رقم (3): المياه العادمة لمستعمرة ألون موريه في أراضي دير الحطب وعزموط.

المصدر: مجلس قروي دير الحطب.

وبذلك فإن المياه العادمة تلعب دوراً كبيراً في تلويث البيئة، فهي تعمل على تلويث المياه الجوفية والسطحية والأراضي الزراعية والمزروعات، ونشر الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات الضارة وانتشار الأوبئة والأمراض المزمنة بين السكان الفلسطينيين، وبالإضافة إلى اعتبارها مناطق لجلب الكلاب الضالة والخنازير التي تقوم بمهاجمة الفلاحين في كثير الأحيان[1].

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة،2000، **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، ص24- ص26.

جدول رقم (13): المستعمرات وأماكن تصريف مياهها العادمة في محافظة نابلس[1].

المستعمرة	مكان التصريف
ألون موريه	تصب مياه مجاريها في أراضي قرى دير الحطب وسالم وعزموط الزراعية *
إيتمار	تصب مياه مجاريها في أراضي المزارعين الفلسطينيين بين نابلس وعورتا
مستعمرة عيلي	تصب مياه مجاريها في أراضي قرية اللبن الشرقية الزراعية من الجهة الشرقية
مستعمرة شيلو	تصب مياه مجاريها في أراضي جالود وقريوت وخربة صرة
مستعمرة مخوراه	تصب مياه مجاريها في أراضي المزارعين الفلسطينيين في خربة طانا
مستعمرة معاليه لفونا	تصب مياه مجاريها في أراضي محافظة رام الله والبيرة المجاورة لنابلس
مستعمرة حومش قبل إخلائها	كانت تصب مياه مجاريها في أراضي برقة وسبسطية الزراعية

إن جميع المستعمرات المقامة على أراضي المواطنين في محافظة نابلس من شمالها إلى جنوبها، ومن غربها إلى شرقها، تقوم بضخ مياهها العادمة سواء أكانت منزلية أو صناعية باتجاه الأودية والحقول الفلسطينية، الأمر الذي ألحق الضرر بالإنسان والحيوان والنبات والتربة والمياه السطحية والجوفية والهواء[2]، ومنذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، عملت سلطات الاحتلال

[1] **المصدر**: *1 قاعود، مصطفى سعد الدين، 2008، **اغتيال البيئة الفلسطينية**، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ص74- 76. 2 معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2005، **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي**، القدس، 2012/2/16، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/environment/study/study7.html

[2] موقع دنيا الوطن الإخباري، 2005، تقرير بعنوان، **الاحتلال يحول نابلس إلى مكب للنفايات ومجاري المستوطنات**، تاريخ نشره 2005/5/23، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.alwatanvoice.com/arabic/news

على إهمال المشاريع التطويرية لقطاع المياه والصرف الصحي، حيث كانت سلطات الاحتلال تجبي الضرائب من المواطنين الفلسطينيين إلا أن عائدات هذه الضرائب كانت تصرف لخدمة مصالح الاحتلال والمستعمرين، حيث أخل الاحتلال بالعديد من الاتفاقيات التي وقعت مع السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بالحماية البيئية واستغلال المصادر الطبيعية، حيث كانت سلطات الاحتلال ترفض العديد من المشاريع لإقامة شبكات صرف صحي بدعم من الدول المانحة، وكانت تشترط عليها أن يكون المشروع مشترك مع المستعمرات لمعالجة المياه العادمة، وعليه رفض الفلسطينيون المقترح لأن ذلك يعتبر محاولة لشرعنة المستوطنات الإسرائيلية، وعليه تم تعليق وتجميد حوالي 150 مشروعا في مجال تحسين خدمات البنية التحتية وفي مقدمتها الصرف الصحي[1].

[1] العتيلي، شداد، 2008، **الوضع المائي في الضفة الغربية مأساوي وبقطاع غزة كارثي (إسرائيل تسيطر على مصادر المياه)**، تاريخ الزيارة 2009/12/15، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.alquds.com/node/24253.

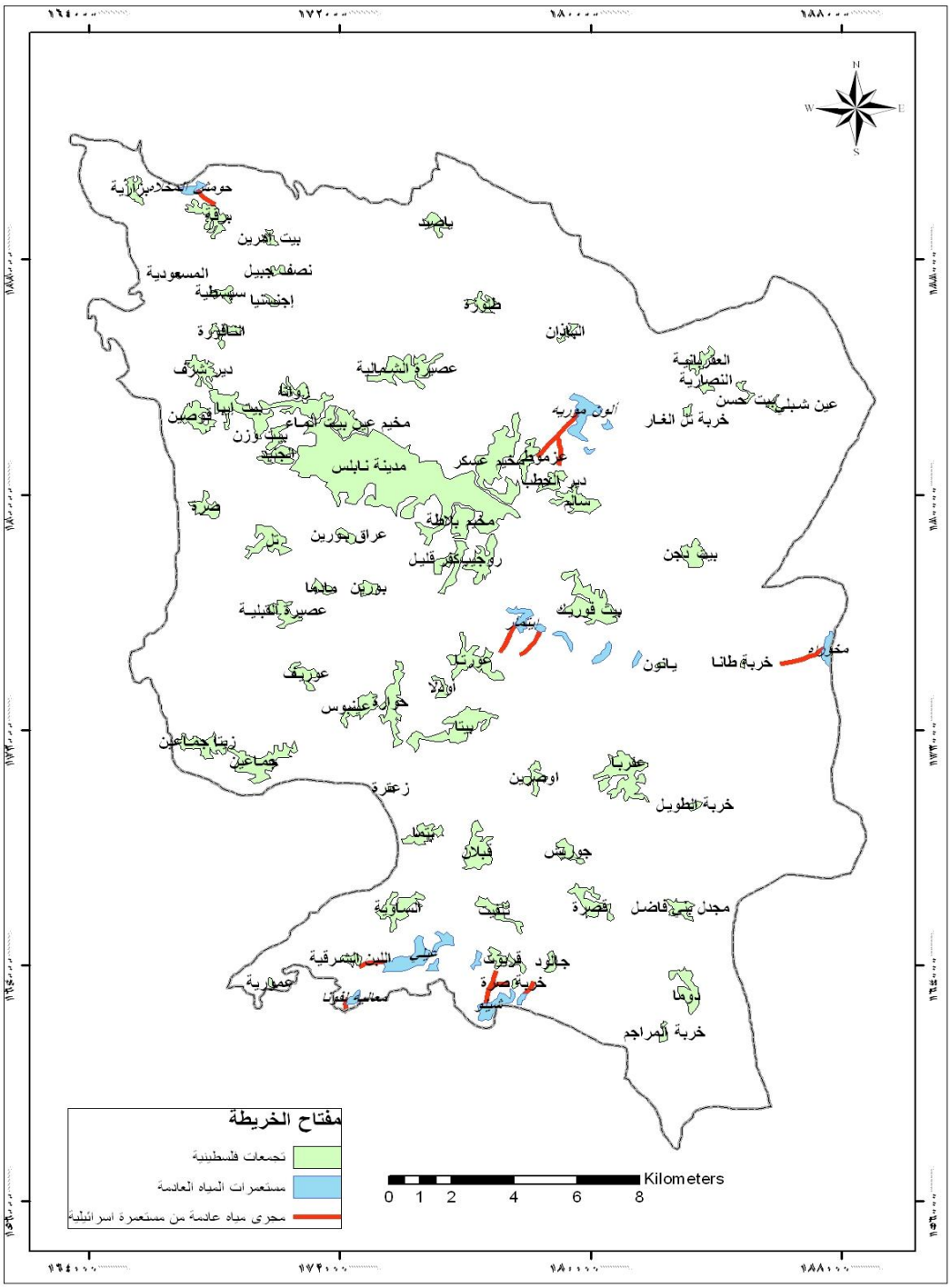

خريطة رقم (16): المياه العادمة المتدفقة من المستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من المركز الجغرافي الفلسطيني 2011 .

2:3:4 التلوث الناجم عن النفايات الصلبة:

عملت سلطات الاحتلال على شن حرب ممنهجة على بيئة الإنسان الفلسطيني من أجل تحويل أرضه إلى مكان غير صالح للعيش والقضاء على تطوره إقتصادياً واجتماعياً وبالتالي دفعه إلى الهجرة، حيث امتازت الحرب البيئية بطابعين: الأول تمثل بالإخلال بالاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين والمتعلقة بحماية البيئة والاستخدام المستدام للمصادر الطبيعية وذلك لتحويل الأراضي الفلسطينية إلى مكبات للنفايات الإسرائيلية، لوحظ أن (84) تجمعاً من التجمعات السكانية الفلسطينية تقوم المستعمرات الإسرائيلية باستخدام أراضيهم مكبا للنفايات بشكل عشوائي غير منظم وغير صحي، ومن هذه التجمعات في محافظة نابلس (عصيرة القبلية ومادما وبيت فوريك وبيت دجن ومجدل بني فاضل وديرشرف) ، أما الطابع الثاني فيتمثل بإعاقة تنفيذ المشاريع المتعلقة بإدارة النفايات في الأراضي الفلسطينية التي من شأنها الحد من المشاكل البيئية المنتشرة[1].

حيث تساهم المستعمرات المنتشرة في محافظة نابلس بتلويث البيئة الفلسطينية عن طريق النفايات الصلبة الناتجة عن استخدامات المستعمرين المختلفة المنزلية والصناعية، وتقوم المستعمرات الإسرائيلية بإلقاء هذه النفايات على اختلافها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، كما هو الحال في المكب المقام إلى الغرب من قرية بيت فوريك وقرية بيت دجن، وتقدر كمية النفايات الصلبة التي يتم إنتاجها سنوياً في المستعمرات الإسرائيلية الموزعة في الضفة الغربية بحوالي 387 ألف طن سنوياً ويتم التخلص من 80% من هذه النفايات في المكبات التابعة للبلديات والمجالس القروية الفلسطينية وبشكل غير قانوني[2].

وأكبر مثال على ذلك، تقوم مستعمرة يتسهار بالتخلص من نفاياتها الصلبة في منطقة العبدلي (أبوديس) بجوار العيزرية والسواحرة، أما مستعمرتي ألون موريه وإيتمار وغيرها من المستعمرات فإنها تتخلص من نفاياتها الصلبة في المكب المقام إلى الغرب من قرية بيت فوريك

---

[1] طعمه، أيسر، 2010، **أثر المصانع الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، مقدمة إلى مؤتمر (الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية جسور سلام وتنمية إقتصادية أم دمار للإنسان والبيئة)**، طولكرم، تاريخ عقده 2011/2/13,14.

[2] معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2009، **إدارة النفايات الصلبة في فلسطين، وحدة أبحاث البيئة والمياه**، القدس، ص13.

وقرية بيت دجن، شرق مدينة نابلس[1]، وهذه المكبات العشوائية تنتج عنها الكثير من المشاكل البيئية والتي من أهمها[2]:

1. تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة استخدام هذه الأراضي مكبات عشوائية للتخلص من هذه النفايات الصلبة والمواد الخطرة.
2. تلوث المياه الجوفية نتيجة تسرب العصارة الناتجة من هذه النفايات الصلبة.
3. تعتبر أكوام النفايات الصلبة الموجودة داخل هذه المكبات العشوائية ملجأ للقوارض والحشرات التي تسبب أضراراً صحية ومادية للمواطنين، فالمناطق التي تكثر فيها حالات السرطان وعلى رأسها سرطان الدم وسرطان المثانة والرئة تكون قريبة من مكبات النفايات، هذا بالإضافة إلى ضعف بنية المواليد وخفة الوزن عندهم وقصر القامة ومشاكل تتعلق بالتنفس والقلب.
4. الحرق العشوائي لهذه النفايات يسبب تلوث الهواء.
5. دفن العديد من المواد الخطرة مجهولة المصدر والنوع في الأراضي الفلسطينية.

ولقد عملت سلطات الاحتلال على تحويل الأراضي الفلسطينية إلى مكبات للنفايات الصلبة والخطرة، وذلك من خلال إقامة مكبات خاصة بهم داخل الأراضي الفلسطينية مثل إقامة مكب داخل محافظة نابلس في موقع يعرف باسم كسارة أبو شوشة، وذلك لنقل 10 آلاف طن من النفايات شهرياً من داخل الأراضي المحتلة عام 1948 ومن المستعمرات الإسرائيلية القريبة من المنطقة، بالإضافة إلى استخدام بعض المكبات الواقعة داخل المحافظة التي تستخدم من الفلسطينيين، مثل مكب بيت فوريك الواقع إلى الشرق من مدينة نابلس[3].

ونتيجة لسياسة الإغلاق والعزل وتشديد الحصار التي اتبعتها سلطات الاحتلال في ظل انتفاضة الأقصى عام 2000، تدهورت عملية إدارة النفايات الصلبة، وازداد عدد مكبات النفايات

---

[1] غلمي، محمد عوده، مرجع سابق، ص247.

[2] طبيل، محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص467.

[3] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005، **البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)**، سلسلة تقارير خاصة (40)، رام الله، ص27.

العشوائية المفتوحة في الضفة الغربية من 89 إلى 189 مكباً، وفي محافظة نابلس ارتفعت من 11 إلى 29 مكباً.

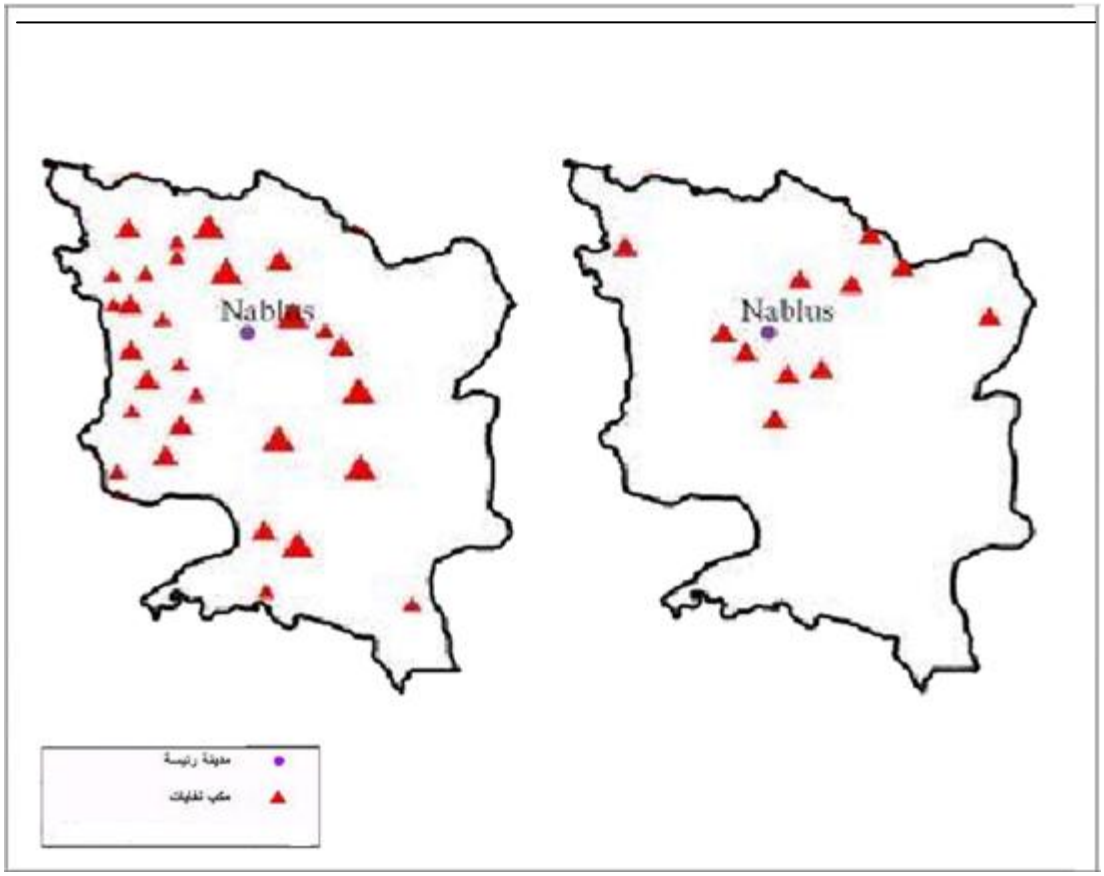

خريطة رقم (17): عدد مكبات النفايات الصلبة في محافظة نابلس قبل وخلال الانتفاضة الثانية.

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2005، **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي**، القدس، تاريخ الزيارة 2012/2/16، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/environment/study/study7.html

3:3:4 التلوث الناتج عن المصانع المنتشرة في المستعمرات الإسرائيلية:

تعمل سلطات الاحتلال على تلويث البيئة في الضفة الغربية عبر إقامتها للمناطق الصناعية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 أو المناطق القريبة منها حيث يتم التخلص من نفاياتها الصناعية فيها، ونتيجة أن تلك الصناعات يفرض عليها شروط ضابطة جداً في الأراضي المحتلة عام 1948 من سلطة جودة البيئة الإسرائيلية ووزارة الصحة الإسرائيلية، وللهروب من ذلك كان الحل لديهم بنقل تلك الصناعات إلى المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية، ليتكبد المواطن الفلسطيني الخسائر المترتبة عليها، منها البيئية، والصحية، والنفسية

وغيرها، حتى أصبحت الضفة الغربية هي المكان المفضل لكل هذه المصانع التي تبث سمومها في كل مكان[1].

حيث تقع المستعمرات الصناعية الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية في المناطق المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو، وهي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ويتم إدارتها بالكامل من المستعمرين وفي غياب تام للسلطة الفلسطينية أو أي جهة مراقبة أخرى[2]، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المستعمرات الصناعية في الضفة الغربية قد بلغت 20 مستعمرة صناعية موزعة على محافظات الوطن (5 مستعمرات صناعية في محافظة سلفيت، و4 مستعمرات صناعية في محافظة قلقيلية، و3 مستعمرات صناعية في كل من محافظتي الخليل والقدس، ومستعمرة صناعية واحدة في كل من جنين وأريحا وبيت لحم، أما محافظة نابلس فيوجد بها مستعمرتين صناعيتين هما: مستعمرة ألون موريه ومستعمرة شيلو) هذا بالإضافة إلى إنشاء ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية على الحدود مع الأراضي المحتلة عام 1948 بقرار من حكومة الاحتلال، مكرسة بذلك سياسة الفصل العنصري[3].

---

[1] المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تقرير بعنوان، **تأثير الاحتلال على البيئة في فلسطين**، تاريخ الزيارة 2012/1/28، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.airssforum.com/showthread.php?t=2981

[2] الهدهد، آمال، القيتي، رامز، 2009، **أثر المصانع الإسرائيلية على الصحة والبيئة الفلسطينية في محافظات الشمال.**

[3] طعمه، أيسر، مرجع سابق، ص13.

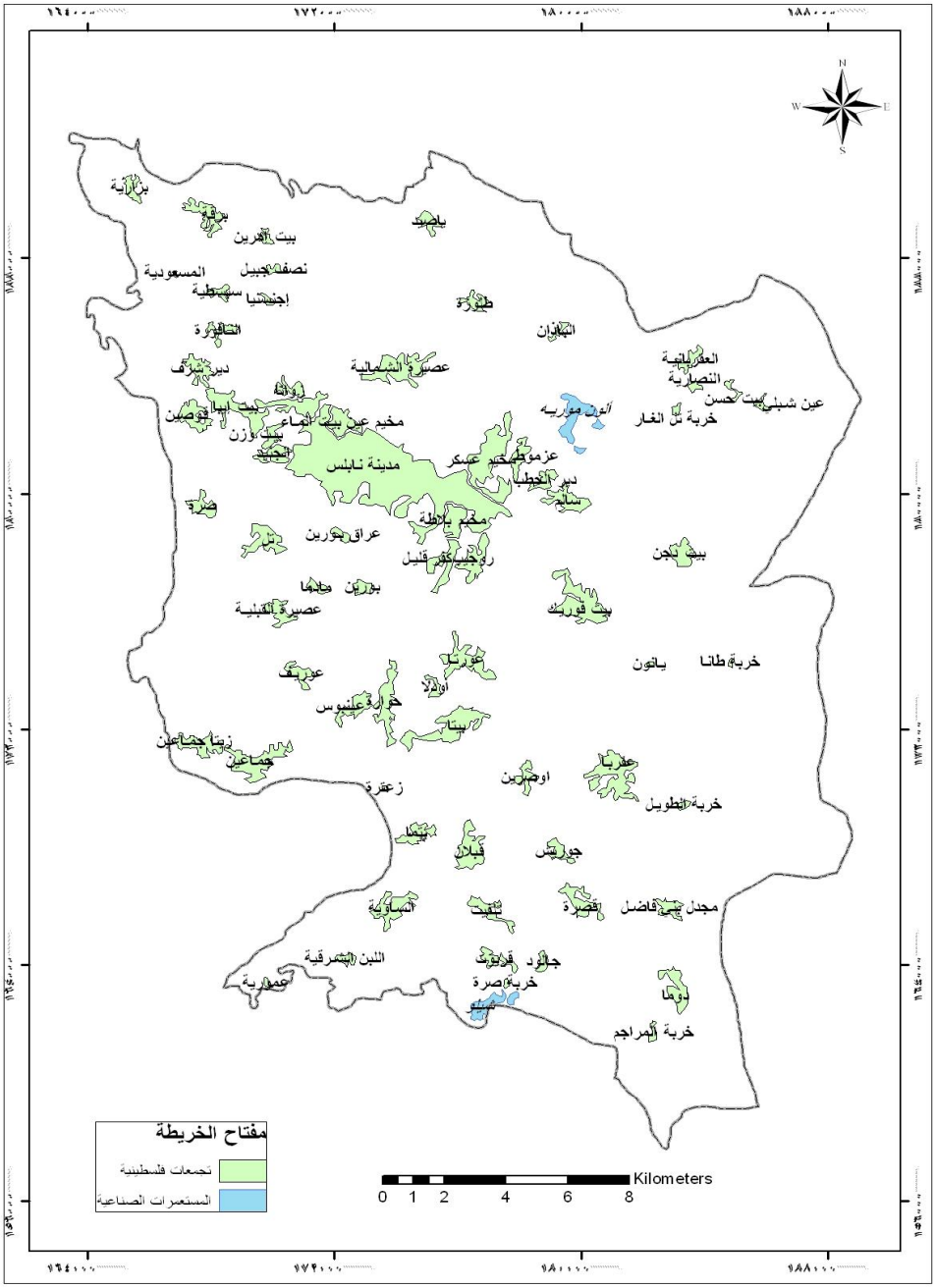

خريطة رقم (18): التوزيع الجغرافي للمستعمرات الصناعية الإسرائيلية في محافظة نابلس.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات من المركز الجغرافي الفلسطيني 2011 .

على الرغم من التعتيم على نوعية الصناعات الإسرائيلية وكميات إنتاجها ومخلفاتها في المناطق الفلسطينية، فإن التقديرات تشير إلى وجود أكثر من 200 مصنعاً إسرائيلياً في الضفة الغربية، ويعتبر معظمها صناعات شديدة التلويث للبيئة وللصحة العامة مثل الألمنيوم، وصناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، والغازات، أما في محافظة نابلس ففيها مستعمرتان صناعيتان هما:

ألون موريه وشيلو، حيث يوجد بهما العديد من المصانع، كما توجد مصانع أخرى في المستعمرات المنتشرة على أراضي المحافظة.

جدول رقم (14): المصانع الموجودة في المستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس[1].

اسم المستعمرة	المصنع المنتج	الضرر البيئي للسكان الفلسطينيين
حومش قبل إخلائها	مصنع ألمنيوم	تتخلص المستعمرة من المخلفات الصناعية بالقرب من قرى برقة ووادي سبسطية *
ألون موريه	مصنع منظفات كيماوية مصنع ألمنيوم مصنع تعبئة مواد غذائية مصنع دهانات منزلية مصنع مبيدات حشرية مصنع للصفائح المعدنية وقطع الغيار العسكرية مصنع وبرمجة الحواسيب	تصب المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة في حقول الزيتون للسكان الفلسطينيين في قرى سالم ودير الحطب وعزموط
شيلو	مصنع ألمنيوم مصنع الجلود مصنع كيماوي	تصب المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة في حقول الزيتون للسكان الفلسطينيين
إيتمار	مصنع ألمنيوم	تصب المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة في حقول الزيتون للسكان الفلسطينيين
مجداليم	مصنع دهانات منزلية مصنع جلود مصنع بلاستيك	تصب المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة في حقول الزيتون للسكان الفلسطينيين
معاليه لفونا	مصنع ألمنيوم	تصب المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة في حقول الزيتون للسكان الفلسطينيين *

[1] **المصدر**: 1 المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تقرير بعنوان، **أثر المستعمرات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية**، تاريخ الزيارة 2012/1/2، انظر إلى الرابط الإلكتروني www.nbprs.ps/page.php 2 * جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، **سلسلة تقارير عن مستعمرات محافظة نابلس**، قاعدة بيانات المستعمرات، القدس.

وبالتالي فإن هذه المصانع الإسرائيلية المنتشرة في محافظة نابلس تؤثر بشكل كبير على البيئة في المحافظة، وأكبر مثال على ذلك قرى سالم ودير الحطب وعزموط، حيث تتأثر هذه القرى بالنفايات الصلبة والسائلة التي تنساب إليها من مصانع مستعمرة ألون موريه، وتؤدي هذه إلى تدمير بيئي كبير في الأراضي التي تأتي عليها، حيث تتمثل المخاطر الناتجة عن المصانع الإسرائيلية كما يلي[1]:

1. تلويث مصادر المياه من جراء تفريغ المياه العادمة الصناعية في الوديان، فالمياه الناتجة عن هذه الصناعات تحتوي على الكثير من المواد السامة مثل (الألمنيوم، الكروميوم، الرصاص، الزنك والنيكل).
2. الغازات الناتجة من المصانع الإسرائيلية التي تشكل تلوث للهواء ومثال على ذلك الدخان الأسود والسحب الحامضيّة والتي تتشكل فوق القرى المحيطة بالمناطق الصناعية الإسرائيلية، ويؤدي ذلك إلى إصابة الناس بالعديد من الأمراض مثل سرطان الرئة وصعوبة التنفس وآلام في الرأس والتهابات في الأعين والحكة وغيرها من الأمراض.
3. تصريف نفايات أو مخلفات أو حرق مخلفات تلك المصانع في الأراضي الفلسطينية، ومثال على ذلك مستعمرة ألون موريه، حيث يقوم المستعمرين بحرق جزء من نفايات المصانع أما الجزء الآخر فيوضع في مكب بيت فوريك القريب من المستعمرة.
4. تفريغ العديد من المواد الكيماوية والقلوية التي تمس التربة وتؤدي إلى التصحر.
5. عدم إتباع أي من الإجراءات البيئية في هذه المصانع الأمر الذي يجعل المستعمرات بديل مناسب للمستثمرين الإسرائيليين.
6. الحوادث المتكررة لتهريب المواد السامة الناتجة عن المصانع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1948 إلى أراضي الضفة الغربية، وهناك العديد من الشواهد على ذلك، حيث قامت سلطات الاحتلال بدفن مواد سامة سراً بالقرب من قرية عزون القريبة من طولكرم، وكذلك تقوم سلطات

[1] طبيل، محمد، وآخرون، **المخاطر البيئية في فلسطين**، مرجع سابق، ص469.

الاحتلال بنقل كميات كبيرة من النفايات السامة من داخل الأراضي المحتلة 1948 إلى مكب كسارة أبو شوشه الواقع إلى الغرب من مدينة نابلس بين قريتي دير شرف وقوصين.

4:4 تأثير المستعمرات على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين في محافظة نابلس:

1:4:4 الطرق الالتفافية:

وهي طرق تشقها سلطات الاحتلال تربط المستعمرات بعضها ببعض بعيداً عن المناطق السكنية العربية، فيتم تجديد طرق ترابية قديمة وشق أخرى، إضافة إلى فتح طرق سريعة في مناطق الضفة الغربية المأهولة بالسكان من الشمال إلى الجنوب عبر وادي الأردن، بحيث يصبح المستعمرون الذين يعيشون في وسط القرى والمدن العربية قادرين على التحرك دون أن يضطروا إلى مواجهة الفلسطينيين، ويمكن القول أن الطرق الالتفافية تشكل سياجاً أمنياً حول المستعمرات، وفي الوقت نفسه تحوّل التجمعات الفلسطينية إلى ثلاثة كانتونات منعزلة في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية محاصرة بالمستعمرات والطرق الالتفافية والمنشآت العسكرية، بما يضمن لإسرائيل السيطرة الأمنية على تلك المناطق، وكل هذا يؤدي إلى الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية ذات كيان متكامل والعمل على جعل هذه الدولة جزراً مترامية الأطراف غير متصلة.

وتعتبر الطرق الالتفافية إحدى آليات التوسع الاستعماري الإسرائيلي؛ إذ يتم مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التابعة للفلسطينيين من خلال أوامر وضع اليد بدعوى الضرورة الأمنية، (مما يجعل الملاك الفلسطينيين غير قادرين على الاحتجاج ضدها)، ووضع اليد هذا هو إجراء أولي يمهد للمصادرة النهائية، ولا تبنى الطرق الالتفافية بشكل عشوائي أو تلقائي، وإنما هي جزء من المخطط الاستعماري الإسرائيلي العام[1]، إن فكرة بناء مثل هذه الشبكة عرضت إبان الهجمة الاستيطانية الكبرى في أواخر السبعينات في القرن الماضي[2]، ولكن مرحلة التطبيق بدأت في أوائل الثمانينات من نفس القرن، وبالتحديد في عام 1983 حيث تم الإعلان عن الأمر

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلام، 2002، تقرير بعنوان، **الطرق الالتفافية الإسرائيلية**، تاريخ زيارة الموقع 2012/2/22، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.palestine-info.info/arabic/books/entefada/tahrer8.htm

[2] قيطة، محمد أمير، **مرجع سابق**، ص329- ص330.

العسكري رقم (50) للطرق، وهذا الإعلان كان مرفقاً بخرائط لإقامة مجموعة من الطرق الطولية والعرضية، لتقطيع الضفة إلى جزر معزولة محاطة بالمستعمرات، وقدم هذا المشروع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك شارون[1]، ليصل هذا المشروع ذروته عام 1993 مع بداية عملية السلام، ولا يزال شق الطرق الالتفافية مستمراً حتى الآن.

وبحسب وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي في القدس المحتلة، فإن مجموع طول الطرق الالتفافية القائمة على أراضي الضفة الغربية 880 كم، وبافتراض معدل عرض هذه الطرق 20 مترا بالإضافة إلى منطقة محمية بسبب الدعاوي الأمنية الإسرائيلية بعرض 120 متر، فإن هذه الشبكة تأتي على ما نسبته 2% من مساحة الضفة الغربية مشكلة زيادة مقدارها 100% مقارنة بالعام 1997[2]، أما فيما يتعلق بمحافظة نابلس، فقد قامت سلطات الاحتلال بشق عدة طرق التفافية في أراضي محافظة نابلس، مدمرة بذلك ما مساحته 4.670 كم^2 (حوالي 0.8% من المساحة الإجمالية للمحافظة) وهذه الطرق على النحو التالي[3]:

1. شبكة من الشوارع أحاطت بالمدينة بطول 24 كم وعرض 80 مترا، وهي كما يلي:

- شارع يبدأ من مستعمرة شافي شمرون، ويصل إلى المعسكر المقام على جبل عيبال، حيث تم مصادرة أراض زراعية للمواطنين الفلسطينيين من قرى دير شرف والناقورة وبيت إيبا وعصيرة الشمالية الواقعة إلى الغرب والشمال الغربي من مدينة نابلس.
- شارع يبدأ من مستعمرة شافي شمرون غرباً ويصل شارع طولكرم- نابلس (أراضي دير شرف والناقورة).

---

[1] أبو أصبع، صالح خليل، وآخرون، 2011، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين (دراسات إستراتيجية وقانونية)**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ص54- ص 55.

[2] موقع الرسالة نت، 2009، تقرير بعنوان، **الطرق الالتفافية محطات معاناة لأهالي الضفة**، تاريخ الزيارة 2012/2/22، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.alresalah.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=3209

[3] جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، 2008، **الوضع الجيوسياسي في محافظة نابلس، مرجع سابق**، ص10- ص11.

- شارع يبدأ من طريق طولكرم– نابلس ويتجه جنوباً ليصل مستعمرة قدوميم، ثم يتواصل حتى حواره مارّاً بأراضي قرى صره وقوصين وتل وبورين ومادما وعصيرة القبلية حتى يصل معسكر حواره.
- شارع يبدأ من معسكر حواره باتجاه الشمال مارّاً بأراضي روجيب وبيت فوريك ودير الحطب وسالم ليصل إلى مستعمرة ألون موريه، رابطاً جميع المستعمرات المحيطة ببعضها البعض، وهي: ألون موريه، معسكر حواره، براخا، يتسهار، شافي شمرون، معسكر جبل عيبال وإيتمار.

فبالإضافة إلى كون هذه الشبكة من الطرق تعمل على الربط بين المستعمرات المحيطة بمدينة نابلس، فإنها كذلك تعمل على عزل المدينة عن التجمعات المحيطة بها وكذلك التجمعات العربية بين بعضها البعض.

2. الطريق الالتفافي عبر السامره 1:

ويقدر طول هذا الطريق بحوالي 50 كم، حيث يبدأ من قرية كفر قاسم الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وبعرض 80 متر ويتكون هذا الطريق من مقطعين:

الأول: من كفر قاسم حتى مفرق زعتره (24 كم).

الثاني: من مفرق زعتره حتى شارع نابلس– أريحا (26 كم)، بحيث يمر من أراضي منطقة الدراسة في قرى جماعين وزعتره ويتما وأوصرين وعقربا وقصره ومجدل بني فاضل، بحيث يخدم مستعمرات مجداليم وجتيت ومخوراه .

3. شارع التفافي يمر بالقرب من قرية يتما بطول 5 كم، بحيث يبدأ هذا الطريق من حاجز زعتره باتجاه مستعمرة رحاليم على أراضي يتما ويلتف بشكل دائري ليلتهم المزيد من الأراضي في يتما والساويه، ويتواصل جنوباً مع قرية اللبن الشرقية ويبتلع المزيد من الأراضي ويلتقي مع طريق التفافي واسع ليخنق شمال رام الله وقرى قريوت وجالود وجوريش من قرى جنوب شرق نابلس ليخدم

مستعمرات عيلي وراحيل وشيلو وغيرها[1]، وتسعى إسرائيل من خلال إقامة هذه الشبكات من الطرق الالتفافية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها[2]:

– الربط ما بين المستعمرات الإسرائيلية المقامة في منطقة الدراسة والضفة الغربية، وربطها مع المناطق المحتلة عام 1948.

– السيطرة الأمنية الشاملة على جميع التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية ومحاصرتها بهذه الشوارع.

– السيطرة على التوسع العمراني لهذه القرى والمدن لتحصرها ضمن ما هو قائم، وبذلك يتم ضبط التكاثر السكاني والامتداد العمراني.

– خلق فجوات اجتماعية بين التجمعات العربية وخاصة بعد أن يتم عزل هذه التجمعات بعضها عن بعض، وقد تم ذلك خلال انتفاضة الأقصى، حيث منع الانتقال بين القرى والمدن وبالعكس.

– مصادرة المزيد من الأراضي وجعلها تحت السيطرة الإسرائيلية، خاصة إذا علمنا بأن ما مجموعه 60 ألف دونم من الأراضي صودرت لصالح هذه الشوارع[3].

– التأثيرات الجانبية على البيئة والمصادر الطبيعية وقطع الأشجار المستمر لفتح هذه الشوارع.

---

[1] وكالة الأنباء الكويتية كونا، 2011، تقرير بعنوان، **الطرق الالتفافية المحيطة بنابلس تحولها إلى سجن كبير**، تاريخ النشر 2001/5/31، تاريخ زيارة الموقع 2012/2/26، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1168399&language=ar

[2] الحساسنة، علي محمود، 2010، **الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني**، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ص24.

[3] نفس المرجع، ص24.

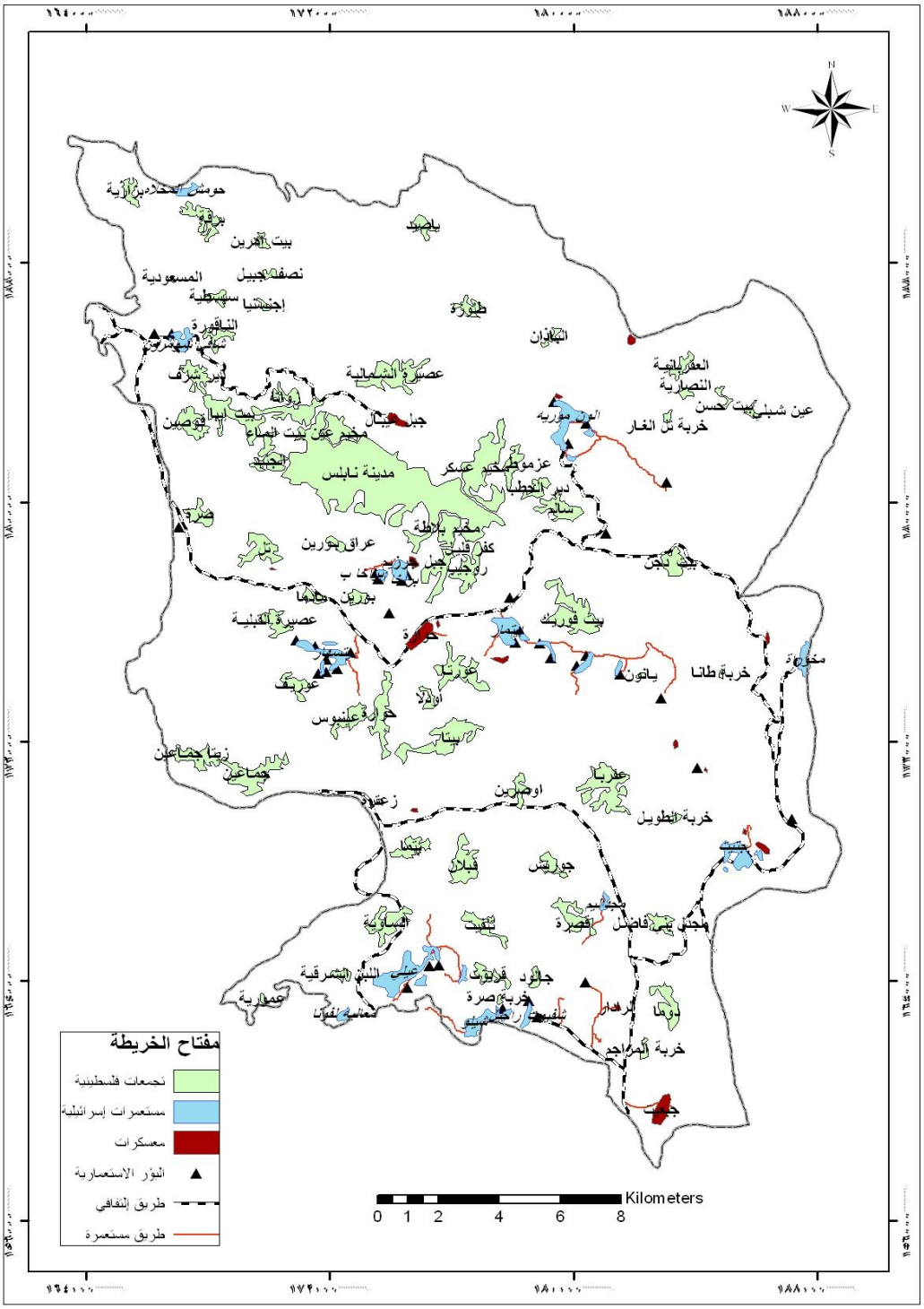

خريطة رقم (19): الطرق الالتفافية الموجودة في محافظة نابلس

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات معهد أريج للدراسات والابحاث التطبيقية، 2011.

وهناك مخطط جديد حيث تقوم إسرائيل حالياً ببناء شبكتي مواصلات منفصلة في الضفة الغربية: واحدة للفلسطينيين والأخرى للمستعمرين الإسرائيليين، وتشير خطة الطرق والأنفاق الإسرائيلية إلى سلسلة مؤلفة من 24 نفقاً و56 طريقاً للفلسطينيين، وفي الوقت ذاته تقوم إسرائيل ببناء شبكة طرق سريعة منفصلة لربط المستعمرات على جانبي الجدار ببعضها البعض وبالأراضي المحتلة عام 1948، بحيث تمنح إسرائيل للمستعمرين حرية الحركة داخل الضفة الغربية المحتلة وحرمان السكان الأصليين الفلسطينيين من حرية الحركة، وهذا هو ما يعرف باسم نظام الإغلاق المؤلف من مجموعة من نقاط التفتيش العسكرية، والطرق الخالية من الفلسطينيين أو التي يوجد قيود على استخدامها، وهذا النظام كما تقول الأمم المتحدة هو المسؤول بدرجة كبيرة عن الأزمة الإنسانية في الضفة الغربية المحتلة[1].

وتهدف إسرائيل من وراء خطة الطرق والأنفاق إلى تدعيم المستعمرات في كافة أنحاء الضفة الغربية، والاستيلاء على المزيد من الأراضي والموارد الفلسطينية للتوسع الاستعماري على جانبي جدار الفصل العنصري، وعزل باقي الفلسطينيين في مراكز سكانية فلسطينية لا تربطها إلا طرق ملتوية، ووفقاً للخطة سوف لن تختلط حركة السير في الضفة الغربية في المستقبل، وسيحظى المستعمرون بمشروع مواصلات في الضفة الغربية خالٍ من الفلسطينيين، ومن ناحية أخرى، سوف يُجبر الفلسطينيون على استخدام طرق بديلة تكون عادة غير مباشرة، وستعمل على تحويل حركة السير بعيداً عن المستعمرات والطرق الالتفافية، وسيتم تحويل الفلسطينيين في بعض الحالات إلى طرق جبلية تزيد المسافة ووقت السفر بصورة كبيرة، وستعمل الطرق المقترحة على خنق التطور الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني: تكون الطرق على الأغلب ذات مسار واحد ولن يتم تجهيزها لاحتواء حركة السير المكثفة وخصوصاً الشاحنات التي تحمل الأحمال الثقيلة، وعلى سبيل المثال، كانت المسافة التي يقطعها الفلسطينيون بين نابلس وطولكرم على الطريق المعتادة هي 27 كم

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، 2005، **الجدار**، إصدار خاص في الذكرى السنوية الأولى للحكم في الجدار العنصري الذي تشيده إسرائيل في محكمة العدل الدولية، رام الله، فلسطين، ص38.

بمعدل زمني للسفر هو 40 دقيقة، وسوف تزيد المسافة على الطريق المقترحة إلى 40 كم ليتم قطعها خلال 73 دقيقة من السفر عبر طرق وهضاب صعبة[1].

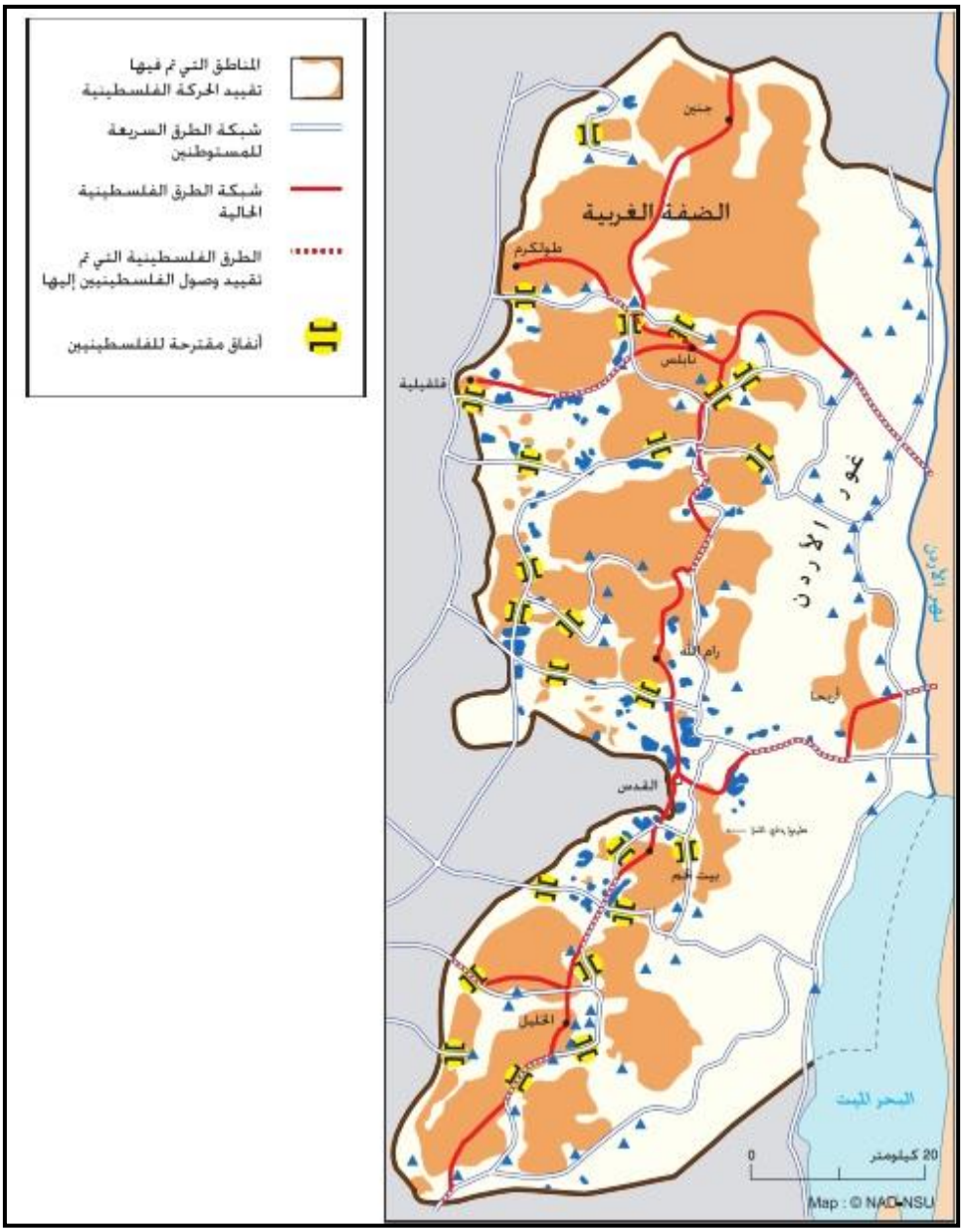

خريطة رقم (20): خطة الطرق والأنفاق الإسرائيلية في الضفة الغربية.

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، وحدة دعم المفاوضات، دائرة شؤون المفاوصات، 2005: **الجدار**، رام الله، فلسطين، ص3 .

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، 2005، **الجدار**، مصدر سابق، ص39.

وفي الحقيقة لا يحتاج الفلسطينيون إلى شبكة جديدة من الطرق، لأن شبكة الطرق الموجودة كافية، فهم يحتاجون فقط لأن يكونوا قادرين على استخدام الطرق التي لديهم بحرية، وهو حق يكفله لهم القانون الدولي، ومن جانب آخر فقد رفضت السلطة الفلسطينية هذا المشروع لأنه يدعم المستعمرات والجدار، لكن إسرائيل تقوم بتنفيذ هذا المشروع رغم رفض المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية له[1].

وقد تم رصد العديد من الاعتداءات والإنتهاكات من المستعمرين على حركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين على الطرق الالتفافية والشوارع المحيطة بالمستعمرات في محافظة نابلس خلال العام 2011، وهي على النحو التالي:

جدول رقم (15): اعتداءات المستعمرين على حركة تنقل المواطنيين الفلسطينيين في محافظة نابلس 2011:

تاريخ الاعتداء	نوع الاعتداء	منطقة الاعتداء	نتائج الاعتداء
شباط	إحراق وسائل نقل	قرية بورين	أقدم عشرات المستعمرين على إحراق سيارتين وجرافة ورشق عدد من السيارات بالحجارة
اذار	قطع وإغلاق طرق	طريق نابلس– رام الله وطريق نابلس– قلقيلية والطريق الالتفافي القريب من مستعمرة يتسهار	رشق السيارات الفلسطينية بالحجارة مما أدى إلى حدوث أضرار مادية وإصابة المواطن أحد المواطنين نتيجة ذلك بالإضافة إلى إغلاق عدد من الطرق
نيسان	إحراق وسائل نقل	قرية بورين	أقدم عشرات المستعمرين على إحراق سيارة فلسطينية
حزيران	إحراق وسائل نقل	قرية قصرة	أقدم عشرات المستعمرين على إحراق سيارة فلسطينية

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، **الجدار**، مصدر سابق، ص39.

تموز	إغلاق طرق ووضع حواجز	قرية عراق بورين	وضع الاحتلال عدد من الحواجز على مداخل ومخارج القرية وأجبر المواطنين الدخول والخروج مشياً على الأقدام لمنع خروج المسيرة الأسبوعية المنددة بالاستيطان الاستعماري
آب	قطع وإغلاق طرق	طريق نابلس– أريحا وطريق نابلس– رام الله وقرية عراق بورين	قامت مجموعة من المستعمرين بقطع الطرق ورشق السيارات الفلسطينية مما أحدث أضرارا مادية بها
أيلول	قطع وإغلاق طرق ودهس مواطنين وإحراق وسائل نقل ورشقها بالحجارة	طريق نابلس– رام الله وحول الطرق الالتفافية المحيطة بنابلس	إصابة عدد من الاشخاص وإحراق 3 سيارات ودهس أحد المواطنين من بلدة جماعين وإغلاق الطرق الرئيسة ورشق السيارات الفلسطينية بالحجارة
تشرين أول	دهس مواطنين فلسطينيين	قرية حوارة وبيت دجن	إصابة ثلاثة أشخاص طالبتين وشاب
تشرين ثاني	قطع وإغلاق طرق	طريق نابلس– رام الله ومدخل قرية قريوت	أقدم عدد من المستعمرين على رشق السيارات الفلسطينية بالحجارة
كانون اول	قطع وإغلاق طرق ودهس مواطنين ورشق السيارات بالحجارة	الطريق الالتفافي القريب من مستعمرة يتسهار وطريق نابلس– حوارة وطريق نابلس– رام الله وقرية اللبن الشرقية	إصابة أحد الأطفال 14 عاماً إثر تعرضه للدهس، كما جرفت سلطات الاحتلال طريق معبد في حوارة وقد كلف تعبيده 400 الف دولار ، كذلك رشق السيارات الفلسطينية بالحجارة مما أدى إلى حدوث أضرار مادية بالمركبات

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة الفلسطينية، **انتهاكات عام 2011**، محافظة نابلس، بتصرف الباحث بالاعتماد على بيانات بعض المواقع الإخبارية مثل معاً ودنيا الوطن.

2:4:4 الحواجز ونقاط التفتيش التابعة لسلطات الاحتلال في محافظة نابلس:

يقدر تقرير صادر عن مكتب مراقبة الأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة التابعة للأمم المتحدة بأن عدد نقاط التفتيش والحواجز الداخلية في الضفة الغربية قد بلغ في 2006 حوالي 547 حاجزاً ونقطة تفتيش عسكرية، وأن هذه الحواجز قد زادت بنسبة 40% مقارنة مع 2005، بالإضافة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعمل على إقامة نحو 150 حاجزاً فجائياً

يتم وضعها على نحو غير متوقع أسبوعياً، لا تسمح للفلسطينيين بأن ينظموا حياتهم اليومية[1]، وفي شباط/فبراير 2009، تم تحديد 626 من العوائق أمام حرية التنقل في الضفة الغربية: منها 93 نقطة تفتيش يديرها أفراد قوات الاحتلال و 533 بدون أفراد تتمثل في بنية تحتية تعرقل حركة مرور المركبات والمشاة مثل البوابات الحديدية والسواتر الترابية وغيرها[2].

أما في محافظة نابلس فتوجد 9 نقاط تفتيش عسكرية ثابتة في المحافظة تعوق حركة الفلسطينيين داخل المحافظة، أشهرها نقطة حوارة ونقطة بيت إيبا، بالإضافة إلى ذلك، هنالك 43 نوعاً آخر من الحواجز والإغلاقات المنتشرة في المحافظة تشمل السواتر والسدّات الترابية والبوابات الحديدية والمكعبات الإسمنتية والخنادق وغيرها[3]. وخلال سنوات انتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000، قامت سلطات الاحتلال بوضع العديد من الحواجز ونقاط التفتيش في أراضي محافظة نابلس، حيث منع السكان من حرية الحركة والتنقل من القرى للمدينة، ومن محافظة نابلس إلى محافظات أخرى، حيث اضطر السكان إلى سلوك طرق جبلية وعرة وصعبة جداً من أجل الذهاب إلى أعمالهم، وقد تم استخدام الحيوانات في كثير من الأحيان للتنقل بين التجمعات السكانية الفلسطينية، أما في الوقت الحالي فقد قامت سلطات الاحتلال بالانسحاب من بعض هذه الحواجز، لكنها تعود إليها وتقوم بإغلاقها في كثير من الأحيان.إنظر إلى الجدول رقم (16).

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة الفلسطينية، 2007، **الأوضاع الصحية في الأرض المحتلة بما فيها القدس الشرقية مقدم إلى جمعية الصحة العالمية في دورتها الستين**، جنيف 14-32 مايو 2007، ص8.

[2] هيئة الأمم المتحدة، 2009، **تقرير التنمية الإنسانية 2009- 2010 الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات الدولية، القدس، ص68.

[3] جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، **الوضع الجيوسياسي في محافظة نابلس**، مرجع سابق، ص8.

جدول رقم (16): الحواجز العسكرية الثابتة في محافظة نابلس

الرقم	اسم الحاجز	الموقع	سنة الإنشاء	وصف للحاجز
1	حواره	سهل حوارة	2000	ممرات للأفراد/ برج مراقبة/ تفتيش إلكتروني للأفراد/ بوابات للسيارات
2	بيت إيبا	مدخل بيت إيبا	2000	مشابه لحاجز حوارة
3	عورتا	مفرق عورتا	2000	وهو عبارة عن معبر تجاري للشاحنات فقط
4	بيت فوريك	مدخل بيت فوريك	2001	مشابه لحاجز حوارة وهو يسمح فقط لسكان بيت فوريك وبيت دجن بالمرور
5	زعترة	مفرق زعترة ومدخل ياسوف	2000	أبراج للمراقبة/ عدة مسارب للسيارات المرور للمشاة ممنوع/ يعتبر مدخل للمحافظات الشمالية (نابلس/ جنين/ طولكرم/ قلقيلية)
6	عصيرة الشمالية حاجز ال17	مدخل عصيرة الشمالية	2005	برج مراقبة/ بوابة حديدية/ المرور للمشاة ممنوع/ وفي بعض الأوقات تم إغلاقه تماماً
7	الباذان	استراحة الصيرفي	2006	مسارب للسيارات/ تفتيش في كلا الاتجاهين/ أغلق 4 سنوات سابقاً
8	الحمرا	بيت دجن	2001	مشابه لحاجز حوارة
9	جيت	مفرق جيت	2005	نقطة تفتيش/ مدخل نابلس تجاه قلقيلية وطولكرم/ أغلق عدة سنوات

المصدر: جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، 2008، **الوضع الجيوسياسي في محافظة نابلس**، مطبعة الجراشي للطباعة والتصميم، القدس، ص8.

تكرس قوات الاحتلال المتواجدة على الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش على مداخل القرى والمدن الفلسطينية واقعاً مأساوياً، حيث كثفت قوات الاحتلال من حواجزها العسكرية في محافظة نابلس وفي الضفة الغربية وبشكل عام خلال انتفاضة الأقصى عام 2000 وما بعدها بشكل استفزازي، حيث تؤدي هذه الحواجز إلى تقسيم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات صغيرة وتمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الطرق الرئيسة التي تخصص فقط للمستعمرين الإسرائيليين، من أجل الوصول إلى مستعمراتهم المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، كما تلعب هذه الحواجز دوراً كبيراً في فصل المدن والقرى عن بعضها البعض، مما يقطع أوصال الأراضي الفلسطينية ويحول

دون تواصل سكانها، وتسبب هذه الحواجز خلق الكثير من ألوان معاناة المدنيين الفلسطينيين، كما أن ممارسات جنود الاحتلال واستفزازاتهم المستمرة والمقصودة يضاعف من معاناة المدنيين الفلسطينيين، وكذلك هذه الحواجز تعمل على خنق الاقتصاد الفلسطيني المحاصر.

إن الهدف من إقامة هذه الحواجز هو أمن المستعمرين وإذلال وقهر المواطنين الفلسطينيين، وعلى مستوى آخر فإن هذه الحواجز تضطر مئات الفلسطينيين للوقوف أمامها ساعات، وبالتالي تحول الرحلة التي تستغرق 20 دقيقة إلى رحلة طويلة تستغرق ساعات مثل حاجز حواره وبيت إيبا الواقعة على مداخل نابلس الجنوبي الشرقي والغربي، فكأن الحواجز مثل الطرق الالتفافية تساهم في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية[1]، وبسبب ساعات الانتظار الطويلة يخفق كثير من الفلسطينيين في الوصول إلى أعمالهم أو المستشفيات مما يؤدي إلى حالات وفاة وإجهاض وولادة كثيرة على هذه الحواجز، وقد حدث ذلك كثيراً بسبب منع جنود الاحتلال على هذه الحواجز الدخول والخروج من وإلى المدن والقرى الفلسطينية.

[1] المركز الفلسطيني للإعلام، 2002، تقرير بعنوان، **الطرق الالتفافية الصهيونية**، مرجع سابق.

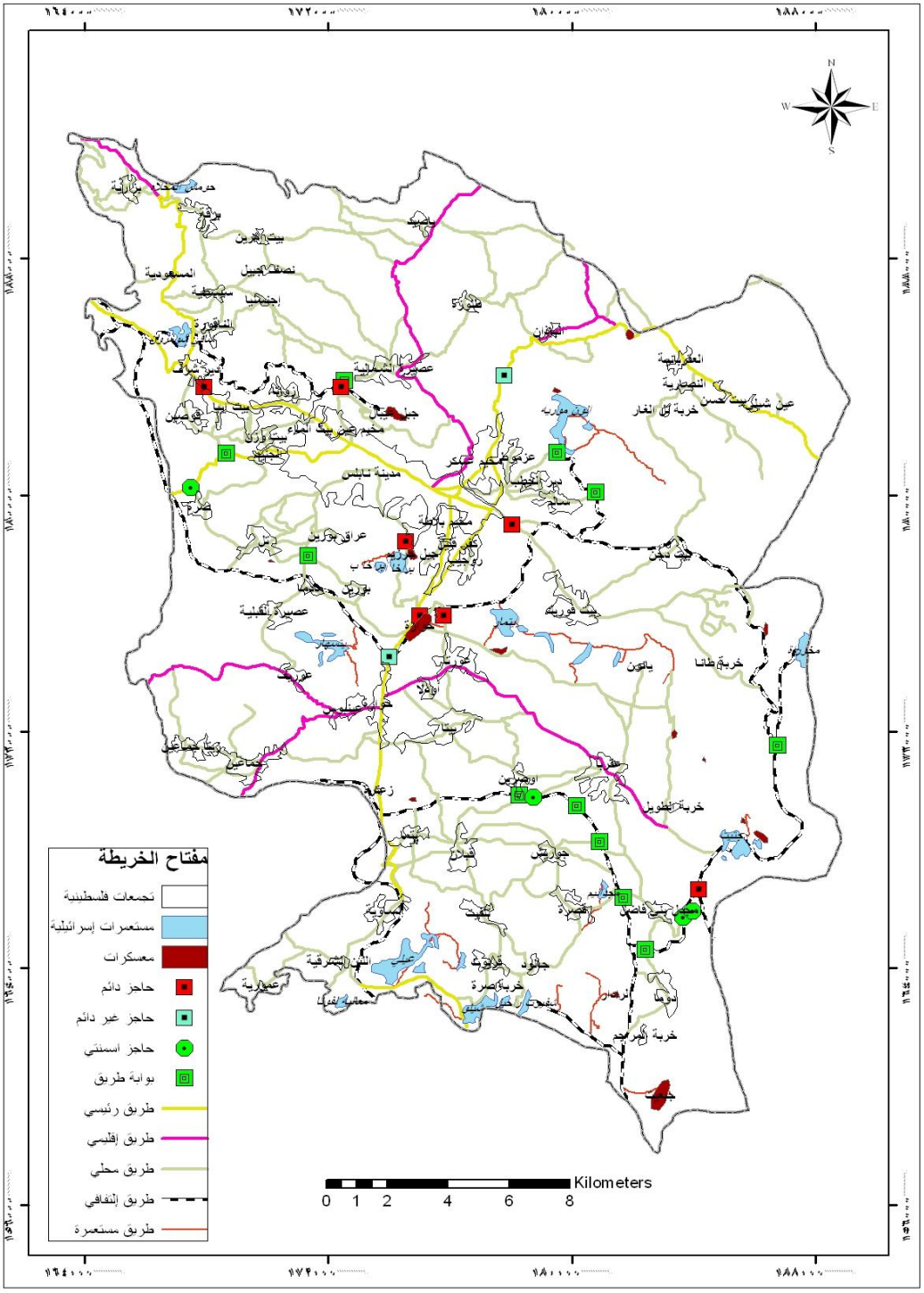

خريطة رقم (21): الحواجز ونقاط التفتيش والبوابات الحديدية في محافظة نابلس 2008

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من معهد أريج للدراسات والابحاث التطبيقية.

5:4 تأثير المستعمرات على الموارد المائية في محافظة نابلس:

يعاني السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من عدة مشاكل متعلقة بالمياه، يأتي على رأسها السيطرة الإسرائيلية على المصادر المائية الفلسطينية سواء الجوفية منها أو السطحية، حيث وضعت إسرائيل المياه على رأس أولوياتها بعد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، حيث كان أول أمر عسكري صدر عن الحاكم العسكري الإسرائيلي حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها، وكان ذلك يوم 1967/6/7 وينصّ على أن كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لإسرائيل، وأعقب ذلك العديد من الأوامر العسكرية لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية[1].

وكان من نتيجة هذه الممارسات أن سيطرت قوات الاحتلال على معظم المياه المنتجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، حيث قدرت كمية المياه المنتجة حسب تقديرات اتفاقية أوسلو بحوالي 734 مليون متر مكعب، أعطت الإتفاقية 235.5 مليون م^3 للفلسطينيين أي ما يعادل 32.1% من كمية المياه المقدرة، مقابل 67.9% مخصصة لإسرائيل ومستعمراتها، وعلى الرغم من ذلك فقد تجاوزت إسرائيل كثيراً حدود ما تم الاتفاق عليه، لذلك نرى أن سكان المستعمرات الإسرائيلية ينعمون بملئ برك السباحة وريّ زهور المنازل وحدائقهم بينما يعاني الإنسان الفلسطيني ومزروعاته وحيواناته من العطش[2].

وبصورة عامة، فإنه يمكن تصنيف الاعتداءات الإسرائيلية على المياه الفلسطينية في محافظة نابلس على النحو التالي:

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2007، **تقرير بمناسبة اليوم العالمي للبيئة**، مرجع سابق.

[2] قاعود، مصطفى سعد الدين، **اغتيال البيئة الفلسطينية (التطهير العرقي)**، مرجع سابق، ص92- ص93.

1:5:4 السيطرة والاستنزاف الجائر للمياه الفلسطينية:

تقوم إسرائيل حالياً باستنزاف ما يزيد عن 89% من كمية المياه المتجددة سنوياً في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية وهذه الكمية تعادل ما بين 475- 483 مليون م^3، وفي دراسات أخرى تصل إلى 600 مليون م^3، تاركة ما يقل عن 11% ليتم استخدامه من قبل الجانب الفلسطيني، وهذه الكميات تغطي 25% من احتياجات إسرائيل المائية[1]، حيث حددت إسرائيل من الاستهلاك الفلسطيني للمياه، إذ وضع سقفاً لكمية المياه المستخرجة من الآبار الفلسطينية بحيث لا تزيد عن 100 م^3 في الساعة، وقام ببناء المستعمرات الإسرائيلية فوق مصادر المياه الفلسطينية، ففي الضفة الغربية مثلاً تم بناء 70% من المستعمرات على حوض الخزان الشرقي[2].

أما في محافظة نابلس فيبلغ معدل الاستهلاك اليومي للفرد حوالي 56 لتر/ اليوم[3]، وتوضح الأرقام أن كمية الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية 100(لتر/ فرد/ اليوم)، ويظهر التوزيع غير العادل للمياه واضحاً عند مقارنة الأرقام السابقة بما يستهلكه سكان المستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس، حيث يستهلك المستعمر الإسرائيلي ما يقارب ال 350/لتر/ اليوم، وهذا يعني أنه يستهلك أكثر من 6 أضعاف الفلسطيني في محافظة نابلس، في حين يعاني الفلسطينيون في التجمعات المجاورة للمستعمرات من أزمة حقيقية في المياه، حيث لا يتجاوز معدل التزود في بعض التجمعات 20 لتر/ اليوم[4].

---

[1] معهد أريج للأبحاث التطبيقية، بحث بعنوان، **الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان**، مصدر سابق ص8.

[2] موقع الجزيرة نت الإخباري، 2008، مقالة بعنوان، **المخاطر التي تهدد المياه الفلسطينية**، تاريخ الزيارة 2012/3/19، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/213e02dc-5718-44ef-a5f4-f3f58222e6d4

[3] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 2008، تقرير بعنوان، **أزمة المياه في الأراضي المحتلة**، تاريخ الزيارة 2012/3/17، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.btselem.ogr/Arabic/topic/water

[4] معهد أريج للأبحاث التطبيقية، بحث بعنوان، **الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان**، مصدر سابق، ص8.

2:5:4 تلويث المياه الفلسطينية:

تساهم المستعمرات الإسرائيلية التي تقع غالباً على رؤوس الجبال وفي المناطق المرتفعة على تلويث المياه الجوفية أو السطحية الفلسطينية في محافظة نابلس، من خلال تصريف المياه العادمة إليها، كما يحدث في منطقة خلة الجاغوب في أراضي دير الحطب وعزموط، بالإضافة إلى أراضي وعورتا واللبن الشرقية وقريوت وجالود وغيرها من المناطق الأخرى، حيث تتسرّب المياه العادمة من المستعمرات الإسرائيلية المجاورة لتلك القرى، وينتج عن تسرب المياه العادمة وما تحتويه من مواد سامة كالرصاص والألمنيوم تلوّث في المياه السطحية والجوفية، الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستخدام الآدمي من ناحية، وقد تم الإشارة إلى ذلك في مرحلة سابقة من الدراسة.

ومن ناحية أخرى أدى الضخ الإسرائيلي للمياه الجوفية بطريقة مفرطة إلى تزايد نسبة الملوحة في الخزان الجوفي، وأشارت العديد من الدراسات إلى زيادة نسبة الملوحة عن الموصى بها دولياً (50 ملغم/ لتر) في 27.2% من مياه الضفة الغربية، كما أن النيترات تلوث العديد من مصادر المياه، حيث ترتفع معدلات النيترات 50 ملغم في اللتر في 14% من مياه الآبار، وفي النهاية تصل نسبة المياه الملوثة بالطبقات العلوية 85%[1].

ومثال ذلك المنطقة القريبة من قريتي دير شرف وقوصين، والمعروفة باسم كسارة أبو شوشة، حيث قامت سلطات الاحتلال بمصادرة حوالي 180 دونماً من الأراضي وتحويلها إلى مكب للنفايات الصهيونية، لتزيد من معاناة السكان الفلسطينيين وهمومهم، وهذا يؤدي إلى تلويث مياه الشرب التي تغذي نابلس وقراها، فلا يبعد بئر الماء التابع لبلدية نابلس سوى 250 مترا عن مكب النفايات، وهذا البئر يضخ حوالي 4000 م^3 من المياه يومياً للمدينة وقراها، بالإضافة إلى تلويث المياه الجارية والتي تصل مياهها إلى الأراضي الزراعية القريبة من المنطقة.

[1] قاعود، مصطفى سعد الدين، **إغتيال البيئة الفلسطينية (التطهير العرقي)**، مرجع سابق، ص100.

3:5:4 القيود الإسرائيلية المفروضة على حفر الآبار وإنشاء شبكات المياه الفلسطينية

تقوم سلطات الاحتلال بوضع القيود على منح رخص لحفر آبار جديدة للمياه، وتحديد أعماق حفر الآبار، إذ حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن 120–140 متراً[1]، وصادرت بعض الآبار القديمة والأراضي التي تحتوي على مياه جوفية، وتمنع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار لري أراضيهم الزراعية، وفي المقابل توافق سلطات الاحتلال ومن دون تأخير على حفر آبار مياه للمستعمرات (حيث بلغ عددها 50 بئراً داخل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية)، ويقع بعض هذه الآبار فوق مناطق ذات إنتاجية عالية من المياه، إذ تتميز بتوافر المياه الجوفية في باطنها بكميات هائلة، ويستخرجها المستعمرون بصورة منتظمة نظراً لمعدلات الضخ العالية من تلك الآبار، ويؤدي ذلك إلى جفاف الآبار الفلسطينية التي تقع بالقرب منها، وتقوم سلطات الاحتلال بين الحين والآخر بهدم العديد من الآبار الجوفية التابعة للمزارعين الفلسطينيين في العديد من القرى التابعة لمنطقة الدراسة مثل جوريش وعقربا وبيت دجن والنصارية وخربة طانا.

[1] قاعود، مصطفى سعد الدين، **إغتيال البيئة الفلسطينية (التطهير العرقي)**، مرجع سابق ، ص98.

صورة رقم (4): هدم آبار مياه جوفية في قرية النصارية قرب نابلس[1]

ويبلغ عدد التجمعات الفلسطينية التي لا يوجد بها شبكات للمياه في الضفة الغربية حوالي 220 تجمعاً، ويبلغ عدد سكانها 215170 نسمة، أما في محافظة نابلس فيبلغ عدد التجمعات التي لا يوجد بها شبكات مياه 24 تجمعاً يسكنها حوالي 68600 نسمة[2].

ومرد ذلك إلى التحديات الكبيرة التي تواجه سلطة المياه الفلسطينية في سد الفجوة بين الكمية المتاحة من المياه والكمية المطلوبه، حيث بلغ العجز المائي في الضفة الغربية للعام 2008 حوالي 80 مليون م^3، نتيجة لعدم تمكن سلطة المياه من القيام بحفر الآبار المقرر حفرها وفق المخطط التطويري، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى سياسة المماطلة والعرقلة الإسرائيلية في إطار لجنة المياه المشتركة والمرتبطة بالتغيرات السياسية، بالإضافة إلى وجود مناطق كبيرة في محافظة نابلس ضمن المنطقة (C) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وأن أهالي تلك القرى ما زالوا يتزودون بالمياه بوسائل تقليدية مثل جمع مياه الأمطار أو التزود بالمياه من الينابيع المجاورة والتي تكون أحياناً

[1] **المصدر**: جمعية الدراسات العربية ، مركز أبحاث الأراضي ، القدس.

[2] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، 2007، تقرير حول، **واقع المياه في الأراضي الفلسطينية**، مكتبة جامعة النجاح الوطنية، ص7.

ملوثة، أو شراء المياه بالصهاريج من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) والتي تشكل عبئاً اقتصادياً على المواطن الفلسطيني، وحول العجز المائي في محافظة نابلس، فقد بلغ قرابة 12 مليون م^3 للاستخدام المنزلي و 4 مليون م^3 للاستخدام الصناعي، علماً بأن ما هو متوفر في المحافظة 11 مليون م^3 فقط[1].

ونتيجة للاستنزاف الإسرائيلي للمياه الفلسطينية، أدى ذلك إلى ازدياد الحاجة إلى المياه، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، التي أصبحت المصدر الرئيسي للحصول على المياه للاستخدام المنزلي، ففي عام 2007 بلغت كمية المياه المشتراة من شركة (ميكروت) في محافظة نابلس 3,149,000 م^3 [2]، وبلغت كمية المياه التي تم شراؤها عام 2010 من شركة (ميكروت) 53 مليون م^3 في الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس، مقارنة مع 47 مليون م^3 عام 2009، وذكر تقرير للبنك الدولي عام 2009 أن المواطن الفلسطيني يدفع 5 أضعاف ما يدفعه المستعمر الإسرائيلي للحصول على المياه، وهو ما يدفع المستعمرين إلى الاستعمال المفرط وغير الكفء لتلك الموارد المائية[3].

إن سياسة إسرائيل بخصوص تزويد المياه في الضفة الغربية بشكل عام ومحافظة نابلس بشكل خاص ليست قانونية ويشوبها التمييز العنصري، وأن هذه السياسة تشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، حيث الشبكة المهترئة التي حولتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية في العام 1995 في إطار اتفاقيات أوسلو، ما تزال بعيدة عن استيفاء المعايير المطلوبة، رغم ما قامت به السلطة الفلسطينية من تحسين البنية التحتية لشبكة المياه، حيث أن حوالي 33% من المياه الجارية في

---

[1] ظاهر، عزيزة، 2008، **بسبب النهب الإسرائيلي للمياه ..... الأراضي الفلسطينية تنتظر أزمة مياه حاده**، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد2، تاريخ الزيارة 2012/2/27، أنظر إلى الرابط الإلكتروني
http://www.maan-ctr.org.magazine/archive/Issue2/maintopic3.topic3.htm

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية 2007**، رام الله، فلسطين، ص52.

[3] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، تقرير بعنوان، الإحصاء: **استهلاك المستوطن من المياه 7 أضعاف المواطن الفلسطيني**، تاريخ الزيارة 2012/2/27، أنظر إلى الرابط الإلكتروني
http://www.wafa.ps/aravic/index.php?action=detail&id=101139.

الأنابيب تتسرب منها قبل أن تصل إلى البيوت، بالإضافة إلى ذلك تقوم شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) بتقليص كمية المياه التي تبيعها إلى الفلسطينيين في أشهر الصيف من أجل استيفاء الزيادة في استهلاك المياه في المستعمرات الإسرائيلية[1].

وقد شمل تقليص كمية المياه 4 قرى شرقي نابلس وهي: عزموط وسالم ودير الحطب وروجيب، ويصل تعدادها إلى حوالي 16 ألف نسمة، فيما تقوم شركة المياه الإسرائيلية بزيادة كمية المياه للمستعمرين في مستعمرتي إيتمار وألون موريه القائمتين على أراضي تلك القرى، حيث كانت كميات المياه التي تبيعها شركة المياه الإسرائيلية إلى القرى الأربع 50 ألف م^3 شهرياً، فيما بلغت بعد التقليص ما يقارب 20 ألف م^3 كل شهر، وبالتالي فإن شبكات المياه في القرى الأربع غير جاهزة للتعامل مع تقليص المياه، وغير قادرة على توزيعها بالشكل المطلوب، وهذا ما يخلق أزمة في وصول المياه إلى منازل السكان، والأخطر من قضية تقليص المياه هو عدم توزيع هذه الكميات المقلّصة بين جميع السكان، حيث تبقى المياه محصورة في المناطق المنخفضة طبوغرافياً من القرى، فيما لا تصل إلى المناطق المرتفعة، وبالتالي يحرم عدد كبير من السكان من وصول المياه[2].

ويحتاج أي مشروع يتعلق بالمياه داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إجراءين: الأول الحصول على موافقة من لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، والثاني الحصول على ترخيص من سلطة المياه الفلسطينية بإقامة المشروع في المناطق المصنفة (A،B)، وترخيص من منسق شؤون المياه الإسرائيلي في المناطق المصنفة (C)، وبحسب ما أفادت به دائرة المياه في الضفة الغربية، فإن المشكلة الأكبر هنا تتمثل في إعاقة اللجنة المشتركة المذكورة لمعظم مشاريع حفر آبار ارتوازية جديدة أو إعادة تأهيلها، هذا بالإضافة إلى المعيقات التي تفرضها سلطات

---

[1] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 2008، **بلدات فلسطينية غير مربوطة بشبكات المياه**، مرجع سابق.

[2] موقع الإمارات، اليوم الإخباري، 2010، تقرير بعنوان، **إسرائيل تحرم قرى نابلس المياه وتستخدمها لمصلحة المستعمرات في الضفة**، تاريخ الزيارة 2012/3/13، أنظر إلى الرابط الإلكتروني
http://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2010-09-12-1.291652

الاحتلال على إنشاء شبكات مياه جديدة أو إعادة تأهيل الشبكات القائمة[1] . وأكبر مثال على ذلك ما حصل في موضوع بئر سبسطية، حيث تم حفر بئر سبسطية بهدف تزويد تجمعات محافظة نابلس في المنطقة الشمالية الغربية (إجنسنيا، برقة، الناقورة، بيت إمرين، نصف جبيل، بزاريا، سبسطية) قبل أكثر من عامين وحتى الآن لم يتم الموافقة على ربط هذه التجمعات وذلك لأن الوصلة التي سوف تزود القرى المذكورة بالمياه قريبة من مستعمرة شافي شمرون، علماً بأن الوصلة المطلوبة لا يتجاوز طولها 150 متراً فقط[2].

ومن جهة أخرى يشير تقرير أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن المستعمرين الاسرائيليين يستولون على المزيد من ينابيع الضفة الغربية، وأنه يوجد حالياً 56 نبعاً في الضفة الغربية بالقرب من المستعمرات، منها 30 نبعاً تم الاستيلاء عليها بالكامل ومنع أصحابها الفلسطينيين من دخولها، بينما تظل الينابيع الباقية وعددها 26 عرضة لخطر استيلاء المستعمرين عليها نتيجة ما يقومون به من جولات منتظمة وأعمال دورية، حيث منع الفلسطينيين من الوصول إلى تلك الينابيع التي تم الاستيلاء عليها من خلال أعمال الترويع والتهديد، وتم تحويل تلك الينابيع إلى مناطق جذب سياحي لتدعيم البنية التحتية السياحية للمستعمرات بقصد ترسيخها بإضافة مصدر دخل للمستعمرين، وقد تم ذلك من خلال بناء برك ومناطق التنزه ووضع طاولات وحتى تغيير الأسماء ووضع لافتات لأسماء الينابيع بالعبرية، علماً بأن هذه الينابيع تشكل للفلسطينيين أكبر مصدر مائي للريّ ومصدراً مهماً للاستهلاك المنزلي، ومن أهم هذه الينابيع: العين الكبيرة القريبة من قرية دير الحطب.

---

[1] سلطة المياه الفلسطينية، 2004، تقرير بعنوان، **أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسلة تقارير خاصة (29)، رام الله، ص15.

[2] مقابلة خاصة اجراها الباحث مع الدكتور الجيوسي، عنان، تاريخ المقابلة 2012/2/5، المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، كلية الهندسة.

وقد تم رصد العديد من الاعتداءات والانتهاكات التي قام بها المستعمرين الإسرائيليين في محافظة نابلس خلال العام 2011، وهي على النحو التالي[1]:

– بتاريخ 2011/1/9 استولى عشرات المستعمرين من مستعمرة شيلو على نبع مياه قرية دوما جنوب شرقي نابلس ومنعوا المواطنين من الاقتراب منه وتعبئة خزانات المياه الخاصة بهم.

– بتاريخ 2011/3/7 صادرت قوات الاحتلال صهاريج المياه في خربة طانا شرق مدينة نابلس والتي يعتمد عليها الأهالي في الشرب وسقي مواشيهم، وكانت هذه الخربة قد تعرضت عدة مرات للهدم بهدف تشريد أهلها وطردهم من المنطقة والاستيلاء عليها.

– بتاريخ 2011/3/17 حطم عشرات المستعمرين من مستعمرة إيتمار خزانات المياه التابعة لمواطنين فلسطينيين في منطقة العرمة الواقعة جنوب نابلس على بعد عدة كيلومترات من مستعمرة إيتمار.

– بتاريخ 2011/4/3 دمر مستعمرون نبع مياه في قرية مادما جنوب نابلس وحطموا أنابيب مياه تمد القرية بالمياه.

– بتاريخ 2011/4/4 هاجم مستعمرون نبع مياه في قرية مادما جنوب نابلس وألحقوا أضراراً بشبكة المياه وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها مهاجمة المكان خلال 24 ساعة .

– بتاريخ 2011/7/6 اعتدى مجموعة من المستعمرين من مستعمرة يتسهار على عمال فلسطينيين كانوا يقومون بربط مشروع خزان المياه بقرية عصيرة القبلية جنوب غرب نابلس ورشقوهم بالحجارة ومنعوهم من العمل.

– بتاريخ 2011/7/12 شرعت قوات الاحتلال بتجريف وطمر آبار مياه زراعية في قرية النصّارية شرق محافظة نابلس حيث أن جرف هذه الآبار سيحرم 1050 دونماً زراعية مزروعة بأصناف متنوعة من الخضراوات من ريّها، وسيكبّد المئات من أصحاب الأراضي الزراعية خسائر مادية كبيرة.

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة الفلسطينية، **انتهاكات عام 2011**، بتصرف الباحث بالاعتماد على بعض وكالات الأنباء، **مرجع سابق**.

– بتاريخ 2011/9/8 هدمت قوات الاحتلال ثلاثة آبار ارتوازية في قرية النصارية قضاء نابلس.

– بتاريخ 2011/9/29 أتلف عدد من مستعمري مستعمرة يتسهار ما تبقى من أنابيب مياه جنوب قرية مادما بمحافظة نابلس المزودة للأراضي الزراعية في المنطقة.

– بتاريخ 2012/1/22 سلمت قوات الاحتلال مواطنين فلسطينيين من قرية جوريش جنوب نابلس إخطارات بهدم آبار لجمع المياه وتستعمل هذه المياه في ريّ أراضيهم الزراعية.

– بتاريخ 2012/2/12 المستعمرون من مستعمرة ألون موريه يحرمون أهالي قرية دير الحطب من مياه العين الكبيرة واستخدام هذه المياه في ريّ مزروعاتهم وأراضيهم، حيث قام المستعمرون بتحويل مياه هذه العين إلى المستعمرة بحماية قوات الاحتلال.

– وبتواريخ مختلفة قام مستعمرون من مستعمرتي شيلو وعيلي بالسيطرة على عيون وينابيع مائية في قرى جالود وقريوت وتحويلها لخدمة المستعمرات الصهيونية ومنع المزارعين في القرى المذكورة من الوصول إليها واستخدام مياه الينابيع.

6:4 تأثير الاحتلال والمستعمرات الإسرائيلية على المعالم الدينية والأثرية في محافظة نابلس:

تسعى إسرائيل إلى إنتاج مواقع دينية مقدسة لليهود في الضفة الغربية والادعاء أنها كانت موجودة وقائمة قبل السيطرة على الضفة الغربية عام 1967[1]، حيث لم يشهد التاريخ حملات منظمة للاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، بالشكل الذي تقوم به قوات الاحتلال ومستعمريه منذ العام 1984، فإقدام الاحتلال برأس حربته عصابات المستعمرين على إحراق المساجد في محافظة نابلس وغيرها من المناطق الأخرى، بالإضافة إلى كتابة شعارات معادية للإسلام والعرب على جدران هذه المساجد وحتى الكنائس مثل ما حدث في قرى حوارة وقصرة ودوما وغيرها من القرى الأخرى، كل ذلك يأتي وقت قراءة معمقة في سياق حرب إسرائيلية مفتوحة تستهدف ليس فقط جغرافيا فلسطين وسكانها، وإنما امتدت حربهم لتطال التاريخ والتراث والمواقع الأثرية والدينية.

[1] جوني، منصور، 2005، **الاستيطان الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص156.

صورة رقم (5): الاعتداء على مسجد النورين في قرية قصرة جنوب شرقي محافظة نابلس.

المصدر: جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي.

وفي محاولة من إسرائيل لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، فإنها عملت على تدمير الإرث الحضاري الفلسطيني لأن ما فيها يشير إلى عروبتها عبر التاريخ، لذا عملت سلطات الاحتلال على العبث بالآثار في محاولة محمومة لإيجاد شيء ما يعزز ادعاءاتها، لكن جميع محاولاتها باءت بالفشل، فكانت جميع الحفريات مجرد تخريب للبيئة الحضارية لفلسطين، لقد كانت إسرائيل مصممه على العبث بالآثار وتخريب البيئة الحضارية، فمنذ العام الأول للاحتلال أصدرت إسرائيل أمرين عسكريين مانحة الاحتلال حرية العبث فيها، وكانت أفظع الجرائم التي ارتكبت بحق المباني والمواقع الأثرية في مدينة نابلس[1].

أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في مدينة نابلس إلى تدمير الأماكن الأثرية القديمة خاصة في البلدة القديمة، والتي تشمل على حضارات رومانية وبيزنطية وإسلامية، وهي ليست ملكاً للفلسطينيين وحدهم بل للبشرية جمعاء، حيث استخدمت قوات الاحتلال قذائف المدفعية والدبابات وطائرات الأباتشي في تدمير الآثار وهدم البيوت التي تعود إلى الفترة المملوكية والعثمانية، ومن أبرز المواقع الأثرية التي شملها الدمار: الجامع الكبير والجامع الصلاحي الذي أمر السلطان

[1] قاعود، مصطفى سعد الدين، **اغتيال البيئة الفلسطينية (التطهير العرقي)**، مرجع سابق، ص58- ص61.

صلاح الدين الأيوبي بإقامته، وجامع الخضراء وجامع النصر ومركز البلدة القديمة وغيرها من المعالم الحضارية والأثرية في المدنية[1].

بالإضافة إلى ذلك قام المستعمرون الموجودين في منطقة نابلس بالسيطرة على العديد من المواقع الأثرية والحضارية في العديد من القرى التابعة للمحافظة بحجة أنها تعود للتاريخ اليهودي، حيث يقومون بين الفترة والأخرى باقتحام العديد من القرى والمناطق الفلسطينية لزيارة بعض الأماكن مثل: قبر يوسف في مدينة نابلس، قرية سبسطية وعورتا وغيرها من القرى، حيث تم رصد العديد من الاعتداءات والانتهاكات التي قام بها المستعمرون على المواقع والمعالم الدينية والأثرية في منطقة الدراسة خلال العام 2011 وبداية العام 2012 وهي على النحو التالي[2]:

– بتاريخ 2011/1/11 أضرم مستعمرون النار بالمسجد الكبير في قرية ياسوف شرق مدينة سلفيت شمالي الضفة الغربية مما أدى إلى احتراق أجزاء كبيرة منه.

– بتاريخ 2011/4/10 قال سكان من خربة سرا جنوب شرق محافظة نابلس التي تقع بالقرب من قرية قريوت، أن قوة خاصة صهيونية سطت على مواد أثرية بالخربة، حيث استولوا على حجارة كبيرة وحملوها داخل المركبات وأخذوها إلى جهة مجهولة.

– بتاريخ 2011/5/3 أضرم المستعمرون النار في مصلى مدرسة حوارة الثانوية جنوب نابلس وتبلغ مساحة المصلى 80 متراً، وقد سيطر المواطنون على الحريق ومنعوا وصوله إلى الغرف الصفية حيث احترق كل ما في المصلى.

– بتاريخ 2011/9/5 أضرم مجموعة من المستعمرين النار في مسجد النورين في قرية قصرة جنوب شرقي نابلس، حيث اقتحموا المسجد وأشعلوا النار به بالإضافة إلى كتابة شعارات معادية للإسلام والعرب على جدرانه.

---

[1] نفس المرجع، ص61.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة الفلسطينية، **اعتداءات 2011**، بالاعتماد على بعض المواقع الإخبارية، مرجع سابق.

– بتواريخ متعددة قامت مجموعات من المستعمرين وبحماية من جيش الاحتلال، باقتحام قبر يوسف شرقي مدينة نابلس وسط دعوات من قيادة الحاخامات الصهيونيين إلى إعادة احتلال هذه المنطقة والسيطرة الكاملة عليها، وذلك تحت مزاعم أداء بعض الشعائر الدينية في المكان.

– بتاريخ 2012/1/31 مئات المستعمرين يقتحمون مناطق في قرية عورتا تحت حراسة من قوات الاحتلال بحجة زيارة العديد من الأماكن الأثرية في القرية التي تعود إلى التاريخ اليهودي، وتحت مزاعم أداء بعض الشعائر الدينية.

– بتاريخ 2012/2/8 اقتحمت أعداد كبيرة من المستعمرين بلدة سبسطية وقامت بزيارة أماكن أثرية يزعمون أنها تعود للتاريخ اليهودي وتحت حراسة من قوات الاحتلال.

الفصل الخامس: توسيع المستعمرات والنشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي المتزايد في محافظة نابلس

1:5 مقدمة

2:5 النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي المتزايد في محافظة نابلس

3:5 التقسيم الجيوسياسي الإسرائيلي لمحافظة نابلس وتأثير ذلك على استخدامات الأراضي فيها

4:5 مناطق الإحتكاك (النقاط الساخنة) في محافظة نابلس

5:5 موقف السلطة الفلسطينية من المستعمرات الإسرائيلية

5 : 1 مقدمة :

منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948 عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى إرغام السكان الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم، ضمن سياسة التطهير العرقي التي تتبعها، لذلك أعطيت الصلاحيات لضباط الجيش الإسرائيلي لاستخدام أقصى قوة ممكنة من أجل تحقيق ذلك الهدف.[1]

وعند توقيع اتفاقية أوسلو 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تم الاتفاق على تأجيل البحث في قضية المستعمرات وتركها للمرحلة النهائية، حيث استغلت إسرائيل ذلك ولجأت إلى توسيع المستعمرات وزادت من أعداد المستعمرين فيها وشجعتهم على الهجرة والانتقال إليها، وزادت من أعداد الحواجز الإسرائيلية المنتشرة بين التجمعات الفلسطينية، وشقت العديد من الطرق الالتفافية لضمان وصول المستعمرين إلى مستعمراتهم دون المرور من المدن والتجمعات الفلسطينية، وأقامت العديد من البؤر الاستعمارية في الكثير من المناطق الفلسطينية بالقرب من المستعمرات لتوسيعها أو في مناطق جديدة لتحويلها بعد ذلك إلى مستعمرات رسمية، وأطلقت العنان أمام المستعمرين للتنكيل بالفلسطينيين العُزّل، وذلك عن طريق مصادرة الأراضي وتدميرها إما بالحرق أو بالقطع أو بالقلع، بالإضافة إلى الهجوم على القرى والتجمعات السكانية الفلسطينية والاعتداء على المنازل ووسائل النقل وقطع الطرق وإغلاقها، بهدف إجبار السكان الفلسطينيين على ترك أراضيهم .

وفي خدعة سياسية جديدة مفضلة لدى الحكومة الإسرائيلية، أنه حتى لو تم وقف البناء في المستعمرات الإسرائيلية، سيكون هناك حاجة إلى بعض البناء لاستيعاب النمو الطبيعي لسكان المستعمرات، والحقيقة أن عدد المستعمرين ينمو بمعدل أبطأ بكثير من معدل تشييد المباني الجديدة في المستعمرات الإسرائيلية، الأمر الذي يدل على أنه لا حاجة لإنشاءات جديدة لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية القائمة حالياً، وإنما تسعى الحكومة الإسرائيلية لبناء مستعمرات جديدة

[1] الجرباوي، وآخرون، 2002، **مجلة قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد الخامس، ص7.

لاستيعاب المهاجرين الجدد إليها، والسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية لاستغلالها في المراحل اللاحقة. [1]

5 : 2 النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي المتزايد في محافظة نابلس

إن السياسة الإسرائيلية قائمة على التوسع والاستيلاء ومصادرة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، ولجأت سلطات الاحتلال إلى توسيع المستعمرات القائمة وذلك من خلال إقامة وإنشاء أحياء جديدة قريبة من المستعمرة الأم، وقد حصل ذلك في مستعمرات ألون موريه ويتسهار وبراخا، ومستعمرة إتيمار التي تم توسيعها على خمسة تلال محيطة بها، وكذلك مستعمرة شيلو التي تم توسيعها بشكل كبير، فنفصل عنها مستعمرة جديدة تسمى متسبية شيلو (شيفوت راحيل)، بالإضافة إلى مستعمرة عيلي التي تم توسيعها على حساب الأراضي المجاورة لها، حيث قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على مساحات واسعة بالقرب من المستعمرات القائمة من أجل توسيع هذه المستعمرات.

جدول رقم (17): الأراضي المصادرة والممنوع الدخول إليها والمغلقة عسكرياً في محافظة نابلس لغاية عام 2012

اسم القرية	الجهة المعتدية	مساحة الأراضي المصادرة(دونم)	مساحة الأراضي التي يدخلها الفلسطينيون بالتنسيق (دونم)	مساحة الأراضي المغلقة عسكرياً(دونم)
دير شرف	مستعمرة شافي شمرون	–	1500	–
سبسطية	مستعمرة شافي شمرون	500	250	–
سالم	مستعمرة ألون موريه	1000	10000	–
دير الحطب	مستعمرة ألون موريه	8000	2000	–
عزموط	مستعمرة ألون موريه	1000	2400	–
تل	بؤرة حفاد جلعاد	200	70	–
يتما	مستعمرة حاليم	100	200	–

[1] مركز أبحاث الأراضي، 2009، **الخدع الإسرائيلية لإخفاء الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس، تاريخ الزيارة 2012/7/17، انظر الرابط :/http://www.poica.org/editor/case studies

بيت دجن	مستعمرة مخوراه	4000	–	10000
بيت فوريك	مستعمرة إيتمار	5000	3000	–
عورتا	مستعمرة إيتمار	4000	8000	–
روجيب	مستعمرة إيتمار	100	1000	–
يانون	مستعمرة إيتمار	12000	2000	–
عقربا	مستعمرة جتيت	–	–	76000
مجدل بني فاضل	جتيت+معاليه افرايم	10000	–	–
دوما	مستعمرة معاليه افرايم	–	–	10000
عين شبلي وبيت حسن	سلطات الاحتلال	–	–	10000
قصرة	مستعمرة مجداليم	2500	1500	–
كفر قليل	مستعمرة براخا	–	250	–
عراق بورين	مستعمرة براخا	100	600	–
بورين	براخا + يتسهار	500	20000	–
عصيرة القبلية	مستعمرة يتسهار	1000	1000	–
مادما	مستعمرة يتسهار	–	200	–
عوريف	مستعمرة يتسهار	1000	1000	–
حوارة	مستعمرة يتسهار	300	500	–
عينبوس	مستعمرة يتسهار	400	500	–
اللبن الشرقية	معاليه لفونا+عيلي	3000	1000	–
الساوية	مستعمرة عيلي	–	1500	–
تلفيت	مستعمرة عيلي	100	100	–
قريوت	عيلي + شيلو	4500	1500	–
جالود	شيلو + شيفوت راحيل	14000	–	–
المجموع	–	**73300**	**60070**	**106000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات من رؤساء بلديات ومجالس القرى المحيطة بالمستعمرات الإسرائيلية،2012.

يلاحظ من الجدول السابق أن مساحة الأراضي المصادرة في محافظة نابلس بلغت 73300 دونما، أي ما يعادل 12.1% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، وهذه الأراضي المصادرة تقع بالقرب من المستعمرات القائمة وذلك من أجل توسيعها والسيطرة على المزيد من

الأراضي التابعة للمزارعين الفلسطينيين في المحافظة، أما التي لا يستطيع المزارعون في محافظة نابلس من الوصول إليها إلا بتنسيق فقد بلغت 60070 دونم، أي ما يعادل 9.9% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، وكانت هذه الأراضي أيضاً بالقرب من الشوارع الالتفافية والبؤر الاستعمارية والمستعمرات المنتشرة في أراضي المحافظة، وأكبر مثال على ذلك أراضي قرية بورين التي يمنعون من الوصول إليها إلا بتنسيق والتي بلغت 20000 دونم، وفي قرية سالم بلغت 10000 دونم.

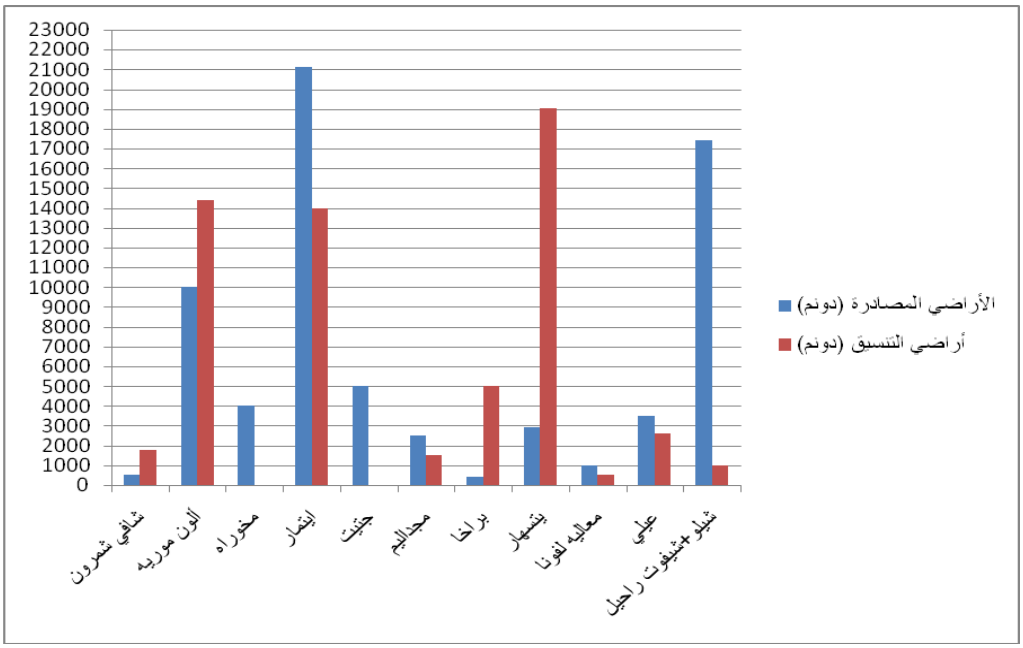

شكل رقم (8) : الأراضي المصادرة والأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق حسب المستعمرة في محافظة نابلس 2012[1]

يلاحظ من الشكل السابق أن مستعمرة إيتمار أكثر مستعمرات محافظة نابلس مصادرة للأراضي المجاورة لها، حيث تمتد هذه الأراضي المصادرة من أراضي قرية روجيب في الغرب حتى أراضي قرية يانون في الشرق والتي تبعد عن المستعمرة حوالي 5 كم، وبالتالي فهي تتربع على خمسة تلال مشرفة على المنطقة بأكملها، حيث بلغت مساحة الأراضي التي صادرتها المستعمرة 21100 دونم، أي ما يعادل 28.8% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في محافظة نابلس، كما أن هذه المساحات المصادرة مرشحة لامتداد مستعمرة إيتمار عليها في المستقبل القريب. أما

[1] **إعداد الباحث.**

مستعمرة شيلو فهي تلي مستعمرة إيتمار من حيث مساحة الأراضي المصادرة التي بلغت 17400 دونم، أي ما يعادل 23.7% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في المحافظة، حيث توسعت هذه المستعمرة بشكل كبير، وأدى ذلك إلى تكوين مستعمرة جديدة بجانبها من الناحية الشرقية وهي تابعة لها وتسمى شيفوت راحيل (متسبية شيلو)، حيث تم مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التابعة لقرى قريوت وجالود وبعض قرى محافظة رام الله لصالح توسيع مستعمرة شيلو وشيفوت راحيل.

أما بالنسبة لمستعمرة ألون موريه المقامة على أراضي قرى عزموط ودير الحطب وسالم فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة 10000 دونم، أي ما يعادل 13.6% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في المحافظة، وبذلك فهي توسعت على حساب الأراضي الزراعية المجاورة لها. أما فيما يتعلق بالأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق في هذه المنطقة فقد بلغت 14400 دونم وتعادل 24% من المساحة الكلية لأراضي التنسيق في المحافظة، وتقع هذه الأراضي خلف الشارع الالتفافي الذي يحيط بالقرى الثلاثة والأراضي القريبة من مستعمرة ألون موريه والبؤر الاستعمارية الموجودة في المنطقة، حيث يسمح للمزارعين الوصول إلى تلك الأراضي يومين في السنة فقط، يوم لحراثة الأرض واليوم الثاني لجني المحصول سواء تم الانتهاء من عملية الجني أم لا، لأن الفترة الزمنية الممنوحة محدودة للغاية فهي لا تزيد عن 7 ساعات وربما أقل من ذلك، وبذلك لا يستطيع المزارعون الانتهاء من عملية الجني ويضيع المحصول عليهم.

وبخصوص مستعمرة يتسهار، فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة 2900 دونم وتعادل 4% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في محافظة نابلس، أما الأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق فقد بلغت 19050 دونم، أي ما يعادل 31.7% من المساحة الكلية لأراضي التنسيق في المحافظة، وهذه الأراضي تابعة لقرى عصيرة القبلية ومادما وحوارة وعينبوس وعوريف، وأكثر القرى في هذه المنطقة تضرراً من عدم الوصول إلى الأراضي الزراعية هي قرية بورين.

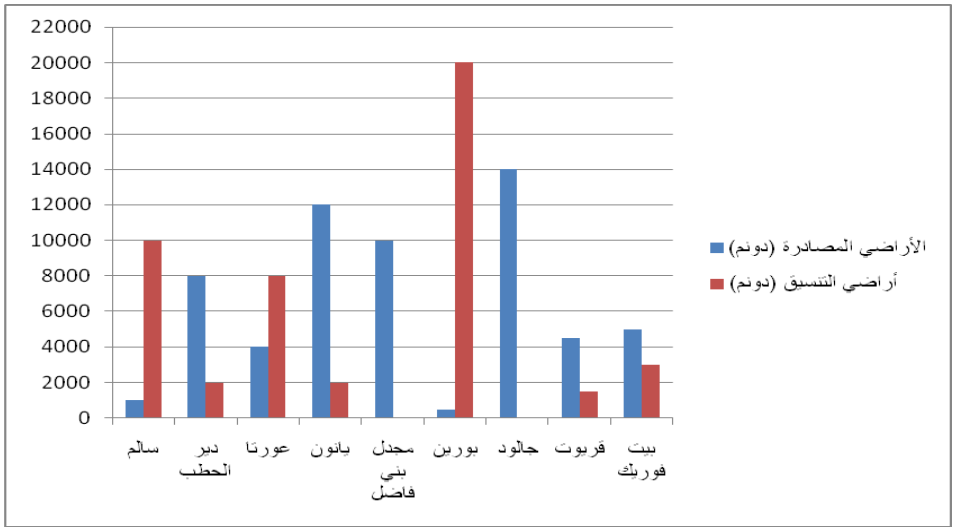

شكل رقم (9) : أكثر القرى الفلسطينية تضرراً من عمليات المصادرة ومنع الوصول إلى الأراضي الزراعية إلا بتنسيق في محافظة نابلس2012 [1].

يلاحظ من الشكل السابق أن قرية جالود تعتبر أكثر قرى محافظة نابلس تضرراً من عمليات المصادرة والسيطرة على الأراضي، حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة فيها خلال انتفاضة الأقصى الثانية حوالي 14000 دونم، أي ما يعادل 19.1% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في محافظة نابلس، وتتركز الأراضي المصادرة في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من قرية جالود، وقسم من هذه الأراضي المصادرة مقام عليها بؤر استعمارية وشوارع مستعمرات تربط البؤر والمستعمرات مع بعضها البعض، وقسم كبير من هذه الأراضي المصادرة يزرع بالمحاصيل الزراعية، ومن أهمها محصول العنب بالإضافة إلى الزيتون ومحاصيل أخرى، ويمنع السكان الفلسطينيين في جالود من الوصول إلى تلك الأراضي نهائياً.

أما بالنسبة لقرية يانون، فهي تلي قرية جالود من حيث القرى الأكثر تضرراً من عمليات مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها، حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة فيها 12000 دونم، أي ما يعادل 16.4% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في محافظة نابلس، وفي الوقت نفسه بلغت نسبة الأراضي المصادرة 73% من المساحة الكلية لقرية يانون والبالغة 16450 دونم،

[1] **إعداد الباحث.**

أما الأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق فقد بلغت نسبتها 12% من المساحة الكلية للقرية، وتركزت عمليات مصادرة الأراضي في المناطق الشمالية والشرقية والغربية من يانون لصالح توسيع مستعمرة إيتمار وإقامة البؤر الاستعمارية بالإضافة إلى شق شوارع لربط أجزاء مستعمرة إيتمار مع بعضها البعض، ويستخدم جزء من الأراضي المصادرة لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية وذلك لربط المستعمرين بمستعمراتهم ولعدم تركها والرحيل عنها.

وفيما يتعلق بقرية دير الحطب، فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة فيها 8000 دونم، أي ما يعادل 10.9% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في المحافظة، وتركزت في المناطق الشمالية الشرقية من القرية، أما الأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق فقد بلغت 2000 دونم وتعادل 3.3% من المساحة الكلية لأراضي التنسيق في المحافظة وتتركز هي الأخرى في المناطق الشمالية الشرقية الواقعة خلف الشارع الالتفافي الذي يخنق ويحاصر القرى الثلاثة (سالم ودير الحطب وعزموط).

وبخصوص قرية بورين، فهي تعتبر أكثر قرية في محافظة نابلس يمنع المزارعون فيها من الذهاب إلى أراضيهم إلا بتنسيق مع سلطات الاحتلال، حيث بلغت مساحة هذه الأراضي حوالي 20000 دونم، أي ما يعادل 33.3% من المساحة الكلية لأراضي التنسيق في محافظة نابلس، و62% من المساحة الكلية لقرية بورين والبالغة 32000 دونم، والسبب في اتساع مساحة الأراضي التي يمنع الوصول إليها إلا بتنسيق هو أن قرية بورين مقام على أراضيها مستعمرتين هما براخا ويتسهار، وبالتالي فإن كل مستعمرة سيطرت على مساحة معينة منها، حيث تتركز هذه المساحات في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية المحاذية لمستعمرة براخا، وفي المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية المحاذية لمستعمرة يتسهار، وحول المناطق المحاذية للشارع الالتفافي الذي يخترق أراضي القرية من الناحية الجنوبية والجنوبية الغربية حتى يصل إلى مفرق حوارة، بالإضافة إلى ذلك، تم وضع نقاط مراقبة وكاميرات تصوير في المناطق المحاذية لمستعمرة براخا.

وتعتبر قرية عورتا وبيت فوريك من القرى المتضررة وذلك لأنها محاذية لمستعمرة إيتمار التي توسعت بشكل كبير على حساب أراضي المزارعين في هذه القرى بالإضافة إلى قرى أخرى

بجوارها، حيث بلغت النسبة المئوية لأراضي المصادرة في عورتا 5.5% أما في بيت فوريك فقد بلغت 6.8% من المساحة الكلية للأراضي المصادرة في محافظة نابلس، وتتعرض هذه القرى لاعتداءات متكررة من المستعمرين الموجودين في هذه المستعمرة، وذلك للسيطرة على المزيد من الأراضي ونهب خيراتها.

أما بالنسبة للأراضي المغلقة عسكرياً، فالمخطط الإسرائيلي المطبق هو نشاط استعماري مكثف على السفوح الشرقية لجبال فلسطين الوسطى ككل (طوباس، نابلس، رام الله، أريحا، بيت لحم، الخليل)، أما في محافظة نابلس فقد تركزت في المناطق الشرقية المطلة على غور الأردن، وبالتحديد في أراضي قرى عين شبلي وخربة بيت حسن وخربة طانا ويانون وعقربا وخربة الطويل ومجدل بني فاضل ودوما، حيث بلغت مساحة هذه الأراضي المغلقة عسكرياً 106000 دونم، أي ما يعادل 17.5% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، فقامت سلطات الاحتلال بمصادرة 10000 دونم إلى الشرق من قرية بيت دجن تحت مزاعم إقامة محمية طبيعية، هذا بالإضافة إلى تهجير البدو من خربة طانا وهدم حضائرهم عدة مرات لصالح الاستفادة من هذه الأراضي زراعياً والسيطرة على المياه الجوفية الموجودة في هذه المنطقة، وكذلك الحال في قرية دوما، حيث تم الاستيلاء على 10000 دونم في المنطقة الشرقية تحت مزاعم إقامة محمية طبيعية في المنطقة. ولكن في الحقيقة يتم استغلالها زراعياً، أو لصالح توسيع المستعمرات المقامة في تلك المنطقة، أو لصالح إقامة المعسكرات الإسرائيلية، أو لصالح استغلال المياه الجوفية الموجودة في المنطقة.

وفيما يتعلق بقرية عقربا، فهي تعتبر أكثر قرية في محافظة نابلس تضررت من خلال ما يسمى الأراضي المغلقة عسكرياً، حيث تم مصادرة 36000 دونم من أراضي القرية الواقعة في المنطقة الشرقية لصالح توسيع المستعمرات والبؤر الاستعمارية وإقامة المعسكرات والتدريب العسكري، بالإضافة إلى استغلال هذه المنطقة زراعياً، لأنها تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية حيث يتوفرالماء والمناخ الملائم لزراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية، ويؤكد ذلك أن مستعمرة جتيت تشهد أعمال توسعة بشكل واسع النطاق على حساب الأراضي الفلسطينية، وبالتحديد على حساب التجمعات البدوية المجاورة في خربة الطويل ومنطقة لفجم التي يعيش بها

عدد كبير من البدو الباحثين عن الماء والمراعي في ظل انحسارها بسبب الممارسات الإسرائيلية والتي تعد العامل الرئيسي وراء ذلك، حيث أقدم المستعمرون على إنشاء عدد من المزارع وحضائر لتربية الدواجن في محيط المستعمرة بهدف تعزيز المستعمرة زراعياً ولجلب المزيد من المستعمرين المستثمرين في قطاع الزراعة.

وإلى الجنوب الشرقي من عقربا تقع خربة الطويل التي تبلغ مساحة أراضيها 40000 دونم، 30000 دونم منها أراضي رعوية و 10000 دونم الأخرى هي أراضي زراعية، تزرع بمحاصيل الحبوب وبعض أنواع الخضراوات البعلية، وتعرضت هذه الخربة إلى هجمة إسرائيلية وذلك لإجبار سكانها على التنازل والرحيل عنها، ومن هذه الممارسات والمضايقات سياسة الترحيل بالقوة من خلال اعتقال للرعاة وأصحاب المواشي ومنعهم من الرعي في هذه المناطق وحجز الأغنام وإطلاق النار على المواشي وسرقتها وهدم المنشآت السكنية (خيام وبركسات) وترحيل المزارعين، هذا بالإضافة إلى انفجار الألغام في تلك المناطق التي راح ضحيتها العديد من الشهداء والجرحى، وقد قامت سلطات الاحتلال قبل فترة وجيزة بتسليم أهالي الخربة إخطارات لهدم المسجد وشبكة الكهرباء وعدد من آبار المياه في المنطقة، وهي ليست المرة الأولى التي تقوم فيها سلطات الاحتلال بتسليم إخطارات هدم. [1] حيث تقع المنطقة ضمن ما يسمى المنطقة c حسب اتفاق أوسلو، وكل ذلك يعتبر جزء من مخطط إسرائيلي مطبق في الضفة الغربية.

وما يؤكد التوسع في المستعمرات القائمة ازدياد مساحة البناء العمراني للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس، ففي العام 2009 وصلت إلى 16.3 كم^2، وبالمقابل فإن مساحة البناء العمراني الفلسطيني في المحافظة بلغ 25.4 كم^2،^{2} ويجب هنا مراعاة الفارق في عدد السكان بين الجانبين، وهذا يؤكد أن كثيراً من الوحدات السكنية التي تم بناؤها في المستعمرات هي خالية من السكان والهدف منها هو السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح توسيع مساحة هذه المستعمرات.

---

[1] العقرباوي، حمزة أسامة، 2012، **جغرافيا الصراع على الأرض (خربة الطويل مثلاً)**، عقربا، فلسطين، ص5 – ص14

[2] مركز أبحاث الأراضي، 2007، **تصاعد قوى التطرف الديني في المستعمرات الإسرائيلية على الصعيد السياسي في إسرائيل**، القدس، تاريخ الزيارة 20-7-2012 ، انظر الرابط: HTTP://WWW.POCIA.ORG/EDITOR/CASE

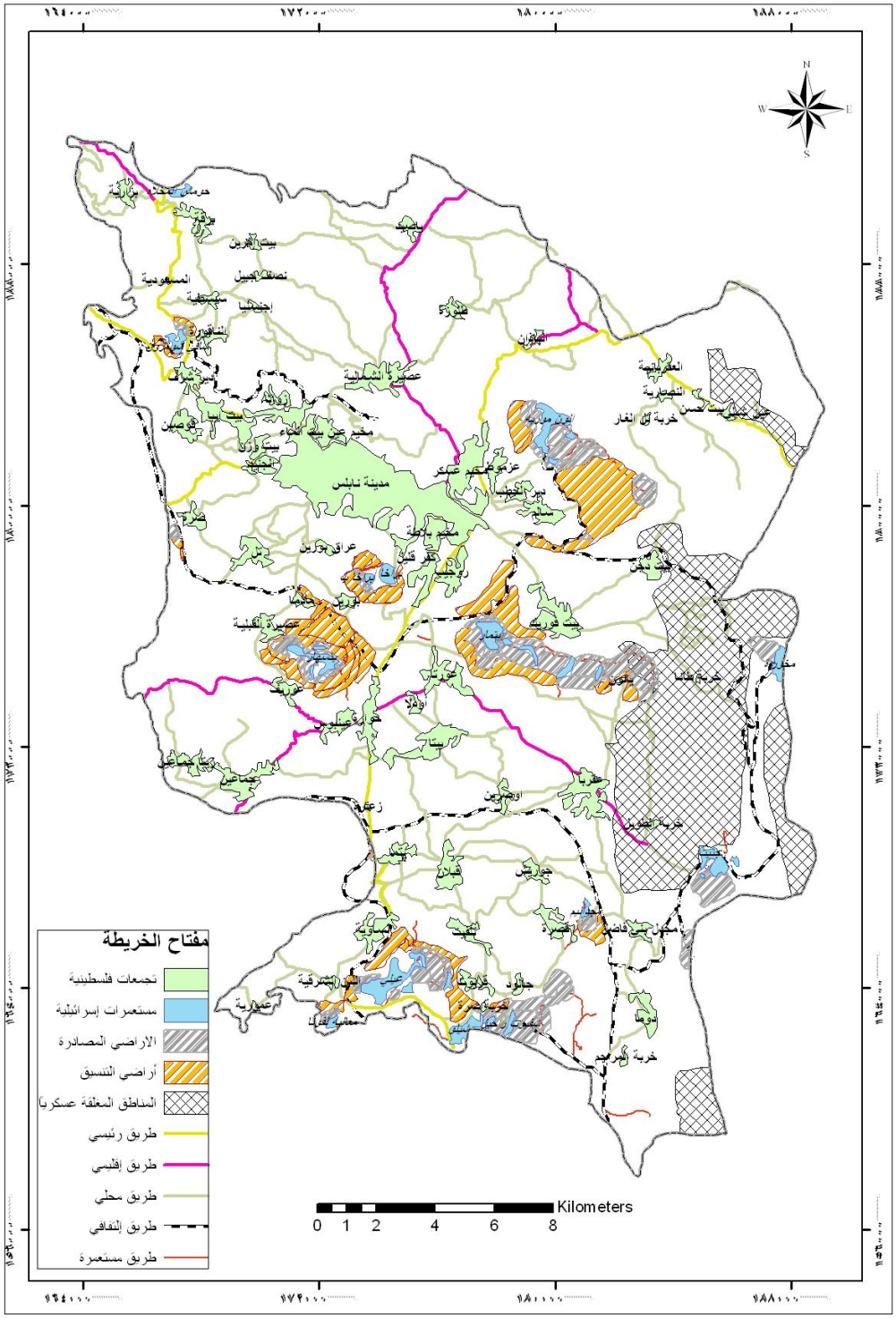

خريطة رقم (22): الأراضي المصادرة والممنوع الوصول إليها والمغلقة عسكرياً في محافظة نابلس.

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وبيانات معهد أريج للدراسات والأبحاث التطبيقية.

5 : 3 التقسيم الجيوسياسي الإسرائيلي لمحافظة نابلس وتأثيره على استخدامات الأراضي

خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، انتهج العديد من الأساليب والسياسات الهادفة إلى تهجير السكان الفلسطينيين وطردهم من أرضهم وفق برنامجه الإحلالي، متبعاً كل الطرق والسبل، بلا رحمة ولا رادع وبلا ادنى مراعاة للقوانين الدولية، إنّ اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بشأن الحكم الذاتي المؤقت للسلطة الفلسطينية (اتفاقية أوسلو 1993م) قسمت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق وهي على النحو التالي:

جدول رقم (18) : تصنيف الأراضي في محافظة نابلس حسب اتفاقية أوسلو 1993

المنطقة	المساحة (كم^2)	النسبة المئوية من مساحة المحافظة	النسبة المئوية من مساحة الضفة الغربية
المناطق A	114	18.8	17.8
المناطق B	237	39	18.2
المناطق C	255	42.2	61
المجموع	605	100	100

المصدر : معهد أريج للأبحاث التطبيقية، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، القدس، فلسطين

المناطق A : وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية (الكاملة) أمنياً وإدارياً وتشكل ما نسبته 18.8% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، والمناطق B : هي المناطق التي تقع فيها مسؤولية النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل 39% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، والمناطق C : هي المناطق التي تقع

تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية باستثناء المدنيين الفلسطينيين القاطنين فيها، وتشكل 42.2% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، وكان الهدف الفلسطيني من اتفاق أوسلو في نهاية المطاف نقل مناطق B ومناطق C بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية لتخضع للسيطرة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية. وبعد مضي أكثر من 19 سنة على الاتفاقيات الموقعة، لم يتم نقل أي جزء من المناطق المصنفة C إلى السيطرة الفلسطينية.

يبلغ عدد التجمعات الفلسطينية في المناطق المصنفة C في محافظة نابلس 13 تجمعاً، ويعاني المواطن الفلسطيني القاطن في القرى الواقعة في المناطق C من عدم توسيع المخططات الهيكلية لتلك القرى لتلبية احتياجاتهم العمرانية، ويبقى هؤلاء السكان تحت خطر الهدم بذريعة عدم الترخيص حسب الادعاءات الإسرائيلية، وفي نفس الوقت لا تتردد الجرافات الإسرائيلية في الرد على الفلسطينيين الذين تضطرهم الحاجة للتوسيع على أنفسهم والبناء في المناطق المصنفة C، إذ يفرض الاحتلال على كل فلسطيني يرغب ببناء منزل أو إضافة غرفة إلى منزل قائم أن يخضع لإجراءات طويلة ومعقدة ومكلفة، وتقابل عادة برفض منح الرخصة من ما يسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية، بذريعة عدم اكتمال الشروط اللازمة للبناء مثل ما يجري في تجمعات سبسطية ويانون وعقربا وخربة طانا وخربة الطوّيل وغيرها.[1] وذكر تقرير لمنظمة (السلام الآن) الإسرائيلية الصادرة في العام 2007 بأن 94% من الفلسطينيين الذين تقدموا بطلب تراخيص بناء من الإدارة المدنية الإسرائيلية في المناطق c قد رفضت من قبل إسرائيل، وفي المقابل تتواجد معظم المستعمرات والبؤر الاستعمارية والطرق الالتفافية الإسرائيلية على أراض فلسطينية مصنفة c ، وكان من المفترض أن يكون لإسرائيل حق الوصاية على الأراضي الفلسطينية المصنفة C لفترة مؤقتة حتى قيام الدولة الفلسطينية بحسب ما جاء في اتفاقية أوسلو الموقعة عام 1993، إلا أن إسرائيل

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011، **البناء في المناطق المصنفة C حسب اتفاق أوسلو**، تاريخ الزيارة 18-7-2012، انظر الرابط :www.wafainfo.ps/atemplate.aspx/id=5178

استخدمت مناطق C كوسيلة لخداع المجتمع الدولي وجعله يعتقد بشرعية عمليات الهدم في تلك المناطق والنشاطات الاستعمارية القائمة فيها. [1]

[1] مركز أبحاث الأراضي، 2009، **الخدع الإسرائيلية لإخفاء الأنطة الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مرجع سابق.

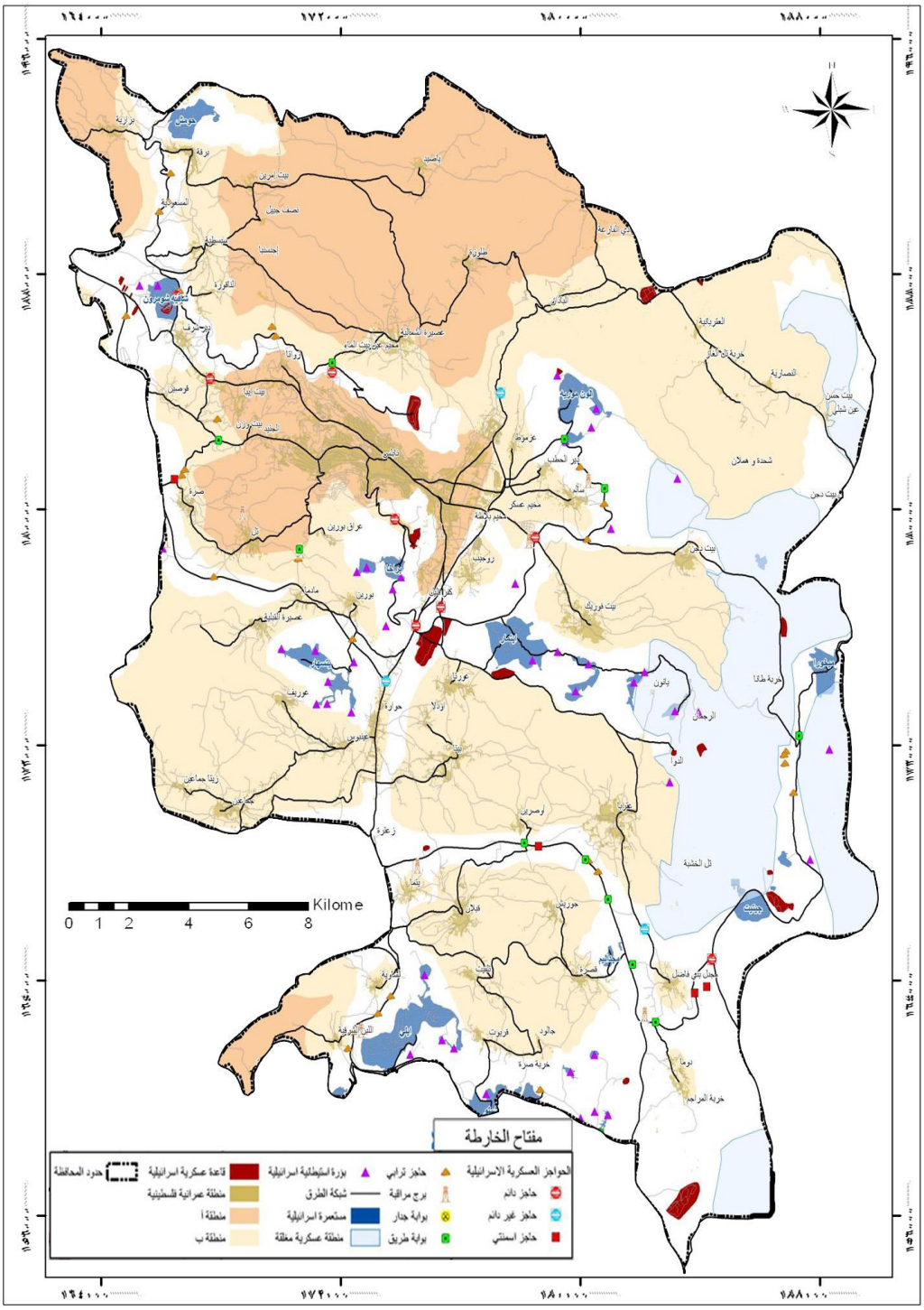

خريطة رقم (23): تصنيف الأراضي في محافظة نابلس حسب اتفاقية أوسلو 1993

المصدر: معهد الدراسات والأبحاث التطبيقية، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، القدس، بتصرف الباحث.

يلاحظ أن إسرائيل لا تعطي تصاريح بناء للفلسطينيين في المناطق المصنفة C، وفي الوقت نفسه تسارع الزمن في عمليات البناء في المستعمرات الإسرائيلية وتوسيعها من خلال إنشاء المزيد من البؤر الاستعمارية بجانبها وربطها مع بعضها البعض بشبكة من الشوارع والطرق الالتفافية بهدف السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح المستعمرين، ولا تكتفي إسرائيل بهذا الحد، بل تتعدى ذلك إلى السيطرة على أراضٍ واقعة في المناطق المصنفة B، وهذا يؤثر على استخدامات الأراضي في محافظة نابلس.

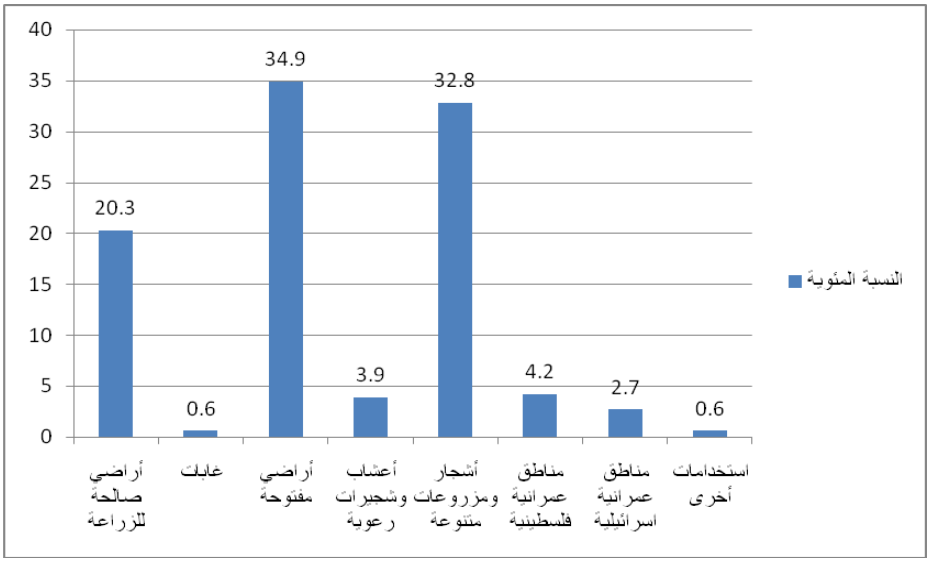

شكل رقم (10): النسبة المئوية لاستخدامات الأراضي في محافظة نابلس 2012

المصدر: معهد أريج للدراسات والأبحاث التطبيقية، وحدة نظم المعلومات الجغرافية GIS والاستشعار عن بعد، القدس، بتصرف

منذ عام 1967 عملت إسرائيل جاهدة على بناء وتوسيع المستعمرات، ونتيجة لهذه السياسة فقد سيطرت إسرائيل على مساحات واسعة من الأراضي في محافظة نابلس، كما أنها تمنع المزارعين من الوصول إليها، وأقامت عليها المستعمرات والبؤر الاستعمارية والمعسكرات والطرق الالتفافية ونقاط التفتيش والحواجز والبوابات وغيرها، وقد أثر هذا الأمر على استخدامات الأراضي في المحافظة، حيث منعت التجمعات السكانية الفلسطينية من الامتداد العمراني تجاه هذه المواقع الاحتلالية، بالإضافة إلى التأثير على المساحة المزروعة بالزيتون، حيث يلاحظ أن أكثر هذه المواقع الاحتلالية مقامة على أراضي مزروعة بالمحاصيل المختلفة وأهمها الزيتون، ويؤكد

ذلك أن مساحة أشجار الزيتون شكلت ما نسبته 92.9% من المساحة المزروعة بأشجار البستنة، فكان الزيتون من أكثر المحاصيل الزراعية التي تضررت جراء إقامة المستعمرات والبؤر واعتداءات المستعمرين.

ويمكن القول أن النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي المتزايد والمستمر في محافظة نابلس عمل على الحد من تطور المدن والقرى الفلسطينية، وأثر بشكل كبير على عملية التخطيط التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، فالتخطيط هنا يصطدم بالنشاط الاستعماري الإسرائيلي، ويساعدها في ذلك الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تقوم برفض معظم الطلبات التي يتقدم بها الفلسطينيون للحصول على رخص للبناء بحجج ومزاعم مختلفة، حيث تتعمد الإدارة المدنية الإسرائيلية عدم تحضير مخططات جديدة تتلاءم مع احتياجات الفلسطينيين.

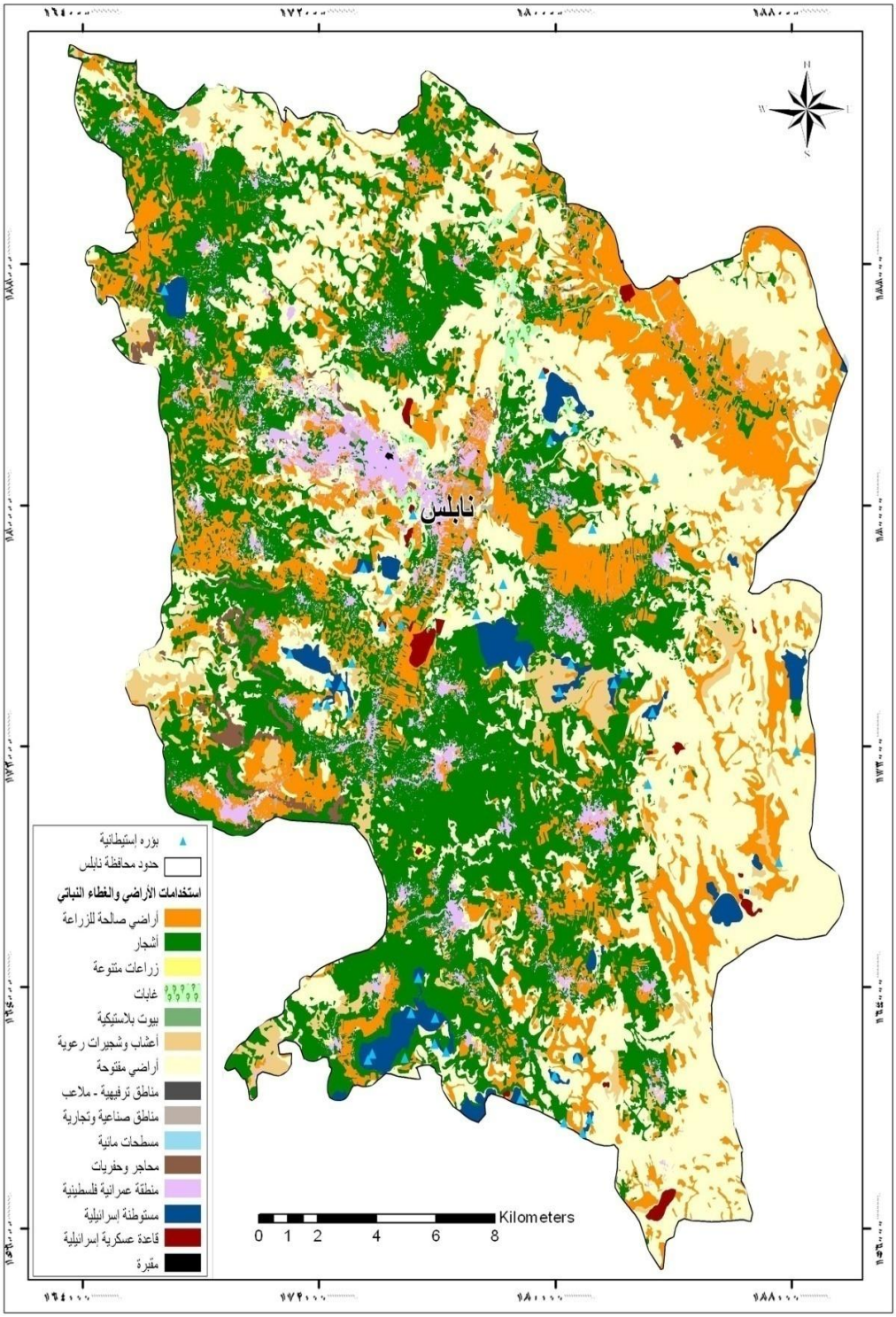

خريطة رقم (24): استخدامات الأراضي في محافظة نابلس 2012

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية، وحدة نظم المعلومات الجغرافية GIS والاستشعار عن بعد، القدس، بتصرف الباحث.

5 : 4 مناطق الإحتكاك (النقاط الساخنة) في محافظة نابلس

إن من أسوأ ما يمكن أن يحدث لشعب يعيش تحت الاحتلال هو أن يصبح سلب أراضيه ونهبها واستعمار المحتلين فيها أمراً روتينياً يجري على مدار الساعة، وأن تصبح اعتداءات وانتهاكات المستعمرين المحتلين وبطشهم بالشعب الذي يعيش تحت الاحتلال وتنكيلهم به، جزءاً من الحياة اليومية العادية، وهذا هو ما يحدث في محافظة نابلس وباقي محافظات الضفة الغربية المحتلة، حيث تعتبر محافظة نابلس أكثر محافظات الضفة الغربية تضرراً وتعرضاً لاعتداءات المستعمرين المحتلين، وفي مواقع وأماكن مختلفة من أراضي المحافظة وخصوصاً تلك الأراضي القريبة والمحاذية للمستعمرات والبؤر الاستعمارية والشوارع الالتفافية، وهذا ما يهدف إلى السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض وضمها إلى المستعمرات القائمة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (19) : اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين على المنشآت والمواطنين الفلسطينيين حسب المحافظة من1-1-2011 – 30-6-2011

نوع الاعتداء	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس
على المنشآت السكنية	–	25	5	2	1	4	3	3	1	1	46
على المحلات التجارية والمركبات	1	28	–	5	1	24	5	–	2	11	44
على الأماكن الدينية	1	2	5	1	–	2	1	–	–	–	8
على المواطنين بالضرب	3	40	19	8	6	9	8	4	4	6	38
على المواطنين بالدهس	–	4	–	4	–	2	1	–	–	1	1
على المواطنين بإطلاق النار	–	4	–	–	–	1	1	–	–	–	5
على الأطفال بالخطف	–	2	3	–	–	–	–	–	–	–	2
الشهداء	–	1	1	–	–	–	–	–	–	–	1
إغلاق طرق	1	3	–	–	–	4	3	1	–	4	10
المجموع	6	109	33	20	8	46	22	8	7	23	155

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية، محافظة نابلس، 2011، مكتب الشؤون البلدية والقروية، نابلس، فلسطين.

فعندما يتعرض تجمع فلسطين لبطش المستعمرين، وعندما تتعرض أراضي فلسطينية للمصادرة، وهو الأمر الذي يحدث دوماً على مدار السنة، فإن التجمع أو القرية التي تتعرض مباشرة للاعتداء ولمصادرة أراضيها هي وحدها عادةً التي تواجه الأمر وتتصدى له، ولكن بالتأكيد هذه المواجهة غير متكافئة ونتيجتها معروفة سلفاً، بالإضافة إلى ذلك فإن جيش الاحتلال الإسرائيلي يساند هؤلاء المستعمرين ويوفر لهم الحماية والأمن حتى في أثناء تنفيذ اعتداءاتهم على التجمعات الفلسطينية، وتحميهم من أي أذى قد يلحق بهم، وفي كثير من الأحيان يكون جيش الاحتلال متواجد أثناء تنفيذ المستعمرين لاعتداءاتهم، وإذا ما تعرضوا لمقاومة من السكان الفلسطينيين فإن جيش الاحتلال يتدخل لحماية المستعمرين والدفاع عنهم، ويقوم بإطلاق النار على الفلسطينيين والاعتداء عليهم. ويمارس المستعمرون الإسرائيليون على امتداد مساحة محافظة نابلس اعتداءات منظمة ليس لها سقف أو حدود رافعين شعار يسمى (دفع الثمن)، ويعني ذلك جباية الثمن من الفلسطينيين منتهجين وبشكل متصاعد سياسة الأرض المحروقة وخاصة في التجمعات الريفية مع بدء موسم الزيتون يبدأوا حربهم بحرق الأشجار واقتلاعها وقطعها، بالإضافة إلى هدم وردم آبار مياه ارتوازية تغذي الأراضي الزراعية ومصادرة خزانات وقود تستخدم في تزويد مضخات المياه بالطاقة، وكذلك الاعتداء على المواطنين العزّل ورعاة الأغنام واقتحام العديد من القرى وحرق الممتلكات وإغلاق الطرق وغيرها من الاعتداءات.

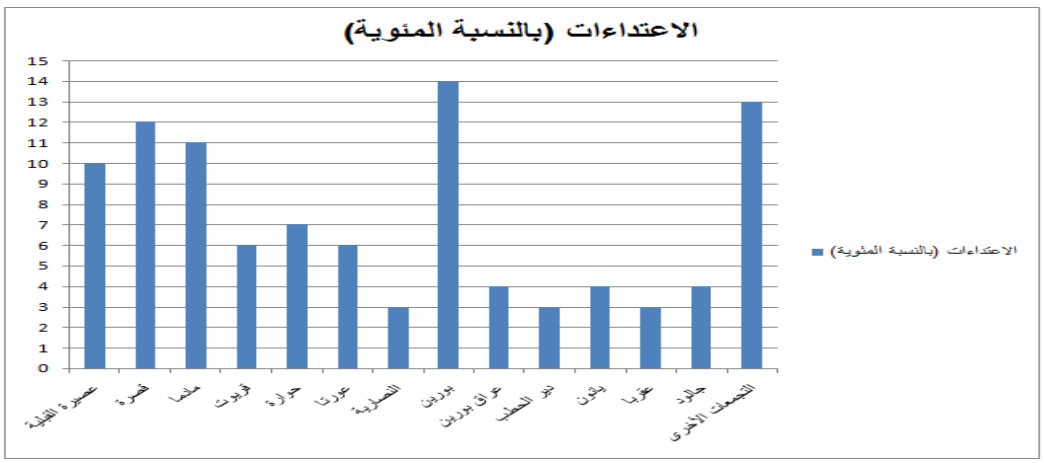

شكل رقم (11) نسبة اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين على التجمعات السكانية في محافظة نابلس حسب التجمع لعام 2011

إعداد الباحث

يلاحظ من الشكل السابق أن قرية بورين تعتبر أكثر قرية تعرضت لاعتداءات المستعمرين في محافظة نابلس لعام 2011، ويعود السبب في ذلك إلى أن مستعمرتي يتسهار وبراخا جاثمتين على أجزاء من أراضي قرية بورين، وبالتالي فإنها تتعرض للاعتداءات من المستعمرتين، حيث تزداد حدة هذه الاعتداءات خلال موسم قطاف الزيتون وذلك عن طريق الحرق أو القطع أو القلع وحتى منع الوصول إلى الأراضي القريبة من المستعمرتين لجمع الثمار، هذا بالإضافة إلى عمليات اقتحام للقرية وتخريب الممتلكات والاعتداءات على المواطنين فيها، وإغلاق الطرق أو قطعها، وكذلك هو الحال في قرى مادما وعصيرة القبلية وحوارة المجاورة لهذه المستعمرات، أما بالنسبة لقرية عراق بورين التي تتعرض للاعتداء من قبل مستعمري براخا، حيث صادرت عشرات الدونمات الزراعية التابعة للمزارعين في قرية عراق بورين من الناحية الشرقية للقرية المحاذية لمستعمرة براخا، وقام المستعمرون بزراعتها بمحصول العنب، فرفض أهالي القرية هذه العمليات وقاموا بتنظيم مسيرات احتجاجية اسبوعية، ونتيجة لذلك قامت سلطات الاحتلال بمحاصرة القرية وإغلاق الطرق المؤدية إليها عدة مرات لمنع خروج المسيرة الاسبوعية المناهضة للاستيطان الاستعماري في القرية.

وفيما يتعلق بقرية قصرة، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد بورين من حيث التعرض للاعتداءات بنسبة وصلت إلى 12% من المجموع الكلي لاعتداءات المستعمرين في محافظة نابلس لعام 2011، وتتمثل الجهة المعتدية في مستعمري مستعمرة مجداليم بالإضافة إلى المستعمرين الموجودين في البؤر الاستعمارية المحيطة بالقرية، الذين يعتبرون من أكثر المستعمرين الإسرائيليين تطرفاً، حيث يقومون بمختلف أنواع الاعتداءات والانتهاكات بحق سكان القرية، وفيما يخص قرية النصارية، فتتمثل الجهة المعتدية هنا بسلطات الاحتلال الإسرائيلية، حيث تقوم من وقت لآخر بعمليات هدم لآبار المياه الارتوازية التي تعود للمزارعين في المنطقة، حيث تعتبر هذه المنطقة من أهم المناطق الزراعية في محافظة نابلس بسبب توفر المياه والمناخ الملائم لزراعة العديد من المحاصيل، وكل هذه الاعتداءات على قرية النصارية كانت لصالح زيادة كميات المياه في المستعمرات الإسرائيلية القريبة والمحيطة بالمنطقة، حيث يمنع المزارعون من الحصول على المياه، بينما يحصل المستعمرون على المياه وبالكميات التي يريدونها.

ويلاحظ كذلك أن مستعمرات يتسهار وبراخا ومجداليم وشيلو وألون موريه هي أكثر المستعمرات الإسرائيلية التي تقوم بتنفيذ الاعتداءات والانتهاكات، ففي العام 2011 تم تسجيل 70 هجمة وإعتداء نفذها مستعمرو يتسهار وهو أعلى عدد من الهجمات التي تنفذها مستعمرة واحدة هذا العام[1]، ويعود السبب في ذلك إلى أن أغلب هذه المستعمرات يقطنها مستعمرون يهود متزمتين ومتدينين عنصريين ومتطرفين، وأعدادهم في محافظة نابلس في ازدياد مستمر، بالإضافة إلى تواجد الحاخامات اليهود المتطرفين في هذه المستعمرات وهم الذين يوجهون هؤلاء المستعمرين، وقد ساعد ذلك تعاظم النفوذ السياسي لليمين الإسرائيلي المتطرف وللأحزاب الدينية الإسرائيلية التي تشجع على طرد الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم، وهذا انعكاس على المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي الذي يتصاعد ويتفشى بوتيرة متصاعدة، حيث أصبح قادة المستعمرين وجماعاتهم المتطرفين يتمتعون بنوع من الحكم الذاتي والهيمنة، ويمارسون اعتداءات ضد الفلسطينيين أصحاب الأراضي المجاورة لمستعمراتهم، أما مستعمرات شافي شمرون ومخوراه وجتيت ومعاليه لفونا فهي أقل مستعمرات محافظة نابلس تنفيذاً للاعتداءات، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم قاطنيها من المستعمرين العلمانيين غير المتعصبين دينياً، وهدفهم العمل وكسب المال.

إن خليط القوة والنفوذ السياسي والديني المتطرف الذي يتمتع به المستعمرون المتدينون وقادتهم يمنحهم القدرة الكافية للاستمرار في توسيع المستعمرات ولإحباط أي مساع إسرائيلية مستقبلية لإخلاء المستعمرات أو البؤر التي يقطنونها، وخاصة أن مستعمراتهم منتشرة في كافة أرجاء الضفة الغربية، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً وماثلاً أمام إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية.

[1] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2012، **القرى الفلسطينية المتضررة جراء عنف المستعمرين من مستعمرة يتسهار والبؤر الاستعمارية المجاورة**، القدس، فلسطين.

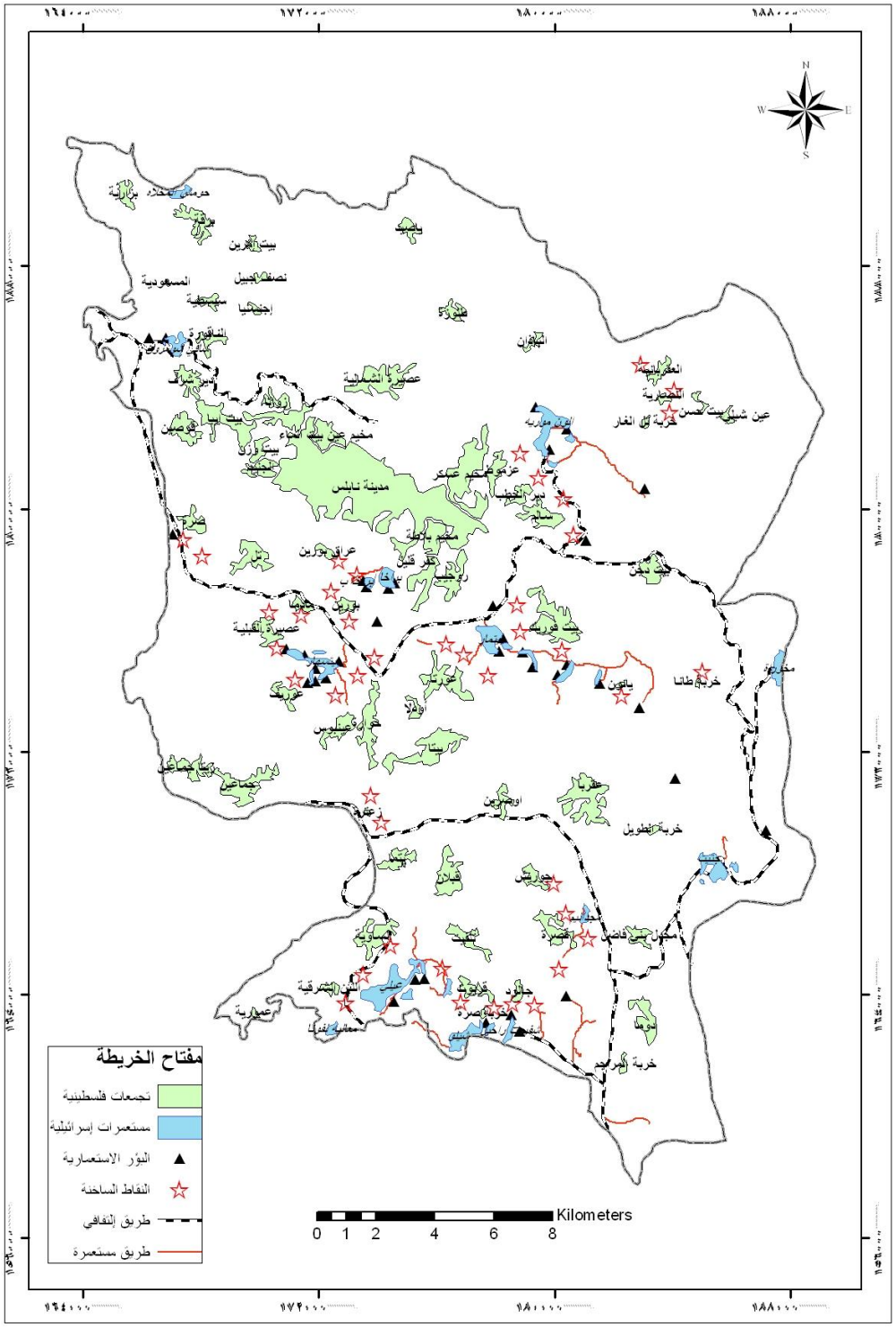

خريطة رقم (25) : مناطق الاحتكاك (المناطق الساخنة) بين المستعمرين الإسرائيليين والفلسطينيين في محافظة نابلس

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من المركز الجغرافي الفلسطيني 2011.

5:5 موقف السلطة الفلسطينية من المستعمرات الإسرائيلية

شكل رفض الاستيطان الاستعماري على الأراضي الفلسطينية المحتلة إجماعاً فلسطينياً للقيادة الفلسطينية وعلى رأسها السلطة الفلسطينية والفصائل الوطنية والإسلامية، فهذا الاستعمار لا يتوافق مع معادلة الأرض مقابل السلام، كما انه يدمر نسيج الحياة للشعب الفلسطيني، ويدمر إمكانية قيام حل على أساس دولتين، ويسمح لإسرائيل بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية والاستيلاء على مقدراتها، كما إن وجود المستعمرات والمستعمرين يدفع إلى العنف وعدم الاستقراء، لذا كانت المطالبة بتجميد الاستيطان الاستعماري تجميداً شاملاً، مقابل عودة المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.[1]

ورغم الجهود الفلسطينية وسعيها نحو السلام استمرت إسرائيل في توسيع وإنشاء المستعمرات منتهكة بذلك كل القوانين الدولية، واستمر الفلسطينيين في نضالهم ضد الاستيطان الاستعماري وذلك من اجل إيجاد رأي عام دولي رافض لهذا الاستعمار والمطالبة بوقف النشاطات الاستعمارية بما في ذلك النمو الطبيعي لها وإزالة البؤر الاستيطانية الاستعمارية.

إن إتفاقية أوسلو التي وقعت ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 نصت على تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى مناطق (A،B،C)، وستقوم إسرائيل بالإنسحاب من هذه المناطق بشكل تدريجي، لكن تم الاتفاق على ترك البحث في قضية المستعمرات إلى قضايا الوضع النهائي، والتي سوف تبدأ بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية، حيث قامت إسرائيل بعد توقيع الاتفاقية بالسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً الأراضي المصنفة (C) وهي التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة والتي تشكل 61% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية[2]، لصالح توسيع المستعمرات القائمة وإقامة مستعمرات جديدة وإنشاء البؤر الاستعمارية والطرق الالتفافية والمناطق العسكرية وغيرها من المواقع الإحتلالية.

---

[1] قاسم، طارق يوسف محمد، **مرجع سابق**، ص157

[2] معهد أريج للأبحاث التطبيقية، **وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد**، القدس، فلسطين.

وبالمقابل تقوم إسرائيل بمنع أي عمران أو بناء إقتصادي فلسطيني في تلك المناطق، فتهدم البيوت والمصانع وآبار المياه وتقتلع المزروعات وتجبر السكان على ترك ممتلكاتهم وأراضيهم وتطلق العنان للمستعمرين في اعتداءاتهم على السكان وممتلكاتهم ومحاصيلهم الزراعية، كل ذلك من أجل فرض أمر واقع على السلطة الفلسطينية والاستفادة منه في اي مفاوضات مستقبلية تهدف إلى إنهاء الصراع في المنطقة، وبالتالي إنهاء فرصة ومقومات إقامة الدولة الفلسطينية، والتي ستكون عبارة عن كنتونات معزولة عن بعضها البعض بالمستعمرات والبؤر الاستعمارية والطرق الالتفافية.

إن اتفاقات أوسلو قدمت لإسرائيل، ولأول مرة ذريعةً قانونيةً، ونوعاً من الشرعية السياسية، في مواصلة سياسة الاستعمار، فهذه الاتفاقات من حيث المبدأ أقرت عدم إخلاء أي مستعمرة خلال سنوات المرحلة الانتقالية، واستثنت المستعمرات والشرايين الحيوية من مناطق نفوذ سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ووضعت مسؤولية الأمن في هذه المناطق ومسؤولية التصرف بالأراضي حصرياً بيد إسرائيل، حيث أن نصوص وبنود اتفاقات أوسلو (أوسلو 1 وأوسلو 2 والقاهرة)، أعطت لإسرائيل ذرائع ومبررات لم يستطع الفلسطينيون إزاءها الإتيان بحجة قوية تتصدى لها، عدا الحجة الأخلاقية[1]، وبالتالي فإن على السلطة الفلسطينية مراجعة إتفاقية أوسلو من أجل الظهور بموقف أكثر قوة لمواجهة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي المستمر والمتزايد مع مرور الوقت.

[1] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، دراسة بعنوان، **اتفاقات أوسلو واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003)**، تاريخ زيارة الموقع 20-11-2012، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32

الفصل السادس : نتائج وتوصيات الدراسة

1:6 النتائج والتوصيات

2:6 قائمة المصادر والمراجع

3:6 ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

1:6 النتائج والتوصيات

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بناءً على ما تم عرضه في الدراسة من معلومات وبيانات حول المستعمرات وتأثيرها على السكان في محافظة نابلس كما يلي:-

1. إن الدوافع والأهداف التاريخية والدينية والأمنية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية والنفسية هي التي أسهمت في تسريع حركة الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية.
2. إن جغرافية المستعمرات الإسرائيلية لم تكن عشوائية الانتشار والتوزيع بل إنها استندت إلى التخطيط والتنظيم والتوزيع السكاني والجغرافي مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية واستراتيجية المواقع وشبكة المواصلات وآلية الوصول إلى المواد الخام والسلع والخدمات.
3. بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية في محافظة نابلس 13 مستعمرة، أما عدد البؤر الاستعمارية فقد بلغت 37 بؤرة موزعة في أراضي المحافظة، أما عدد المستعمرين في المحافظة فيزيد عن 12000 مستعمراً، موزعين على المستعمرات الموجودة فيها، وأعدادهم في ازدياد مستمر مع تقدم الوقت، وتختلف أنواع المستعمرات في المحافظة، فهناك مستعمرتان صناعيتان وهما ألون موريه وشيلو، وأيضاً مستعمرتان زراعيتان وهما مخوراه وجتيت، أما البقية فهي مستعمرات سكنية.
4. استمرت المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة نابلس بالتوسع بشكل كبير، فقد بلغت نسبة الزيادة بين الأعوام 1986-2000 حوالي 74%، أما بين الأعوام 2000-2007 فقد كانت 103% وهذه زيادة كبيرة جداً.
5. مارست المستعمرات الإسرائيلية حرب شرسة على شجرة الزيتون في الضفة الغربية، ففي العام 2011 بلغ عدد الأشجار التي لحق بها الضرر سواء بالقطع أو الحرق أو القلع أو التسمم بالمياه العادمة حوالي 11690 شجرة زيتون، وفي العام 2009 تم الإعتداء على ما يقارب 14000 شجرة زيتون في قي الضفة الغربية، منها 6000 شجرة زيتون في محافظة نابلس، أما موسم قطاف 2011 فقد ظهر أن 51% من إعتداءات المستعمرين في الضفة

الغربية كانت في محافظة نابلس، و81% من إجمالي عمليات قطع الأشجار كانت في محافظة نابلس، و100% من عمليات إستهداف المزارعين كانت في محافظة نابلس، وهذا يؤكد أن معظم هذه الاعتداءات تمت في محافظة نابلس، والبقية توزعت على المحافظات الأخرى، وهذا دليل واضح على أن محافظة نابلس الأكثر تضرراً من المستعمرات واعتداءات المستعمرين.

6. عملت سلطات الاحتلال على إهمال المشاريع التطويرية لقطاع المياه والصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية، حيث كانت ترفض العديد من المشاريع لإقامة شبكات صرف صحي بدعم من الدول المانحة وتشترط أن يكون المشروع مشتركاً مع المستعمرات الإسرائيلية، وعليه رفض الفلسطينيون ذلك لأنه يعتبر محاولة لشرعنة المستعمرات غير الشرعية.
7. لقد أثرت المستعمرات الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية من خلال السيطرة والاستنزاف الجائر للمياه، هذا بالإضافة إلى تلويثها، والقيود المفروضة على حفر الآبار وإقامة شبكات المياه، حيث يستهلك المستعمر الإسرائيلي 6 أضعاف المواطن الفلسطيني في محافظة نابلس.
8. أثرت المستعمرات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية وعلى الصحة الجسدية والنفسية من خلال تصريف المياه العادمة من المستعمرات تجاه الأراضي الزراعية والتجمعات الفلسطينية المجاورة لها كما هو في قرى دير الحطب وعزموط واللبن الشرقية وعورتا، هذا بالإضافة إلى النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في الأراضي الفلسطينية، كما هو في بيت فوريك ودير شرف وقوصين ومادما.
9. عملت المستعمرات الإسرائيلية على تدمير الحياة الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار وتدمير الممتلكات وإقامة الطرق الالتفافية التي بلغ طولها52.8 كم وطرق المستعمرات التي بلغ طولها 17.6 كم في محافظة نابلس، ومنع الفلسطينيين من التنقل على الطرقات بسبب قطعها أو بسبب الحواجز الإسرائيلية المتعددة، وهذا أثر على العلاقات الاجتماعية والعائلية وقضى على التفاعل المكاني للسكان.

10. بلغت مساحة المواقع الاحتلالية 44.6% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس، وهي على النحو التالي: المعسكرات 0.5% ، المستعمرات 3.8% ، الطرق الالتفافية 0.8% ، الأراضي المغلقة عسكرياً 17.5% ، الأراضي المصادرة بجانب المستعمرات 12.1% والأراضي الممنوع الوصول إليها إلا بتنسيق 9.9%.
11. عملت المستعمرات الإسرائيلية على زيادة مساحات الأراضي المسيطر عليها، حيث كانت أكثر المستعمرات الإسرائيلية مصادرة للأراضي إيتمار وشيلو وشيفوت راحيل، وكانت أكثر التجمعات الفلسطينية تضرراً من عمليات المصادرة يانون وجالود ودير الحطب وقريوت، أما سياسة منع الوصول إلى الأراضي إلا بتنسيق فكانت أكثر المستعمرات المستفيدة يتسهار وايتمار وألون موريه، أما أكثر التجمعات الفلسطينية تضرراً من ذلك فكانت بورين وسالم وعورتا.
12. تعتبر محافظة نابلس أكثر محافظات الضفة تعرضاً لهجمات واعتداءات المستعمرين، ويعود ذلك لطبيعة المستعمرين المتدينين المتطرفين الموجودين في مستعمرات محافظة نابلس، وكانت أكثر التجمعات الفلسطينية تعرضاً لهذه الاعتداءات بورين وقصرة ومادما وعصيرة القبلية.
13. إن سيطرة إسرائيل على أجزاء كبيرة من المحافظة مثل المناطق المصنفة C والبالغة 61% من إجمالي مساحة محافظة نابلس والمناطق المصنفة B والبالغة 18.2% من إجمالي مساحة محافظة نابلس، حيث أثر ذلك على استخدامات الأراضي في المحافظة، وأدى إلى صعوبة كبيرة في عملية التخطيط أو في تنفيذ المخططات الخاصة بتلك المناطق مما أثر بشكل سلبي على عملية التوسع الحضري والعمراني الفلسطيني.

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، فإنه يتقدم بمجموعة من التوصيات وهي على النحو التالي:

1. إيجاد وبناء مقاومة فلسطينية شعبية لصد هجمات المستعمرين المحتلين وسياسة مصادرة الأراضي، واتخاذ خطوات تصعيدية لمواجهة ذلك من خلال الاضرابات والمظاهرات والاحتجاجات.
2. تعزيز دور الإعلام في مقاومة المشروع الاستيطاني الاستعماري في الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال شن حملة إعلامية فلسطينية وعربية وإسلامية وبلغات مختلفة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لفضح وإظهار خطر الممارسات والاعتداءات التي يقوم بها المستعمرون المحتلون في الأراضي الفلسطينية ولدعم صمود الفلاحين الفلسطينيين في أراضيهم.
3. تشجيع سكان الخرب والتجمعات السكانية الصغيرة المنتشرة في محافظة نابلس بعدم ترك هذه المناطق وحثهم على التشبث بالأرض وإيصال الخدمات لها، وتخصيص الميزانيات اللازمة من أجل توفير شبكات البنية التحتية والنهوض بهذه التجمعات والخرب.
4. قيام وزارة الزراعة الفلسطينية بحملات لاستصلاح الأراضي المهددة بالمصادرة ودعم المزارعين للصمود على أرضهم.
5. على السلطة الفلسطينية القيام بعمليات تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية وخاصة في مجال الزراعة والمياه، وهما العنصران اللذان ركز عليهما الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية وهما يعتبران من أهم مدخلات التنمية.
6. على السلطة الفلسطينية مراجعة إتفاقية أوسلو من أجل الظهور بموقف أكثر قوة لمواجهة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي المستمر والمتزايد مع مرور الوقت.
7. حث المواطنين الفلسطينيين على مقاطعة بضائع المستعمرات الإسرائيلية .
8. العمل على تقديم تسهيلات لرأس المال الفلسطيني والمهاجر للعودة إلى داخل الوطن واستقطاب رؤوس الأموال العربية والإسلامية للاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وإنشاء مشاريع تنموية يستفيد منها الفلسطينيون.
9. الامتداد العمراني الفلسطيني الأفقي بدلاً من الامتداد العمراني العمودي من أجل الحد من ظاهرة استنزاف ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

10. وضع استراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المنظمات الدولية كي تفرض القانون الدولي على إسرائيل لإزالة البؤر الاستعمارية والمستعمرات الإسرائيلية فهي تشكل نقاط احتكاك بين الفلسطينيين والمستعمرين المحتلين.
11. ضرورة العمل المشترك بين كافة المؤسسات البحثية والوزارات للوصول إلى مسح شامل حول عدد المستعمرات والبؤر الاستعمارية الجديدة وحجم الأراضي المصادرة والمغلقة عسكرياً على مستوى الأراضي الفلسطينية عن طريق مرجعية موحدة تضم كافة المؤسسات التي تهتم بهذا الموضوع، حتى يكون لدينا بيانات ومعلومات أكثر دقة تساعدنا في فضح هذه الممارسات على المستوى العالمي، هذا بالإضافة إلى تشجيع مراكز الأبحاث وطلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية على تناول موضوع المستعمرات ودراسته بشكل كامل من كافة الجوانب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: هيئات حكومية :

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 1**،رام الله، فلسطين.

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 2**،رام الله، فلسطين.

3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي رقم 3**،رام الله، فلسطين.

4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **إحصاءات استعمالات الأراضي الفلسطينية 2007**، رام الله، فلسطين.

5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007**، تقرير السكان، الضفة الغربية، رام الله، فلسطين.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **تقرير المنشآت الاقتصادية 2007**، رام الله، فلسطين.

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **مسح معاصر الزيتون 2008**، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **مسح البيئة المنزلية**، رام الله، فلسطين.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **مسح التجمعات السكانية**، رام الله، فلسطين.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، **المستعمرات الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية 2009**، رام الله، فلسطين.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير السنوي 2007، رام الله، فلسطين .

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، **التعداد الزراعي لمحافظة نابلس 2010**، النتائج النهائية، رام الله، فلسطين

13. حسيبا، قيس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، **مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد**، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين.

14. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة الفلسطينية، 2007، **الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية**، مقدم إلى جمعية الصحة العالمية في دورتها الستين، جنيف 14–23 مايو 2007.

15. وزارة الدولة الفلسطينية، 2011، **الاستيطان في الضفة الغربية**، مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، رام الله، فلسطين.

16. السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة الفلسطينية، **انتهاكات عام 2011**، محافظة نابلس، بتصرف الباحث بالاعتماد على بيانات بعض المواقع الإخبارية مثل معاً ودنيا الوطن.

17. سلطة المياه الفلسطينية، 2004، تقرير بعنوان، **أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسلة تقارير خاصة (29)، رام الله.

18. وزارة النقل والمواصلات، 2010، **هيئة الأرصاد الجوية**، رام الله، فلسطين.

19. وزارة الزراعة الفلسطينية، مركز أبحاث الأراضي، 2011، **مشروع رزنامة شجرة الزيتون (مبادرة الدفاع المشتركة)**، القدس.

20. السلطة الوطنية الفلسطينية، محافظة نابلس، 2011: مكتب الشؤون البلدية والقروية، نابلس، فلسطين.

21. منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، 2005، **الجدار**، إصدار خاص في الذكرى السنوية الأولى للحكم في الجدار العنصري الذي تشيده إسرائيل في محكمة العدل الدولية، رام الله، فلسطين.

22. اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان (هيئة الشمال)، 1999، **التقرير السنوي الخاص عن الاعتداءات الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين**، نابلس.

23. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، 2005، **البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)**، سلسلة تقارير خاصة (40)، رام الله.

24. المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، 2007، تقرير حول، **واقع المياه في الأراضي الفلسطينية**، مكتبة جامعة النجاح الوطنية.

25. بلدية نابلس، 2008، قسم التخطيط، **الكتاب الهيكلي والتنظيمي لنابلس**.

26. مجلس قروي دير الحطب .

27. مجلس قروي عصيرة القبلية.

ثانياً: الكتب :

1. أشتية، محمد، وآخرون، 2004، **البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين**، الطبعة الأولى، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، رام الله، فلسطين.

2. أبو أصبع، صالح خليل، وآخرون، 2011، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين (دراسات إستراتيجية وقانونية)**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان.

3. إغبارية، مسعود، 1984، **حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق**، جمعية الدراسات العربية، القدس.

4. إيفرات، أليشع، 1991، **الاستطيان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً**، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

5. أيوب، حسن، 2006، **التوجهات السياسية والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

6. بحيص، محمد، وآخرون، 2004، **مجزرة نابلس**، الطبعة الأولى، القدس، فلسطين.

7. البطش، جهاد شعبان، 2003، **الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة**، الطبعة الأولى، مكتبة اليازجي، غزة.

8. البيشاوي، سعيد عبد الله، 1991، **دراسات في تاريخ الحروب الصليبية (نابلس)**، ط1، عمان، الأردن.

9. التفكجي، خليل، 1994، **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، جمعية الدراسات العربية، القدس.

10. التفكجي، خليل، 2006، **الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

11. الجرباوي، علي، وآخرون، 2002، **مجلة قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد الخامس.

12. الجعفري، وليد، 1981، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الاراضي المحتلة 1967-1980**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت.

13. أبو حجر، آمنة، 2003، **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية**، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14. أبو حجر، آمنة، 2003، **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية**، الجزء الثاني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

15. أبو حرب، قاسم، 1987، **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1987)**، الطبعة الأولى، جمعية الدراسات العربية، القدس.

16. الحساسنة، علي محمود، 2010، **الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني، وزارة الاقتصاد الفلسطيني.**

17. حسين، غازي، 2003، **دراسة في الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الامبريالية**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا

18. خمايسي، راسم محي الدين، 1989، **سياسة التخطيط الإسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية**، ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.

19. دغلس، غسان، 2010، مقالة بعنوان، **إلى متى سيبقى المستوطنون يعربدون تحت سمع ونظر جيش الاحتلال**، منشورة في مجلة نابلس الغد، محافظة نابلس، وحدة العلاقات العامة.

20. السجدي، آمال عزت عبده، 2006، **بلدة نابلس القديمة في صور**، ط1، مطالع الفنار، عمان، الأردن.

21. شراب، محمد محمد حسن، 1996، **معجم بلدان فلسطين**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

22. شاش، طاهر، 2008، **الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون**، ط1، مكتبة الشروق الدولية.

23. أبو صبيح، عمران، 1993، **دليل المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة**، ط1، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

24. طبيل، محمد، وآخرون، 2000، **المخاطر البيئية في فلسطين**، جامعة القاهرة.

25. أبو ظريفة، وجيه، 2006، **الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

26. العباسي، مصطفى، 1990، **تاريخ آل طوقان في جبل نابلس**، مطبعة دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، شفا عمرو، فلسطين.

27. عبد العاطي، صلاح، 2007، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين حتى عام1948** .

28. عبد الهادي، مهدي،1978، **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة والغربية المحتلة (1967، 1977)** ، ط1، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس.

29. عبد الهادي، مهدي، 1975، **المسألة الفلسطينية**، المكتبة العصرية، بيروت.

30. أبو عرفة، عبد الرحمن، 1981، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، الطبعة الأولى**، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس.

31. العزة، رئيسة عبد الفتاح، 1999، **نابلس في العصر المملوكي (سلسلة تاريخ المدن والقرى الفلسطينية)**، ط1، منشورات دار الفاروق للثقافة والنشر، نابلس، فلسطين.

32. العزيزي، هاني عبد الرحيم، 2008، **نابلس شمس لا تغيب**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

33. العقرباوي، حمزة أسامة، 2012، **جغرافيا الصراع على الأرض (خربة الطويل مثلاً)**، عقربا، فلسطين

34. عايد، خالد،2004، **الوجود الاستيطاني في الاراضي المحتلة (إسرائيل: دليل عام 2004)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت.

35. أبو عياش، عبد الإله، 1988، **سياسة التخطيط الإسرائيلية في المناطق المحتلة**، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر والتوزيع، القدس.

36. غلمي، محمد عودة، 2001، **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس (1967 – 1998)** ، دار الريان لطباعة، نابلس، فلسطين.

37. قاعود، مصطفى سعد الدين، 2008، **اغتيال البيئة الفلسطينية (التطهير العرقي)**، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق.

38. قيطة، محمد أمير، **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقاطع غزة (دراسة جيوبولوتيكية)**، مكتبة ومطبعة دار المنار، رام الله ، فلسطين.

39. منصور، جوني، 2005، **الاستيطان الإسرائيلي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأسوار، عكا.

ثالثاً: الموسوعات :

1. الموسوعة الفلسطينية، 1998، الطبعة الأولى، المجلد الرابع (ل–ي)، دمشق، سوريا.

2. موسوعة المدن الفلسطينية، 1990، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

3. الدباغ، مصطفى مراد، 1988، **بلاد فلسطين**، الجزء السادس، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت.

رابعاً: الرسائل الجامعية :

1. حمادة، صفاء عبد الجليل كامل، 2010، **دراسة في الخصائص الطبوغرافية وتأثيرها على الغطاء النباتي في محافظة نابلس باستخدام GIS والاستشعار عن بعد**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2. معتوق، سمير أحمد، 1989، **الأساس الجغرافي للاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية 1957–1985**،(رسالة ماجتسير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

3. أبو الروس، إيمان سليم، 1985، **التخطيط الاستيطاني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة 1977–1984**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

4. البرغوثي، نضال ناظم، 1988، **آثار الاستيطان والسياسة الاستيطانية الإسرائيلية على القطاعات الاقتصادية في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) دراسة في الاقتصاد السياسي**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

5. غلمي، محمد عودة، 2001، **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967 – 1998** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

6. المصري، محمد أحمد، 2000، **التخطيط الاقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية من 1967–2000**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين.

7. اعيبة، احسان شريف محمد، 2005، **المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967–2002**، (رسالة ماحستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

8. شهوان، أسماء راتب معروف، 2010، **الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية 1967–2000** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

9. قاسم، يوسف محمد، 2008، **الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن 1967–2005**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

10. أبو الرب،صلاح حسن محمود، 2005، **الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967–2000**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

11. حسين، محمد رشيد عناب، 2001، **الاستيطان الصهيوني في القدس 1967–1993**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

12. على، سعادة علي سعادة، 2004، **بلدية نابلس إبان الانتداب البريطاني (1918 – 1948)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

13. حلبي، رائد صلاح طلب، 2003، **استخدام تقنية GIS في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

14. صبرة، رنا أمين محمد، 2003، **الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

15. عمران، عمار عادل عبد الرحمن، 2008، **الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

16. أبو الهدى، كفاية خليل إبراهيم، 2001، **النفايات السائلة في مدينة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

17. جرار، مازن توفيق محمد سعيد، 2000، **النقل البري في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

18. جودة، شاكر سليمان، 2000، **التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

19. إبراهيم، بلال، محمد صالح، 2010، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

20. سليمية، محمود عبد الله محمد، 2006، **المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

21. سلامة، ياسر إبراهيم عمر، 2008، **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

خامساً: دراسات إسرائيلية :

1. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (بتسيلم)، 2007، **أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية.**

2. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (بتسيلم)، 2008، **بلدات فلسطينية غير مربوطة بشبكات المياه.**

3. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)،2010، بالاعتماد على تقارير الاحصاء السنوية لإسرائيل من الدائرة المركزية للإحصاء.

4. حركة السلام الآن الإسرائيلية، 2006، **مخالفة تجر مخالفة "بناء المستوطنات على أراض ذات ملكية فلسطينية خاصة**، طاقم متابعة المستوطنات، القدس.

5. دراسات إسرائيلية، 1987، **من داخل المستوطنات**، مركز القدس للأبحاث، القدس.

سادساً: مراكز الابحاث :

1. المركز الجغرافي الفلسطيني

2. مركز أبحاث الأراضي

3. معهد أريج للدراسات والأبحاث التطبيقية

4. مركز الزيتونة للدراسات

5. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)

6. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

7. المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

سابعاً: هيئات دولية :

1. هيئة الأمم المتحدة، 2009، **تقرير التنمية الإنسانية 2009-2010 الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات الدولية**، القدس.

ثامناً: المقابلات :

1. مقابلة مع الدكتور الجيوسي، عنان، تاريخ المقابلة 2012/2/5 المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، كلية الهندسة.
2. مقابلات مع رؤساء البلديات والمجالس القروية للتجمعات الفلسطينية المحاذية للمستعمرات الإسرائيلية.

تاسعاً: المؤتمرات والندوات :

1. طعمه، أيسر، 2010، **أثر المصانع الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، مقدمة إلى مؤتمر (الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية جسور سلام وتنمية اقتصادية أم دمار للإنسان والبيئة)**، طولكرم، تاريخ عقده 13-2011/2/14.
2. الهدهد، آمال، التيتي، رامز، 2009، **أثر المصانع الإسرائيلية على الصحة والبيئة الفلسطينية في محافظات الشمال.**

عاشراً: المراجع باللغة الانجليزية :

1. An Atlas of Palestine **(the West Bank and Gaza)**,ARIJ,2011.

الحادي عشر: المواقع الالكترونية :

1. عودة، زينب، 2010، **مقابلة حول إحصائية الفلسطينيين في الضفة والقطاع**، تاريخ زيارة الموقع 13-5-2011، إنظر الى الرابط الالكتروني http://www.falasteen.com/spip.
2. بلدية نابلس، 2008، **التجارة والصناعة في نابلس**،تاريخ زيارة الموقع 13-5-2011 ،انظر الى الرابط الالكتروني.....http://www.nablus.org/content.php?id-itemeontet

3. التفكجي، خليل، **الاستيطان في الاراضي المحتلة، واقع وإشكاليات**، مقالة على الجزيرة نت بتاريخ 2004/10/3، أنظر لى الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/exeres/623ceqc2-

4. الزرو، نواف، 2011، تقرير بعنوان، **المستوطنون يشنون حرباً من نوع خاص ضد المساجد والمواقع الدينية والأثرية**، تاريخ نشره: 2011/10/6، انظر الموقع الإلكتروني: http://www.malaf.info/print.php?page=show

5. مركز الزيتونة للدراسات، **ارتفاع نسبة المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" خلال العام 2009**،أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.alzaytouna.net/arabic/

6. مركز الزيتونة للدراسات، **التوسعات في المستعرمات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة ما بين 1996 و 2007**، القدس، أنظر الرابط الإلكتروني/http://www.alzaytouna.net/arabic

7. مركز أمد للإعلام، 2012، تقرير بعنوان، **حركة السلام الآن تقول أن نبة الاستيطان زادت 20% العام الماضي**، تاريخ نشره: 2012/1/10، انظر الرابط الالكتروني:

http://amad.ps/arabic/?action=detail&id=74043

8. مركز أبحاث الأراضي،2011، **مستعمرة إيتمار حيث يزرع الدمار والخراب**، انظر إلى الرابط http://www.poica.org/editor/case-studies/view.php?recordID=3030

9. معهد الدراسات التطبيقية أريج، **تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، 2010، نقلاً عن حركة السلام الآن الإسرائيلية، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case-stuies/view.php?recordID=2663

10. معهد أريج للأبحاث التطبيقية،2005، **البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية**، القدس، أنظر

إلى الرابط الالكتروني http:/www.poicq.org/editor/case-studies/wiew.php?recordID=675

11. مركز أبحاث الاراضي، 2007، **مستعمرة يتسهار كابوس دائم يحاصر الفلسطينيين**، أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/casestudies/view.

12. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الدولة،2011، **مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان**، أنظر الرابط الالكتروني http://www.most.pna.ps/portal/index.php

13. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، **ميزانية المستوطنات**، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4155

14. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، **المستعمرات في محافظة نابلس**، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atem plate.aspx?id=4097

15. مركز أبحاث الأراضي، 2009: **التهام المزيد من الاراضي الفلسطينية لشق طريق استيطاني جديد في قرية دير شرف**، أنظر الرابط http://www.poica.org/editor/case studies/view.php?recordID=1913

16. مركز أبحاث الأراضي، 2009، **مصادرة نبع ماء في قرية دير شرف ومستعمرو ألون موريه يرفضون قرار المحكمة الإسرائيلية العليا**، أنظر الى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case-studies/view.php?recordID=2255

مركز أبحاث الأراضي، 2011، **إتلاف 560 شجرة زيتون مثمرة في قرية قصرة**، انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case studies/view.php

17. مركز أبحاث الأراضي، 2007، **مستعمرو معاليه لفونا يدمرون عشرات أشجار الزيتون في قرية اللبن الشرقية،** أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies

18. مركز أبحاث الأراضي،2011، **إخطارات عسكرية لمصادرة أراضي لانشاء شبكة مراقبة عسكرية في قرية الساوية،** انظر الرابط http://www.poica.org/editor/case_studies

19. مركز أبحاث الاراضي،2007، **المستعمرون الإسرائيليون يسرقون أشجار الزيتون ويزرعونها داخل المستعمرات،** أنظر الرابط http://www.poica.org/editor/case_studies

20. مركز أبحاث الأراضي، 2009، **شق شارع إستعماري لصالح مستعمرة شيلو،** أنظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies view?record

21. مركز أبحاث الأراضي،2007، **محاولات المستعمرين للعودة الى حومش لم تتوقف،** انظر إلى الرابط الالكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies view?record

22. خير الدين، رولا، مقالة بعنوان، **معاناة المواطن الفلسطيني في موسم الزيتون،** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تاريخ زيارة الموقع 2012/2/2، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=momarsat16

23. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، مقالة بعنوان، **موسم تأبين الزيتون الفلسطيني،** تاريخ زيارة الموقع 2012/2/2، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=23

24. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام الفلسطينية، 2011، تقرير بعنوان، **الحرب الاستيطانية على شجرة الزيتون الفلسطينية،** منشورة بتاريخ 2010/11/3 أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&=789

25. غنيم، ماهر، 2011، مقالة بعنوان، **الاعتداءات الاستيطانية لعام 2011**، وكالة معاً الإخبارية، تاريخ نشره 2011/12/29، أنظر إلى الرابط الإلكتروني.
http://www.maannews.net/arb/print.aspx?ID=448486

26. مركز أبحاث الأراضي، مقالة بعنوان، **إسرائيل اعتدت على 14000 شجرة زيتون لصالح توسيع المستعمرات خلال العام 2009**، جريدة الأيام، تاريخ نشره 2009/12/3، أنظر إلى الرابط الإلكتروني.
http://www.al_ayyam.com/article.aspx?did=127920&date=12/3/2020

27. الإغاثة الزراعية الفلسطينية، 2011، تقرير بعنوان، **3700 شجرة زيتون تضررت خلال موسم قطاف 2011**، منشورة في جريدة القدس الفلسطينية، تاريخ النشر 2011/12/19، أنظر إلى الرابط الإلكتروني. www.alquds.com/pdfs/pdf_docs/2011/19/pag13.pdf

معهد أريج للأبحاث التطبيقية، تقرير بعنوان، **غزو إسرائيلي من نوع جديد يهدد صحة الشعب الفلسطيني**، قاعدة بيانات المستعمرات، تاريخ الزيارة 2012/2/20، أنظر إلى الرابط الإلكتروني.
www.poica.org/editor/case-studies/view.php?recordID=1575

28. معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2011، بحث بعنوان، **الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان**، بيت لحم، فلسطين.

29. السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2007، **تقرير بمناسبة اليوم العالمي للبيئة**، تاريخ الزيارة 2012/2/12، أنظر إلى الرابط الإلكتروني
http://www.idsc.gov.ps/arabic/environment/study.study/ll.html

30. موقع دنيا الوطن الإخباري، 2005، تقرير بعنوان، **الاحتلال يحول نابلس إلى مكب للنفايات ومجاري للمستوطنات**، تاريخ نشره 2005/5/23، أنظر إلى الرابط الإلكتروني
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2005/05/22171.html

31. العتيلي، شداد، 2008، **الوضع المائي في الضفة الغربية مأساوي وبقطاع غزة كارثي (إسرائيل تسيطر على مصادر المياه)**، تاريخ الزيارة 2009/12/15، أنظر إلى الرابط الإلكتروني
http://www.alquds.com/node/242253

32. معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2005، **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي، القدس،** تاريخ الزيارة 2012/2/16، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/environment/study/study7.html

33. المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تقرير بعنوان، **تأثير الاحتلال على البيئة في فلسطين،** تاريخ الزيارة 2012/1/28، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.airssforum.com/showthread.php?t=2981

34. معهد أريج للأبحاث التطبيقية، 2009، تقرير بعنوان، **لماذا يجب مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية،** تاريخ الزيارة 2011/12/15، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2022

35. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تقرير بعنوان، **أثر المستعمرات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية،** تاريخ الزيارة 2012/1/2، أنظر إلى الرابط الإلكتروني

36. المركز الفلسطيني للإعلام، 2002، تقرير بعنوان الطرق الالتفافية الصهيونية، تاريخ الزيارة 2012/2/22، أنظر إلى الرابط الإلكتروني

37. http://www.palestineinfo.info/arabic/books/entefada/tahrer8.htm

38. موقع الرسالة نت، 2009، تقرير بعنوان، **الطرق الالتفافية محطات معاناة لأهالي الضفة،** تاريخ الزيارة 2012/2/22، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.alresalah.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=3209

39. معهد أريج للأبحاث والدراسات التطبيقية، 2010، تقرير بعنوان، **البنية التحتية والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،** تاريخ الزيارة 2012/2/22، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2702

40. المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،** بيت العرب للتوثيق العصري والنظم، تاريخ الزيارة 2012/2/28، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.elmessir.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG7/GZ2/BA2/MD5.HTM

41. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2001، تقرير بعنوان، **الطرق الالتفافية المحيطة بنابلس تحولها إلى سجن كبير**، تاريخ النشر 2001/5/31، تاريخ الزيارة 2012/2/26، أنظر إلى الرابط الإلكتروني

http://www.Kuna.net.KW/ArticleDetails.aspx?id=1168399&language=ar

42. موقع الجزيرة نت الإخباري، 2008، مقالة بعنوان، **المخاطر التي تهدد المياه الفلسطينية**، تاريخ الزيارة 2012/3/19، أنظر إلى الرابط الإلكتروني

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/213eo2dc_5718_44ef_a5f4_f3f58222e6d4

43. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 2008، تقرير بعنوان، **أزمة المياه في الأراضي المحتلة**، تاريخ الزيارة 2012/3/17، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.btselem.ogr/Arabic/topic/water

44. ظاهر، عزيزة، 2008، **بسبب النهب الإسرائيلي للمياه .... الأراضي الفلسطينية تنتظر أزمة مياه حادة**، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 2، تاريخ الزيارة 2012/2/27، أنظر إلى الرابط الإلكتروني

http://www.maan_ctr.org/magazine/archive/issue2/maintopic3/topic3.htm

45. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، تقرير بعنوان، **الإحصاء: استهلاك المستوطن من المياه سبعة أضعاف المواطن الفلسطيني**، تاريخ الزيارة 2012/2/27، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=101139

46. موقع الإمارات اليوم الإخباري، 2010، تقرير بعنوان، **إسرائيل تحرم قرى نابلس المياه وتستخدمها لمصلحة المستعمرات في الضفة**، تاريخ الزيارة 2012/3/13، أنظر إلى الرابط الإلكتروني http://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation

47. مركز أبحاث الأراضي، 2007، **تصاعد قوى التطرف الديني في المستعمرات الإسرائيلية على الصعيد السياسي في إسرائيل**، القدس، تاريخ الزيارة 20-7-2012 ، انظر الرابط:

HTTP://WWW.POCIA.ORG/EDITOR/CASEوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011، **البناء في المناطق المصنفة C حسب اتفاق أوسلو**، تاريخ الزيارة 18-7-2012، انظر الرابط.www.wafainfo.ps/atemplate

48. مركز أبحاث الأراضي، 2009، **الخدع الإسرائيلية لإخفاء الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس، تاريخ الزيارة 2012/7/17، انظر الرابط :

http://www.poica.org/editor/case studies/view.php?recordid=2112

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Israeli Colonies and Their Effect on the Population in the Governorate of Nablus

By

Mohammad Ghannam Abdul-Qadir Abo- Asidah

Supervised

Dr. Ahmed Ra'fat Ghodieh

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master Geography, Faculty of Graduate Studies An-Najah National University in Nablus, Palestine.

2012

The Israeli Colonies and Their Effect on the Population in the Governorate of Nablus

By
Mohammad Ghannam Abdul-Qadir Abo- Asidah
Supervised
Dr. Ahmed Ra'fat Ghodieh

Abstract

The Israeli colonies are known to represent one of the critical issues in the Palestinian-Israeli conflict because it is directly related to sovereignty over the land and exploiting its resources. The issue of the colonies, which are spread over the Palestinian land, is also one of the most prominent issue discussed in the negotiations that aim at ending the conflict. The Palestinians, the indigenous people of the land and its legal owners, suffer, recurrently, from confiscation, expulsion and displacement policies that are practiced by the Israeli occupation authorities for the benefit of the Zionist colonial project in the West Bank. Therefore, this study aims at shedding light on the issue of the Israeli colonies in the West Bank with special focus on the Governorate of Nablus.

This study comes in a sensitive and a critical period in the history of the Palestinian case, wherein the negotiations between the two parties are suspended because of the continuous expansion of colonies. This study explains the development and the expansion of the colonies and its effect on the population of Nablus. It is worth mentioning that these colonies have fatal repercussions that affect all aspects of the Palestinians life. While their land and water are confiscated and their movement is restricted, the settlers enjoy total freedom. This study aims to identify the geographical

distribution of the Israeli colonies in the Governorate of Nablus. It follows a historical approach to obtain information regarding the stages of the colonies and their foundations. In addition to this, it examines the data and information that have been obtained using a descriptive and analytical method.

This study has found that the Governorate of Nablus is the most vulnerable to be attacked by the colonizers. The most Palestinian communities, that are vulnerable to such attacks, are villages like Bourin, Qasra, Madama and Aseera Al-Qiblia. The total area sites of occupation form 44.6% of the total area of Nablus, the military camps from 0, 5% the colonies 3, 8%, the bypass roads 0.8%, the closed military land 17.5% the confiscated land beside colonies 12.1 % and the land that is impossible to be reached without coordination 9.9%.

This study recommends encouraging residents in ruins and small Palestinian communities to maintain fidelity to land, not to leave it, to deliver services to it and to strengthen the role of the media according to its means to resist the Israeli colonial project in the Palestinian territories. The Palestinian Authority has to carry out sustainable development especially in the field of agriculture and water which is highlighted by the colonial settlement in the Palestinian territories.